سلسلة
قضايا راهنة

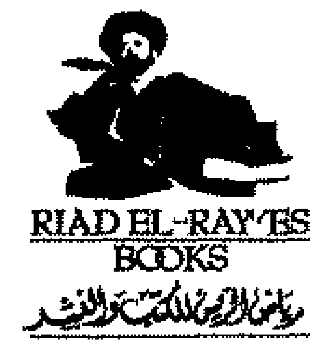
يزيد يوسف صايغ

الأردن والفلسطينيون

يزيد يوسف صايغ

الأردن والفلسطينيون

دراسة في
وحدة المصير أو الصراع الحتمي



4, Sloane Street, London SW1X9LA

Contemporary Affairs —3

JORDAN AND THE PALESTINIANS

by

YAZEED SAYIEGH

First Published in Great Britain in 1967

4 Sloane Street, London SW1X 9LA

ISBN 1 869844 9 12

British Library Cataloguing in Publication Data

Sayegh, Yazeed

Jordan and the Palestinians. (Contemporary Affairs — 3)

1. Palestinian Arabs 2. Jordan Foreign Relations

2. Middle East Politics and government

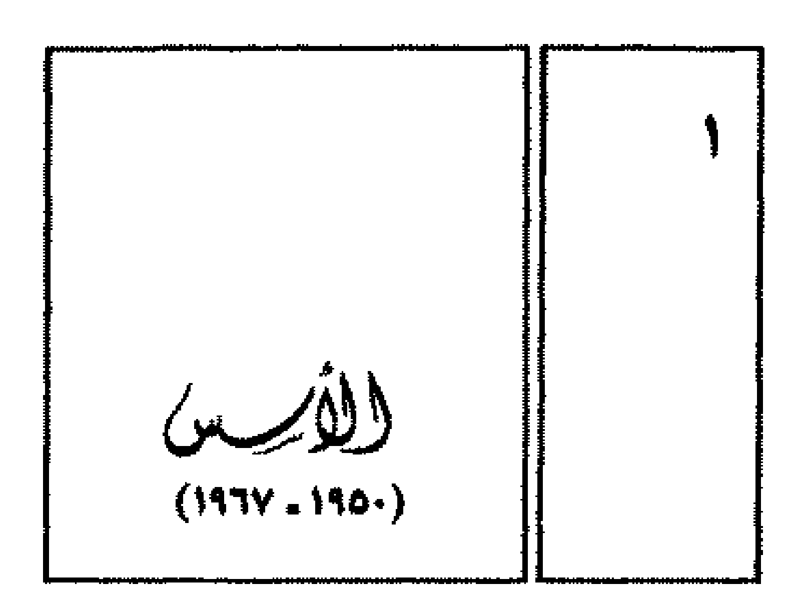
I. Title II. Series

956'.05 DS119.7

ISBN 1—869844—91—2

Photosetting by: Riyad El-Rayyes Books Ltd., London
Printed & Bound in Great Britain By: Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn

محتويات الكتاب



١

الأسس

(١٩٥٠ - ١٩٦٧)

١ ـ تمهيد:

تشكل المسألة الفلسطينية الهم المركزي في موضوع الامن والاستقرار الاردنيين. ويعود ذلك الى عاملين رئيسيين هما: اولا، اشتراك الاردن باطول حدود برية مع ارض فلسطين التاريخية، مقارنة باية دولة عربية اخرى، الامر الذي يؤثر بشكل حيوي على طبيعة علاقاته بدولة اسرائيل المقامة هناك منذ العام ١٩٤٨. وثانيا، ان وجود عدد كبير من الفلسطينيين بين سكان الاردن يجعل انعكاس الاحداث الخارجية، التي تتعلق بالنزاع على فلسطين، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، على الوضع الداخلي الاردني بشكل عضوي ومتداخل لا يمكن تجاهل تاثيراته.

وعند الحديث عن الاردن لا يمكننا تجاهل قضية الصراع على فلسطين، وذلك لاسباب عدة. فمن جهة، هناك الضغط الذي يولده سكان الاردن الفلسطينيون من اجل الاشتراك بالعمل العسكري ضد اسرائيل او دعمه، او على الاقل من اجل حمل الحكم على الامتناع عن عقد السلم معها. ويتمثل سبب آخر بوجود تهديدات فعلية او مرئية من قبل اسرائيل، فتؤثر بعضها على الاردن مباشرة (كالهجوم العسكري) او بشكل غير مباشر (كالاجراءات الاقتصادية والديمغرافية في الضفة الغربية). اما السبب الثالث، فهو الضغوط التي تمارسها الدول العربية الاخرى. لكن وجود مثل هذه الضغوط والتهديدات، لم يحل دون الاردن واتباعه على الدوام سياسة نشطة تجاه قضية فلسطين او النزاع العربي ـ الاسرائيلي. بل لقد احتفظ الاردن تجاه اسرائيل بموقف ساكن نسبيا طوال السبعينات، الى حد اقتصرت مساهمته في الجهد العسكري خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ على المشاركة الرمزية. الأمر الذي يعني ان الامن الخارجي والداخلي في الاردن يترابطان ارتباطا وثيقا حين يتعلق

الامر بالقضيـة الفلسـطينيـة، والى حد انهما يشكلان معا علاقة عضوية. فكان ان تسببت هذه العلاقة، اكثر من غيرها، في اثارة دوافع الانشاط الاردنية في المجال الخارجي، من اجل اعادة التوازن الداخلي.

وتهدف هذه الدراسة الى تقييم التاريخ الحديث للعلاقات الاردنيـة ـ الفلسطينية ومن ثم تحديد اهم انماطها. ويشمل ذلك مراجعة العلاقات المبكرة بين الجانبين، لتتبعها مراجعة منفصلة للعلاقات الخارجية والداخلية ولأهم العناصر وابرز السمات في كل منها[1].

٢ ـ الخلفية التاريخية:

لا يمكن اعتبـار ان الاردن وفلسطين قد تمتعا، كبلدين، بعلاقة نسقية منتظمة، نظرا الى كون الاردن حديث المنشأ (كبلد وكدولة)، اذ انـه نشـأ خلال الانتـداب البريطاني ليظهر ككيان سياسي كامل عام ١٩٤٦. ونـظرا الى ان فلسـطين لم تحكمهـا بنية تنفيذية ـ تشريعية مستقلة قط[2]. فقـد شكلت مناطق البلدين في الماضي اقضية وسناجق تابعـة لولاية الشام تحت الادارة العثمانية، ثم رزحت تحت الانتداب البـريـطاني، لكن التبادل بين البلدين ظل مقتصرا عموما على التجارة الفـرعيـة وحـركـة الحجاج وروابط القرابة فيما بين القبائل والعشائر والمنتشرة على ضفتي نهـر الاردن[3]، ولم تصبـح فلسطين ذات اهمية بالنسبة الى شرق الاردن الا خلال عهد الانتداب، وذلك بعد ان قطعت الحدود السياسية الجديدة طرق التجارة والحركة التاريخية بين فلسطين ولبنان وسورية وشرق الاردن. وازدادت آنذاك اهمية النشاط الزراعي والموانىء البحرية في فلسطين بالنسبة الى الحياة الاقتصادية الاردنية، كمـا انعكس الوضـع في الانتقـال الموسمي للعمال الشرق اردنيين الى فلسطين[4]. ويصعب تقدير حجم الحركة من كل منطقة او قطاع سكاني، لكن المـرجـح ان السكان الحضريين في الوسط والشمال شهدوا نسبة النزوح الاعلى، وعمل ٤٩ بالمئة من أرباب البيوت من قرية اردنية واحدة، على سبيل المثال، في فلسطين بين وقت او آخر[5].

الا ان النمو المتواضع في العلاقات الاقتصادية والاختيار المشترك

للانتداب البريطاني لم يؤديا الى زيادة التفاعل السياسي بين القطرين على الفور. ويلاحظ أحد البحوث في هذا المجال ان القضية الفلسطينية «كانت، حتى العام ١٩٣٧، مجرد مسألة محلية نوعا ما تخص الجاليتين العربية واليهودية وسلطة الانتداب البريطاني في فلسطين»[٦]. وقد عاد سبب هذا الانعزال جزئيا الى استمرار انهماك العرش والسكان المحليين في شرق الاردن بالصراع الداخلي على السلطة، فكانت القبائل والعشائر الحضرية لا تعارض محاولات فرض الحكم المركزي (الهاشمي) على البلاد، كما كانت الحكومة منهمكة، في المقابل، باخماد الاضطرابات الناجمة عن هذه المعارضة وبناء قاعدتها السياسية والعسكرية. وقد تم انجاز المهمة الثانية الى حد كبير بفضل ادخال احدى القبائل الرئيسية، الى «الفيلق العربي» لتصبح فيما بعد ركيزة من ركائز السلطة[٧]. وعاد سبب آخر لانخفاض مستوى التفاعل بين شرق الاردن وفلسطين الى المحاولات التي بذلتها سلطات الانتداب البريطانية لعزلهما عن بعضهما البعض. فقد كان الجيش البريطاني يتمتع بحق وضع الوحدات القتالية في شرق الاردن، بموجب المعاهدة الاردنية ـ البريطانية المعقودة عام ١٩٢٨. كما انشأت السلطات البريطانية في ذلك الحين قوة حرس الحدود شرق أردنية، وأوكلت اليها مهمة اغلاق الحدود الاردنية ـ الفلسطينية امام محاولات تهريب الاسلحة الى فلسطين خلال الثلاثينات والاربعينات[٨]لكن ذلك لم يمنع نزاع فلسطين من التأثير على الاردن في اواخر الثلاثينات، حيث خاض «الفيلق العربي» والجيش البريطاني عمليات مطاردة مشتركة ضد الثوار الفلسطينيين وانصارهم المحليين عندما لجأوا الى جبال عجلون[٩].

وقد جاءت بداية تورط شرق الاردن في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، حين استلم «الفيلق العربي» بعض المهام الامنية في فلسطين، الامر الذي مكن الوحدات البريطانية من التفرغ للعمل في اماكن اخرى[١٠]. كما كان الاردن، كبلد وكمؤسسة حاكمة، قد نضج بما فيه الكفاية واكتسب الاستقرار الداخلي عند استقلاله رسميا وتحوله الى المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٤٦، بحيث اصبح قادرا على البحث عن دور اكبر وأنشط في شؤون المنطقة. وقد انعكس ذلك، فيما انعكس، بمشاركة الدولة الجديدة بتأسيس جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥

(اي قبل الاستقلال بسنة)، وعقد اتفاق وحدوي مع العراق عام ١٩٤٧[١١]. ثم تكرس التعبير عن النشاط الخارجي الاردني من خلال الدور النشيط للقوات الاردنية في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨، والتي نجح «الفيلق العربي» بنتيجتها في الاحتفاظ بالضفة الغربية للاردن وبالجزء الشرقي من مدينة القدس، بعد ان اجبر على التراجع عن المنطقتين الساحلية والوسطى من فلسطين[١٢].

٣ ـ استيعاب الفلسطينيين (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧):

أ ـ الوضع الديمغرافي:

أدى حدثان، في اعقاب حرب ١٩٤٨، الى تحويل العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية الى علاقة عضوية. وكان الحدث الاول النزوح الواسع للفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨ بينما كان الثاني «قرار الوحدة» الذي اعلنه الملك عبد الله في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠.

وقد دخل حوالي ٣٦٠,٠٠٠ لاجيء فلسطيني الى الضفة الغربية خلال حرب ١٩٤٨، سعيا وراء الملجأ الامين، فيما دخل ١١٠,٠٠٠ فلسطيني آخر الى الضفة الشرقية[١٣]. وكان يقطن الضفة الغربية آنذاك ٤٢٥,٠٠٠ نسمة، الى جانب ٣٧٥,٠٠٠ نسمة كانوا يشكلون سكان الضفة الشرقية[١٤]. وهكذا، فقد ارتفع عدد سكان الضفة الغربية الى ٧٨٥٠٠٠ والضفة الشرقية الى ٤٨٥٠٠٠ بين ليلة وضحاها. وقد عمدت السلطات الاردنية، للتأكد الى اتخاذ تدابير ادارية اولية، خلال ١٩٤٩، بهدف استيعاب الضفة الغربية وسكانها اضافة الى فلسطينيي الضفة الشرقية، فقد استبدلت الادارة العسكرية في الضفة الغربية باخرى مدنية في ١٦ آذار (مارس)[١٥]. ثم تبع ذلك حل هذه الادارة المنفصلة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر)، حيث جرى الحاق الضفة الغربية مباشرة بوزارة الداخلية، شأنها في ذلك شأن محافظات شرق الاردن، مما ادى عمليا الى ضم الضفة الغربية[١٦]. وقد صدر اثر هذا الحدث بأربعة ايام قرار ملكي آخر يمنح فلسطينيي المملكة المواطنية الكاملة[١٧]. واخيرا، وبعد انتخاب مجلس نواب جديد وتعيين حكومة جديدة ضمّا عددا من الفلسطينيين، تمّ «توحيد» الضفة الغربية مع الشرقية رسميا يوم ٢٤

نيسـان (ابريل) ١٩٥٠[١٨]. وتلا ذلك دخول عدد من الفلسطينيين الى المجلس الاستشاري (الذي يتألف من وجهاء سياسيين واجتماعيين)[١٩].

وقد تضاعف عدد سكان المملكة ثلاثة اضعاف نتيجة لقرار الوحدة، حيث استقر العـدد، عام ١٩٥٢، عنـد ٧٤٢,٢٨٩ نسمة في الضفة الغربية و٥٨٦,٨٨٥ في الضفة الشرقية، ليبلغ المجموع ١,٣٢٩,١٧٤ نسمة[٢٠]. كما ادت الوحدة الى تطورين آخرين هامين، هما ارتفاع نسبة الحركة والتنقل في داخل المملكة، والتنافس على الموارد والوظائف. ونتج عن ذلك هجرة داخلية مستمرة خلال العقد التالي، اذ فضل الكثير من السكان تجنب ازدحـام الضفـة الغربية، والتوجه شرقا حيث توافرت خدمات اكثر وحوافز اقتصادية اكبر. وقد بلغت الهجرة الداخلية الاجمالية ١٢٠,٠٠٠ شخص، ليصل مجموع السكان الى ٨٩١,٧٢٤ نسمة في الضفة الشرقية و٨٠٥,٤٥٠ نسمة في الضفة الغربية عام ١٩٦١، بدلا من ٧٧٠,٥٨٠ و ٩٧٤,٦٢٥ على التوالي بفعل معدلات النمو السكاني الطبيعيـة[٢١]. (نتـج الفارق الحسابي، والبالغ ٤٨,٠٠٠ شخص، بين مجمـوع السكان الفعلي والمجموع النظري المسقط، جزئيا الى الهجرة خارج الاردن). وتشير التقديرات، عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى ان عدد سكان الضفة الغربية بلغ ٩٠٠,٠٠٠ نسمة وسكان الضفة الشرقية ١,١٧٠,٠٠٠ نسمة، ليصل المجموع العام لسكان المملكة الى ٢,٠٧٠,٠٠٠ نسمـة[٢٢].

ب ـ الميزان الديمغرافي الاردني ـ الفلسطيني:

تكمن اهمية هذه الاحصاءات السكانية في ما تشير اليه حول تركيب المجتمع الاردني وطبيعة العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية الداخلية.

فقد غير قرار الوحدة عام ١٩٥٠ الميزان الديمغرافي الاردني تغييرا جذريـا، من خلال استيعـاب الحشـد الفلسـطيني الكبـير. فبـات الفلسطينيون يمثلون نسبة ٦٤,٥٧ بالمئة من مجموع سكان المملكة عام ٥١ ـ ١٩٥٢ (يشمـل هذا الرقم اهـل الضفـة الغـربيـة واللاجئين المسجلين في الضفـة الشرقيـة). واذا ما تم تعديل هذه الارقام لتأخذ

بالاعتبار الفلسطينيين المقيمين في شرق الاردن قبل حرب ١٩٤٨، واكثرهم يقطن منطقة عمان، لازدادت نسبة الفلسطينيين الى ٦٨,٨١ بالمئة على الاقل[٢٣]. اما في الضفة الشرقية وحدها، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ١٩,٧٧ بالمئة من السكان، وإذا أضيف المقيمون الفلسطينيون الاصليون لاصبحت النسبة ٢٩,٣١ بالمئة، وارتفع الرقم الى ٣٤,٤٢ بالمئة اذا اخذنا بعين الاعتبار اللاجئين والمقيمين الاصليين والمهاجرون من الضفة الغربية معا. ويعني ذلك انه رغم الاثر العازل لنهر الاردن الذي فصل سكان الضفة الغربية الفلسطينيين بالكامل، عن الضفة الشرقية، ظل الفلسطينيون يشكلون ثلث سكان الضفة الشرقية. وقد عززت الهجرة المستمرة من الضفة الغربية هذا الاتجاه، واذا اضيفت الهجرة الداخلية الاجمالية واسقاطات النمو الطبيعي، لبلغت نسبة الفلسطينيين في مجتمع شرق الاردن ٤٣ بالمئة في العام ١٩٦١[٢٤]. وعلى الرغم من انه لا توجد احصاءات دقيقة تغطي العام ١٩٦٧، فان التقديرات التقريبية تشير الى بلوغ نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية ٤٧,١٠ بالمئة لتصبح نسبتهم في المملكة ككل ٧٠,٣٥ بالمئة من مجموع السكان على الارجح.

جـ ـ آثار استيعاب الفلسطينيين:

كانت احدى نتائج الدخول الكثيف للفلسطينيين الى المجتمع الاردني عملية «تحوّل مديني»، اذ استقر الجزء الاكبر من الدفق البشري الجديد في داخل او محيط مدن الضفة الشرقية الرئيسية. وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى «وكالة غوث اللاجئين الدولية» (UNRWA) في منطقتي عمان واربد، على سبيل المثال، ٥٧,٥٩٠ و٢٩,٤٧٥ شخص على التوالي عام ١٩٥١[٢٥]، بعد ان كان عدد سكان مدينة عمان قد قفز من ٧٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٤٨، الى ١٢٠,٠٠٠ عام ١٩٥٢، وكان قد ازداد اصلا الى ٣٠,٠٠٠ عام ١٩٤٣[٢٦]. واستمر نمط النمو هذا خلال العقد التالي، حيث تسارعت الهجرة الداخلية من الضفة الغربية، فوصل عدد سكان العاصمة الى ٢٤٦,٤٧٥ عام ١٩٦١[٢٧]. اما الزرقاء، وهي احدى مدينتين رئيسيتين قرب عمان، فقد

نمت بسرعة ايضا، من ٢٨,٤١١ نسمة عام ١٩٥٢ الى ٩٦,٠٨٠ عام ١٩٦١، بينما استوعبت مدينة اربد في الشمال ١٥,٠٠٠ مهاجر جديد في نفس الفترة [٢٨]. وكان لهذا النمو اثر آخر تمثل في خلق تجمعات بشرية فلسطينية رئيسية، كما استقرت اعداد كبيرة من الفلسطينيين داخل او قرب مدن السلط وجرش والكرك، وانتقل آخرون الى بلدات تابعة للمدن الرئيسية كصويلح والرصيفة او الى وادي الاردن (حيث سكن ١٦,٤٩٤ شخص في مخيم الكرامة وحده).

ولم تكن العواقب الاقتصادية لاستيعاب الفلسطينيين سلبية بالكامل، علما ان وجود عدد كبير من اللاجئين فرض عبئا ثقيلا على الحكومة من حيث الدعم المالي المباشر، وكلفة توسيع البنية التحتية، والخدمات الاخرى وزاد من نسبة البطالة[٢٩]. بل شهدت غالبية القطاعات الاقتصادية معدلات نمو سريعة، مما انعكس بمعدل نمو لاجمالي الناتج المحلي بلغ ١١,٦ بالمئة سنويا في النصف الثاني من الخمسينات. وظل هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع بلدان نامية اخرى، حتى بعد انخفاضه في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦، اذ بلغ ٧ بالمئة (من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بعد تقريب الارقام وحساب تخفيض العملة)[٣٠]. ويلاحظ ان اسرع القطاعات نموا في الخمسينات كانت الانشاءات والدفاع والادارات الحكومية ـ وهي جميعا قطاعات ذات كثافة عمالية تمكنها من امتصاص دفق اللاجئين[٣١]. كما نما القطاعان المصرفي والمالي بسرعة ايضا، بفضل وفرة الرساميل والكفاءات البشرية الفلسطينية[٣٢]. واخيرا، شكلت العائدات التي ارسلها العمال المهاجرون (العاملون في الخليج العربي والدول النفطية الاخرى اساسا)، واكثرهم لاجئون فلسطينيون مهرة، الجزء الاكبر من الدخل الخارجي الاردني، فبلغت قيمته ٨٣,٤ مليون دينار اردني بين ١٩٥٠ و١٩٥٧[٣٣].

وفي المقابل، برزت مشكلات اساسية. اذ اتجهت القطاعات الاسرع نموا لان تكون هي ايضا الادنى مساهمة في اجمالي الناتج المحلي، بينما كانت القطاعات الاكبر هي ايضا الابطأ نموا. فانخفضت معدلات النمو الكلية للاقتصاد والعمالة خلال اوائل الستينات، مما شجع تزايد الهجرة الى خارج الضفة الشرقية[٣٤]. وقد عزز هذا الاتجاه زيادة عملية التصنيع (ذات كثافة راسمالية) خلال الستينات، مقارنة بالنمو ذي الكثافة

العمالية خلال الخمسينات. ونتيجة لذلك لم يتمكن الاقتصاد من استيعاب العاطلين عن العمل بالسرعة المطلوبة. وظهرت مشكلة ثانية هي ارتفاع معدل البطالة، وخاصة بين اللاجئين. فبلغ معدل البطالة ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة في عقد الخمسينات، وانخفض ببطء في الستينات، بفعل الهجرة الى الخارج جزئيا. وقد قدر احد الباحثين الاقتصاديين نسبة البطالة بـ ٧ ـ ١٠ بالمئة في المملكة ككل عام ١٩٦١، و١٠ ـ ١٥ بالمئة بين اللاجئين الفلسطينيين، بينما قدرها باحث آخر بنسبة ثلث القوة العاملة الممكنة من الذكور (بما يشمل ذلك البطالة المخفية والموسمية)، في حين اشارت الاحصاءات الحكومية الى نسبة ٧ بالمئة[٣٥]. وانخفضت البطالة حتى وصلت ٤ ـ ٥ بالمئة عام ١٩٦٦، لكن عدد الاردنيين الناشطين اقتصاديا في الخارج ارتفع من ٣٥ الفا الى ١٠٠ الف[٣٦]. ويبدو، مرة اخرى، ان الفلسطينيين شكلوا غالبية بين هؤلاء المهاجرين.

د ـ التنمية غير المتوازنة:

كان السبب الرئيسي، والقوة الدافعة، وراء وجهة الهجرة الداخلية وعملية التحول المديني، تمركز المؤسسات والخدمات الحكومية والموارد الاقتصادية في الضفة الشرقية[٣٧]. وقد كان تركيز اجهزة الدولة في العاصمة عمان هدفا من اهداف سياسة الملك عبد الله منذ زمن بعيد. وتسارعت هذه العملية بعد ١٩٤٨، اذ ان وجود العديد من الفلسطينيين ذوي المهارات والحاجة الى اللاجئين للقيام بالخدمات الحيوية وتوافر الموارد التي قدمتها وكالة الغوث، شجع على توسيع الاجهزة الحكومية والخدمات العامة والخاصة[٣٨]. ويضاف الى ما سبق ان نسبة غير متكافئة من الموارد المالية تم استثمارها في الضفة الشرقية خلال الخمسينات والستينات، بما في ذلك الاموال المخصصة للتنمية البنيوية والاقتصادية. ويعود ذلك جزئيا الى الحقائق الجغرافية ـ السياسية الجديدة التي خلقها انشاء دولة اسرائيل، حسب تعبير احد الباحثين الغربيين:

«لم تكن الضفتان الغربية والشرقية تتسمان بالتكامل اقتصاديا بقدر ما كانتا متكاملتين مع ذلك الجزء من فلسطين الذي اصبح اسرائيل حيث وجدت اهم المراكز التجارية والصناعية في المنطقة والتي قدمت سوقا

اساسيا للانتاج الزراعي في الضفتين. وكانت شبكة مواصلات الضفتين الشرقية والغربية موجهة نحو الغرب وخصوصا نحو ميناء حيفا. وواجه الاردن تكاليف نقل مرتفعة جعل من الضروري وجوب تطوير نظام مواصلات جديد على خطوط شمالية ـ جنوبية»[٣٩].

ورأى بعض الفلسطينيين في سياسة الاستثمار الحكومية محاولة مقصودة ليس فقط لتنمية الضفتين بمعدلين غير متساويين، بل ولتقليل الاهمية الاقتصادية، وبالتالي السياسية، للضفة الغربية ايضا. وعبر باحث فلسطيني عن ذلك بالقول:

«... قام النظام باعتماد سياسة اقتصادية معينة تعتمد على تشجيع الاستثمار وتنمية بعض الصناعات في الضفة الشرقية فقط متوخيا في نفس الوقت اضعاف القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية... بحيث تصبح الضفة الشرقية اكثر تطورا من الناحية الاقتصادية من الضفة الغربية، ليتمكن النظام من الحاقها اقتصاديا بعد ان أنجز الحاقها السياسي»[٤٠].

ويضيف باحث اسرائيلي، معلقا على «التمييز الاعتباطي لهذه التنمية الاحادية الجانب»:

«بذل الملك [حسين] جهده، تحت غطاء تشجيع الاندماج، لتحقيق توازن بين الضفة الغربية الصغيرة والمكتظة والمتقدمة نسبيا، والضفة الشرقية الشاسعة والفقيرة والمتخلفة والشحيحة سكانيا. فواجهت الضفة الغربية صعوبات حادة بعد عزلها عن اسواقها التقليدية، وتعرضها لاضرار الحرب، واشباعها باللاجئين العاطلين عن العمل، وإفقار الكثيرين من سكانها. فتركز النشاط الاقتصادي والعمراني في الجانب الشرقي، حيث وجهت اليه الحكومة اكثرية المخصصات والاستثمارات، علاوة على المشاريع الصناعية والزراعية. وقام الفلسطينيون بتطوير الضفة الشرقية في الغالب، الذين افتقروا الى الخيرات فوضعوا علمهم ومهاراتهم ومواهبهم في خدمة الدولة»[٤١].

ويصعب التقدير اي من وجهات النظر هذه مصيب: المنطق الاقتصادي السليم أم التمييز المتعمد؟ (وإذا كان هناك تمييز فهل كان موجها ضد الفلسطينيين عموما، ام ضد الضفة الغربية تحديدا).

لقد تم استثمار موارد رئيسية فعلا لتطوير الضفة الشرقية. وكان احد

القطاعات التي تلقت الموارد هو قطاع النقل، اذ تم تمويل بناء الخط الحديدي وميناء العقبة والخطوط الجوية الوطنية. اما القطاعات الاخرى، فكانت انتاجية، اذ تم تمويل مشروع قناة الغور الشرقي لتوسيع الزراعة في وادي الاردن، والصناعة الخفيفة في منطقة عمان ـ الزرقاء (حيث توافر مخزون بشري كبير)، وتنمية المناجم والموارد المعدنية (التي تركزت في الضفة الشرقية). فلم تتسع الضفة الغربية للتنمية الزراعية لاسباب تتعلق اساسا بطبيعة تربتها وتضاريسها ومحدودية وفرة مياهها، علما ان الضفة لم تكن قادرة اصلا على تامين الحياة الاقتصادية لسكانها المكتظين بمواردها وبنيتها التحتية المتوفرة.[٤٢] كما حجبت شحة الماء مسبقا امكانية تحقيق التنمية الصناعية الرئيسية (لم تكن الموارد المالية المخصصة للتنمية الصناعية في الضفة الشرقية كبيرة مقارنة بتلك المخصصة للقطاعات الاخرى، على اية حال). لكن يبدو ان اي جهد منظم لم يبذل للتعويض عن هذه العوائق ولتحسين الجدوى الاقتصادية للضفة الغربية، من خلال جهود الاستثمار والتنمية الرئيسية. ويبدو ان السلطات الاردنية استخدمت ما توفر من استثمار مالي واقتصادي في الضفة الغربية، كحافز وورقة ضغط من اجل الحفاظ على الاستقرار السياسي هناك[٤٣].

هـ ـ الصراع الاجتماعي والسياسي:

منذ البداية، كان هناك نمط ثابت من الصراع لاستيعاب الفلسطينيين في المملكة الاردنية الهاشمية. وتمثل ذلك النمط بشعور العداء او النفور بين الجاليتين اللتين شكلتا الغالبية العظمى من السكان، اي الشرق اردنية والفلسطينية[٤٤]. فقد نظر الفلسطينيون الى انفسهم على اساس تفوقهم في مجالات التعليم والمهارات الاقتصادية والفنية والثقافية والاجتماعية (بما فيها التنظيم السياسي) عموما[٤٥].واقرّ الاردنيون بهذا التفوق، علما انهم لم ينظروا اليه بعين الرضى، اذ تولدت لديهم الخشية من قيام الفلسطينيين بالاستيلاء على مصادر رزقهم في نتيجة الامر[٤٦]. كما حذر بعض الاردنيين من العواقب الاقتصادية والسياسية لاندماج الفلسطينيين في المملكة كمواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة (ونصفهم من اللاجئين المسجلين)[٤٧]. وجاء التعبير المبكر

عن الشعور الشرق اردني بأن العلاقة بالفلسطينيين ربما ستكون شائكة، حين قرر الملك عبد الله في العام ١٩٤٩، الغاء استخدام تعبير «فلسطين» في كافة المعاملات الرسمية(٤٨). كما تكرست الخلافات بين الجانبين بفعل انخراط الفلسطينيين في الحياة السياسية الداخلية المتزايدة الاضطراب خلال الخمسينات، وبفعل سياسة التمييز الايجابي التي اتبعتها السلطات تجاه الشرق أردنيين والبدو، عند تجنيدهم للخدمة العسكرية او الحكومية.

من الصعب تحديد اي جاء قبل الآخر: التململ الفلسطيني او تفضيل الاردنيين ايجابيا. وتصر مصادر عدة في هذا المجال على ان العصبيات الاقليمية سرعان ما تم تجاوزها، وان «المسيرة الوحدوية ظلت مستمرة دون مشاكل بارزة حتى عام ١٩٦٤ [وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية»](٤٩). لكن الواضح انه وجدت هوة حقيقية بين الشرق اردنيين والفلسطينيين، علما انها لم تتخذ شكل المجابهة المباشرة والعلنية. ونشأ عن ذلك نمطان متميزان ومرتبطان، وان لم يكونا متصلين سببيا.

وقد تمثل احد النمطين بنشاط المعارضة الفلسطينية التي كانت ردا بالاساس على ما اعتبره الفلسطينيون عدم تحرك السلطات تجاه مجموعة من القضايا السياسية الخارجية ــ وفلسطين كانت القضية المركزية رغم انها لم تك الوحيدة ــ علما ان تلك المعارضة عبرت ايضا عن عدد من الشكاوى الاجتماعية ــ الاقتصادية(٥٠). وقد انفجرت ازمات داخلية رئيسية في الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ بخصوص علاقة الاردن الخاصة ببريطانيا وسعي الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتأميم قناة السويس ومشاركة الاردن في حلف بغداد. الا ان مثل هذه المعارضة لم تكن فلسطينية بالكامل، مما يشير الى حقيقة ان اتكال العرش على الشرق اردنيين لم تكن تسيّره فقط الحاجة لتأمين السيطرة على الفلسطينيين(٥١). بل جاءت اعنف التظاهرات في الضفة الشرقية وترأسها شرق اردنيين، وكانت الحال مماثلة بالنسبة الى غالبية المحاولات الانقلابية والمؤامرات في داخل الجيش(٥٢). ويضاف الى ذلك ان الضفة الشرقية كانت هادئة نسبيا بين اواخر الخمسينات وأواسط الستينات، رغم اضطرار العديد من الفلسطينيين الى الهجرة الى الخارج بحثا عن العمل بسبب الاوضاع

الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة، مما يدل على عدم تشكيل فلسطينيي الضفة الشرقية خطرا على السلطة في تلك الفترة. فكانت الضفة الغربية هي التي فجرت معارضتها في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، اذ احتجت على رفض الحكومة تسليح القرى الامامية او استخدام الجيش بشكل اكبر للدفاع عنها حين انتقم الاسرائيليون للعمليات العسكرية التي نفذتها التنظيمات الفلسطينية السرية.

اما النمط الثاني الناجم عن الازدواجية الشرق اردنية ـ الفلسطينية، فيتمثّل بتطوير المشاركة الشرق اردنية باجهزة الدولة المركزية. وكان ابرز هذه الاجهزة القوات المسلحة. فقد جاء الجزء الاكبر من الزيادة البشرية التي حصلت خلال اوائل الخمسينات واوائل الستينات (وهما الفترتان اللتان شهدتا النمو الاسرع) من الشرق اردنيين وخصوصا البدو، علما انه تم تجنيد عدد من الفلسطينيين وخصوصا في الشُعَب الفنية واسلحة الاسناد[٥٣]. وعندما ارتفع عدد الفلسطينيين ارتفاعا ملحوظا خلال الستينات، تمّ توزيعهم وبعثرتهم، كما تم إبعادهم عن المراكز او الوحدات الحساسة[٥٤]. وقد انطبق الامر ذاته على المؤسسات الحكومية المدنية، اذ ازداد العدد الاجمالي للفلسطينيين، مع استمرار سياسة التمييز في عملية الاختيار والتعيين. وحسب تعبير احد المراقبين، فان المناصب الوزارية التي عيّن فيها فلسطينيون «كانت في العادة بلا سلطة مقارنة بالحقائب الوزارية الاخرى كوزارة الداخلية او رئاسة الوزراء، فخدمت التعيينات لتشدد على الوجود الفلسطيني داخل النظام الحاكم، ولتضفي مظهر التمثيل على النظام»[٥٥]. كما تعزز الاثر المتراكم لهذا النمط مع التوسع السريع، بعد ١٩٦١ خاصة، للوظائف الحكومية في القطاعين العسكري والمدني (اذ بلغت الزيادة نسبة الثلثين حتى العام ١٩٧٥)[٥٦]. وتمثلت احدى نتائج هذا التمييز الانتقائي بدفع الفلسطينيين نحو العمل بالقطاع الخاص، مما ادى تدريجيا الى ظهور قاعدة موازية للقوة الاقتصادية في البلد.

وقد تبنى العرش، عمليا، مسلكين تجاه مواطنيه، لكل مسلك منهما مجموعة من الاعتبارات الخاصة به. فقد اظهر اهتماما خاصا بالجالية الشرق اردنية، حيث سعى لحماية مصالح تلك المجموعة السكانية مقابل الحصول على الولاء والثقة والدعم المضمون. اما بالنسبة للفلسطينيين،

فقد عرضت عليهم الفرصة لكسب الرزق والتمتع بأفضليات الانخراط بالملكة، كالحصول على حصة من عائدات التنمية البنيوية والاجتماعية ـ الاقتصادية، مقابل القبول بالنظام السياسي وبنية السلطة الداخلية. وساهم هذين المسلكين في عملية استيعاب الفلسطينيين في المملكة، الا انه في الوقت ذاته كان يهدد الهاشميين والشرق اردنيين على حد سواء، رغم انه وفر القوة الاقتصادية والديمغرافية للاردن[٥٧]. اذ واجه العرش عدم الاستقرار والامن داخليا نتيجة الوجود الفلسطيني، فيما واجه الشرق اردنيون المنافسة الاقتصادية وفقدان السيطرة الاجتماعية ـ السياسية. وكان الرد ان بلور تعاقد بين الطرفين: ان يحمي العرش المصالح الحيوية للاسرة الشرق أردنية وان يضمنها، اذا ما ضمنت تلك الاسرة الامن للعرش. ويمكن القول، بمنظور تاريخي، ان الشرق اردنيين كانوا سيشتركون في إقامة «الكيان» الاردني، اذا قام العرش بتكريس موقعهم المركزي وأحقيّتهم في ذلك الكيان. اما الفلسطينيون، فكان متاحا لهم ان يصبحوا جزءا من هذا الكيان اذا قبلوا بتلك الهيكلية الاساسية للسلطة ولصنع القرارات فيه.

وفي حين كمن نجاح سياسة العرش، على المدى القريب، في سيطرته على الدولة والجيش، فان نجاحها على المدى البعيد تجسّد في التوازن الجديد الذي حققته الدولة، حيث تّم تحديد موقع كل مجموعة اجتماعية ـ اقتصادية او جالية اقليمية داخل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاردن. وقد عمل هذا التوازن بفاعلية خلال الجزء الاكبر من الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧، وخلال عقد السبعينات، لكنه كان يعود الى طبيعته الشرق اردنية الاساسية، في كل مرّة كان يتعرّض فيها الى ضغوط خارجية معينة، وخصوصا تلك التي كانت تتعلق بالجالية الفلسطينية المحلية. وبكلام آخر، فقد أتاح التوازن الجديد للملك ان يستوعب الفلسطينيين، وأن يعزز أمن وشرعية العرش والكيان الوطني في آن معا، لكنه قام ايضا بتكريس وترسيخ عناصر الصراع الداخلي، بحيث بات الوضع الاردني مؤلفا منها تحديدا، ومحكوما بها عمليا. وبما ان الفلسطينيين، ومعهم القضية الفلسطينية، يمتدون الى خارج الاردن ويورطون اطرافا خارجية عديدة، فان ما سبق كان يعني ان العرش

الاردني كان يهدف الى السيطرة على ظاهرة تقيم جزئيا تحت سيادته المباشرة. وقد ادى استيعاب عدد كبير من الفلسطينيين الى تحويل نزاع خارجي ـ النزاع على فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ الى عنصر داخلي في التركيبة الاردنية، والى إقامة علاقة عضوية ضرورية بين الداخلي والخارجي في السياسة الاردنية: وقد جاء المثال الابرز الدال على كيفية عمل هذه الظاهرة عام ١٩٦٤، عند انشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ـ منظمة التحرير الفلسطينية:

طرحت عدة دول عربية، ابتداء من اواخر الخمسينات، فكرة انشاء «كيان» فلسطيني منفصل في ما تبقى من ارض فلسطين. وكان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم اول من اقترح ذلك، داعيا الى قيام جمهورية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٨]. وقد اعترض الاردن ومصر على الاقتراح بشدة، على اساس مناقضته لاهداف الوحدة العربية. وذهب الرد الاردني الى أبعد من ذلك، حيث تم إكمال عملية منح الجنسية والمواطنية الكاملة لجميع الفلسطينيين المقيمين في المملكة، بما في ذلك اعطائهم جوازات سفر اردنية عادية، كما عرضت المواطنية على اي فلسطيني لاجيء في البلاد العربية يريد الانتقال الى الاردن. غير ان الرئيس المصري جمال عبد الناصر عدل موقفه في بداية الستينات، فبدأ بتشجيع فكرة ايجاد هيئة تمثيلية فلسطينية. وقد عاد هذا التغيير المصري الى أسباب عدة، اهمها الرغبة بإضعاف الملك حسين في وقت اشتد فيه الانقسام العربي بين محاور اقليمية متصارعة، كان ابرزها في المشرق محوري عمان ـ الرياض والقاهرة ـ دمشق[٥٩]. اما السبب الآخر، فتمثل بالرغبة في نقل بعض المسؤولية عن القضية الفلسطينية من عاتق مصر الى طرف عربي آخر منافس ليستفيد من الرصيد السياسي الناجم عنها ليقارع بواسطته المدّ الناصري السياسي والشعبي الذي كان سائدا في تلك الفترة[٦٠].

وقد جاءت الخطوة الاولى نحو انشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) في العام ١٩٦٣، حين باشر ممثل فلسطين الجديد لدى جامعة الدول العربية، المحامي احمد الشقيري، وكان معروفا بعلاقاته مع مصر،

اتصالات بالفلسطينيين والعرب المهتمين بقيام هيئة فلسطينية. ثم قام مؤتمر القمة العربي الاول، الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ في القاهرة، بتبني المهمة الموكلة الى الشقيري، ثم وافق مؤتمر القمة الثاني، والذي انعقد في ايلول (سبتمبر) من العام ذاته، على المشروع المقدم اليه بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية[١١]. وقد اعترض الاردن بقوة، في البداية، على المشروع، غير انه عاد واضاف موافقته الى الاجماع العربي، رغبة منه بتحسين العلاقات مع مصر، وبكسب الدعم العربي لمواجهة الخطة الاسرائيلية الجارية لتحويل مصادر مياه نهر الاردن ـ وهي الخطة التي عقد من أجل مواجهتها اصلاً مؤتمر القمة الاول، والتي شجعت الدول العربية على محاولة بلورة استراتيجية عسكرية مشتركة تجسدت في انشاء القيادة العربية الموحدة. وانعكس الموقف الاردني الايجابي الجديد بإيعاز من الملك حسين الى الحكومة الاردنية بدعم «منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الاردن والوطن العربي ودولياً»[١٢].

وقد تناقض هذا القبول مع السياسة الاردنية الثابتة، منذ ١٩٤٨، بمعارضة ظهور أية بنية سياسية فلسطينية متميزة، كما دلت على ذلك المقاطعة الاردنية والمحاربة الاعلامية لحكومة عموم فلسطين التي ترأسها احمد حلمي باشا (تأسست في غزة عام ١٩٤٩)، والهيئة العليا لفلسطين (تركزت في القاهرة ودمشق) التي ترأسها مفتي القدس وفلسطين، الحاج أمين الحسيني[١٣]. غير ان ما سهل في تخفيف وطأة القرار العربي، المتخذ في العام ١٩٦٤، على الاردن كان حقيقة ان (م.ت.ف) لم تعتبر الممثل الوحيد لجميع الفلسطينيين آنذاك، وانها تخلت عن اية مزاعم بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة[١٤]. فلمح من ذلك الموقف، انه لم يشكك بأحقية الحكومة والعرش الاردنيين بتمثيل الفلسطينيين القاطنين في الاردن (بالضفتين).

الا انه لم يكن من الممكن كلياً اخفاء الدرجة الكبيرة من التقاطع، وبالتالي التنافس، بين العرش الهاشمي وبين (م.ت.ف) على تمثيل فلسطينيي المملكة الاردنية. وكما اوضح الشقيري في مذكراته، لم تتنازل الحكومة الاردنية امام اي من طلبات (م.ت.ف) الاساسية، ولم تنفذ تلك المطالب التي قبلت بها، بالرغم من استمرار المباحثات بين الطرفين بلا

انقطاع[٦٥]. وقد ادى هذا التناقض الجوهري بين مصالح الجانبين الى الشكوى الدائمة من رفض الاردن تركيز وحدات جيش التحرير الفلسطيني في المملكة (ولا حتى في الضفة الغربية)، وبالحكومة الاردنية الى التعليق ان (م.ت.ف) كانت تبحث عن السلطة في الاردن بدلا من فلسطين[٦٦]. وأمام عجزها عن تحقيق مكاسب فعلية في الاردن، سعت (م.ت.ف) الى استغلال تدهور علاقات الاردن بسورية ومصر خلال ١٩٦٦، فاخذت تنتقد علنا كافة اوجه السياستين الدفاعية والخارجية الاردنية. وقد تركز احد الاتهامات المتكررة، والذي عكس الى حد ما الاستياء العربي من الموقف الاردني، على رفض الاردن تركيز قوات عربية على أرضه، بدعوى ان ذلك من شأنه توفير الحجة لاسرائيل لتنفيذ الهجوم العسكري الذي كان يفترض بتلك القوات العربية ان تردعه. كما تمثل خلاف آخر باعتماد الاردن على الاسلحة البريطانية والاميركية. فقد أثار الغضب المصري والسوري آنذاك رفض المملكة شراء طائرات مقاتلة من طراز «ميغ ـ ٢١» السوفياتية عام ١٩٦٦، ضمن خطة تسليح شاملة وضعتها القيادة العربية الموحدة، مفضلة في المقابل الحصول على طائرات «ف ـ ١٠٤ ستارفايتر» الاميركية الصنع.

وقد نتج عن هذه الصفقة التسليحية عداء مكشوف متزايد بين الاردن و(م.ت.ف) خلال عام ١٩٦٦، كما نجم عنها قمع نشاطات المنظمة (وأحزاب المعارضة) في المملكة خلال النصف الثاني من تلك السنة[٦٧]. واخيرا، أثارت الغارة الاسرائيلية على قرية السموع في الضفة الغربية، يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، تظاهرات عنيفة، استمرت مدة اسبوعين، حيث وجه المتظاهرون الاتهام الى الجيش الاردني بالتواطؤ مع المهاجمين وطالبوا بالاسلحة للدفاع الذاتي[٦٨]. وحين عبرت (م.ت.ف) عن تأييدها للمتظاهرين وتضامنها معهم، داعية الى انشاء قوة عسكرية فلسطينية محلية في القرى الامامية وإعادة نشر وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الضفة الغربية، ردت الحكومة الاردنية بنعت المنظمة بأنها «هدامة» و«شيوعية» وقامت باعتقال العديد من ممثليها المحليين[٦٩]. كما اصدرت الحكومة في الوقت ذاته قرارا بفرض التجنيد الالزامي، وهو اجراء اتخذته لارضاء الرأي العام، وان تجنبت تطبيقه فعليا[٧٠]. وردت (م.ت.ف) وجماعات سياسية اخرى، بالمقابل، على تصاعد الحملة

الاعـلامية للسلطات، باعـلان مسؤوليتها عن سلسلة من التفجيرات الموجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس[٧١]. فجاءت الخطوة الهامة يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٧، حين اغلقت الحكومة الاردنية مكتب (م.ت.ف) في القدس، بعد اعتقال مسؤوليها المتبقين في البلاد، وذلك إثر كشف النقـاب عن اعتقال عدة فرق مسلحة ارسلتها سورية لمهاجمة مواقع الجيش الاردني ولاغتيال بعض المسؤولين الكبار في المملكة[٧٢].

٥ ـ ظهور الفدائيين:

برز عامل اضافي زاد في تعقيد علاقات الاردن و(م.ت.ف) خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧، الا وهو النشاط العسكري المضاد لاسرائيل الذي قامت به المجموعات الفدائية الفلسطينية السرية. وقد كان تخوف الدول العربية من بروز ونمو مثل هذه الجماعات السياسية ـ العسكرية المستقلة عاملا دفعها بالاصل نحو تأسيس (م.ت.ف) كخطوة هدفت الى استباق الامر على الفدائيين[٧٣]. فهدد قيام (م.ت.ف)، كهيئة فلسطينية تتمتع بالشرعية والعلنية وصفة تمثيل الفلسطينيين، وقيام جيش التحرير الفلسـطيني، كجسم عسكري يزعم القدرة على تحرير فلسطين، هددا المجمـوعات الفـدائيـة الناشئة بفقدان التأييد الشعبي ودفعهم نحو المبادأة بالنشـاط المسلح بوقت أبكـر من المتوقع[٧٤]. وتمثلت معضلة (م.ت.ف) بأنه ترتب عليها ان تمنع الفدائيين من «المزايدة عليها»، مما اضطرها الى تصعيد لهجة تصريحاتها العلنية لتعزيز مظهرها الكفاحي والى الضغـط على الاردن، حيث وجـدت الكثافة الفلسطينية الاكبر في الغـربـة وأطول الحـدود البرية مع اسرائيل، من اجل السماح بحرية سياسية وعسكرية أكبر. لكن الاردن في المقابل لم يوافق، على فكرة تحمّل النشاط العسكري المضاد لاسرائيل انطلاقا من اراضيه، وخصوصا في ضوء السياسة الانتقامية الاسرائيلية العنيفة، مما دفعه الى الرد بقوة على انتقادات (م.ت.ف) له.

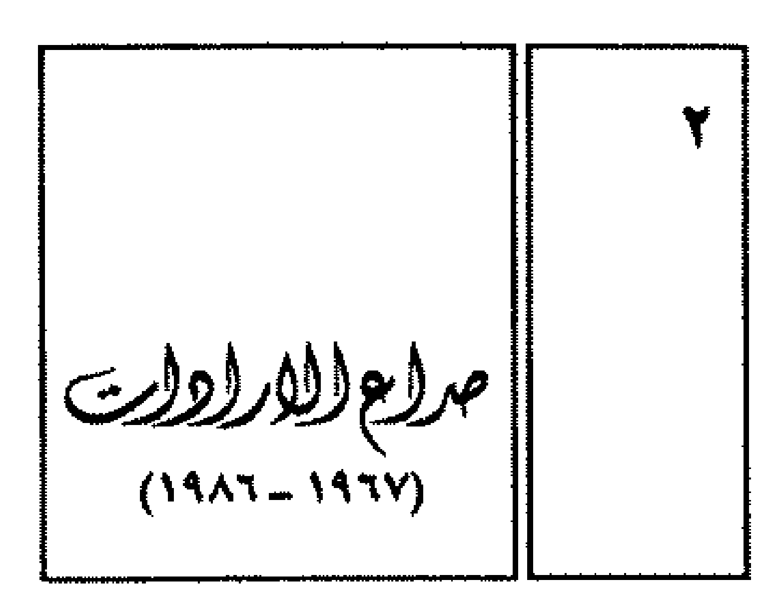
وقد عملت قوات الامن الاردنية، خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧، على منع العمليات الفدائية والنشاط السياسي والتنظيمي السري. وفي الواقع، فقد خسرت حركة «فتح»، وهي المنظمة الفدائية الفلسطينية الرئيسية، شهيدها الاول في اشتباك احدى دورياتها مع مخفر اردني، كما تعرضت

دورياتها بانتظام للاعتراض والمطاردة او الاعتقال من قبل الجيش الاردني خلال تسللها الى اسرائيل. ويصح القول ان التنظيمات الفدائية عموما، وربما باستثناء تلك المرتبطة بحركة القوميين العرب (والتي نشأت عنها فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، لم تتمكن من تجنيد الكثير من الاعضاء داخل الضفة الشرقية للاردن، كما ان وضعها لم يكن افضل بكثير في الضفة الغربية. بل تركزت القيادات الفدائية في سورية، في حين كانت عملية التطوع في المنظمات الفدائية تتم عادة في الخارج، وخاصة في صفوف ابناء الضفة الغربية ممن كانوا يدرسون ويعملون هناك، وذلك قبل ان يجري ارسال هؤلاء الى الاردن[٧٥].

ويمكن القول ان علاقة الفدائيين بسورية تفسّر ايضا نمو نشاطهم في الاردن. فقد بحثت سورية عن قوة موازنة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرتها دمشق أداة مصرية، وذلك بعد انفجار الخلاف مع عبد الناصر وقيام حزب البعث في سورية بإزاحة الناصريين من الحكومة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣.[٧٦]. وبعد ان أيدت سورية (م.ت.ف) في البداية، انتقلت الى دعم «فتح» (ومن ثم «الجبهة الشعبية، القيادة العامة» بقيادة أحمد جبريل) والى تشجيعها خاصة على العمل داخل الاردن وانطلاقا من الاراضي الاردنية، على أمل إثارة الردود الاسرائيلية، والتي كان من المفترض ان يكون من شأنها إثارة القلاقل الداخلية للعرش الهاشمي[٧٧].

وقد شهدت الاشهر الستة الاخيرة قبل اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ جمودا في المواقف والمواقع. فلم تعد توجد علاقات رسمية بين الاردن و(م.ت.ف)، بينما كانت علاقات الاردن بكل من مصر وسورية عدائية تماما[٧٨]. لكن الوضع الداخلي الاردني ظل هادئا، وكذلك في الضفة الغربية، رغم لهجة التصريحات السياسية المتبادلة بين مختلف هذه الاطراف. الا ان العمليات الفدائية تواصلت. وحذر الملك حسين في رسالة موجهة الى عبد الناصر في تموز (يوليو) ١٩٦٦، ان النشاط الفدائي سيؤدي الى الحرب، وكان ذلك تنبؤ كرره في كانون الاول (ديسمبر) من العام ذاته، بعد الغارة الاسرائيلية على قرية السموع. وقد جاءت الحرب فعلا، علما ان أسباب وعوامل عدة مهدت لها الطريق اضافة الى العمل العسكري الفلسطيني. غير ان العمليات الفدائية، رغم

تواضـع نتـائجهـا، كانت حتما من العوامل التي ادت الى سلسلة من الهجمـات والهجمات المضادة التي ساهمت كثيرا في تصعيد التوتر في المنطقة، كما ساهمت بشكل غير مباشر في اندلاع حرب الايام الستة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧»[٧٩]


٢
صراع الارادات
(١٩٦٧ - ١٩٨٦)

١ ـ تمهيد:

شنّت اسرائيل هجومها الواسع يوم ٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتمكنت من احتلال مساحات شاسعة من الاراضي العربية، بما فيها الضفة الغربية. وقد دشّن هذا الحدث الجسيم مرحلة جديدة ومتميزة في التاريخ الاردني، بحيث تعزز وتحدد «الكيان» الاردني بشكل اكثر قوة مما سبق. وقد برزت في هذه المرحلة، اربع مسائل مترابطة تخص العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧.

اولى هذه المسائل هي تطور العلاقات الداخلية في المملكة، بين العرش الهاشمي والمجموعة الشرق اردنية والفلسطينيين المحليين، بشكل متميز عن العلاقات الرسمية بحركة المقاومة و (م.ت.ف). وتتبع ذلك مناقشات ظهور حركة المقاومة الوطنية المسلحة الفلسطينية على شكل المجموعات الفدائية المستقلة التي نمت خلال السنوات القليلة التي سبقت وتلت حرب ١٩٦٧. وتتمثل المسألة الثالثة بطبيعة العلاقات الاردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية في حقبة ما بعد ١٩٦٧. ويلاحظ ان العلاقات بين الحكومة الاردنية وبين كل من (م.ت.ف) وحركة المقاومة متميزة بحد ذاتها نظرا الى اختلاف الظروف التاريخية لنشأة وتطور كل منهما.

واخيرا، فان التحليل الموازي للعلاقات المؤسسية (الخارجية) للاردن «بالكيان» الفلسطيني المتمثل بالاطر الرسمية لحركة المقاومة و(م.ت.ف)، والعلاقات الاجتماعية والسياسية (الداخلية) للاردن بالاسرة الفلسطينية المحلية، يهدف الى اظهار التفاعل فيما بينها والى تفسير سلوك الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي في كل مرحلة من المراحل.

٢ ـ الفلسطينيون في الاردن (١٩٦٧ ـ ١٩٨٤):

كان وقع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على الاردن كبيرا، فقد خسرت المملكة بفقدان الضفة الغربية موردا اقتصاديا رئيسيا، لكن

الاهم من ذلك كان دخول ٢٦٥,٠٠٠ لاجيء جديد الى الضفة الشرقية، مما اثقل الموارد الادارية والمالية للحكومة. وزاد تدفق اللاجئين ايضا من العبء الملقى على الاقتصاد والبنية التحتية للبلاد. الا ان النتيجة الاخطر للحرب، في نظر العديدين من الاردنيين كانت في اختلال التوازن الديمغرافي في الضفة الشرقية. وقد ساعد صعود حركة المقاومة الفلسطينية في حقبة ما بعد الحرب على تضخيم هذا التهديد، مما أرغم المؤسسة الحاكمة على إعادة النظر في كامل سياستها تجاه استيعاب الفلسطينيين في داخل المملكة.

ويصبح من الضروري، اذن، ان يضاف الى المناقشة حول علاقات الاردن بحركة المقاومة (في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ خصوصا) وبمنظمة التحرير الفلسطينية كأطر مؤسسية خارجية، حديث حول علاقات النظام الاردني بالفلسطينيين المقيمين في المملكة نفسها. ويشمل ذلك مراجعة الاتجاهات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للفلسطينيين وفي أنماط توظيفهم داخل الادارات الحكومية والجيش. ومن شأن ذلك ان يتيح استخلاص الاستنتاجات حول روابط العرش السياسية بالفلسطينيين كمجموعة سكانية داخلية وكقوة خارجية.

لا بد من ذكر التقسيمات الفرعية للاسرة الفلسطينية في الضفة الشرقية، قبل المباشرة بدراسة أوضاعها. فقد انقسم فلسطينيو الاردن، منذ ١٩٦٧، وحسب العرف الدارج، الى ثلاث مجموعات، هي: الفلسطينيون الاردنيون (اي اولئك الذين هاجروا من فلسطين الى الاردن قبل ١٩٤٨)، والنازحون (وهم الذين تركوا ديارهم خلال حرب ١٩٤٨)، واللاجئون (وهم الذين التجأوا الى الضفة الشرقية خلال حرب ١٩٦٧)[٨٠].

وقد اصبحت المجموعة السكانية الاولى جزءا من المؤسسة الاردنية، وتمتعت عموما بمكانة جيدة اجتماعيا واقتصاديا. وتأتي الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين تولوا مناصب سياسية او ادارية رفيعة، من بين هذه المجموعة، والتي تضم العديد من المسيحيين[٨١]. كما يمكن اعتبار بعض الذين هاجروا من فلسطين بين حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، من أصحاب الكفاءات والمهن الحرة، أعضاء في المجموعة الاولى ايضا، بمعيار انخراطهم اجتماعيا ووظيفيا في مجتمع الضفة الشرقية. ويلاحظ،

بخصوص مجموعة المقيمين القدامى، فتور تأييدهم تاريخيا للتنظيمات الفلسطينية المستقلة، كالفدائيين او (م.ت.ف)، اذ رأوا انفسهم مرتبطين عضويا من خلال المصلحة والتاريخ بالاردن والعرش الهاشمي[٨٢].

اما المجموعة الثانية، فقد وفّرت قاعدة اكثر صلابة واستمرارية لاحزاب المعارضة الوطنية وللتنظيمات الفلسطينية المتنوعة، منذ اوائل الخمسينات. وما زال العديد من النازحين يقطنون المخيمات، كما هاجر الكثيرون منهم الى الدول النفطية العربية بحثا عن الدخل. وقد جاء ثقل الفلسطينيين الذين انضموا الى الاجهزة الحكومية او الجيش من هذه المجموعة السكانية، لكنهم قلما ارتقوا الى مستويات رفيعة من المسؤولية، اذ استلم تلك المناصب الفلسطينيون الذين دخلوا الخدمة قبل ١٩٤٨ اساسا (بغض النظر عن هل تم تجنيدهم في الضفة الشرقية ام فلسطين). ويضاف الى ما سبق ان افراد مجموعة النازحين اتوا في الغالب من المناطق التي انشئت فيها اسرائيل عام ١٩٤٩، فلم تكن تعنيهم مسألة تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تشمل الضفة الغربية فحسب. وهكذا، فقد وجدت التنظيمات الفدائية، حتى اندلاع الحرب الاهلية في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، اعضاء وانصارا كثيرين ضمن هذه المجموعة السكانية بالذات.

وتعاني المجموعة الثالثة من أدنى مكانة اجتماعية وسياسية ومعيشية في الاردن. اذ يشير تعبير «لاجيء»، مقارنة بتعبير «نازح»، الى شخص لا يستحق كل الاحترام والتعاطف، مما يعكس تغيرا سلبيا في مواقف ومشاعر البعض تجاه الفلسطينيين المنكوبين بعد نمو التنافس الداخلي الاردني ـ الفلسطيني في فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. فلم يكن من المستغرب، اذن، مجيء اكثرية الفدائيين والاعضاء التابعين لحركة المقاومة في الاردن من مجموعة اللاجئين المغبونة، وكذلك نسبة كبيرة من الفلسطينيين المهاجرين الى الخارج. ويعاني اللاجئون من ادنى مستوى معيشة (بين الفلسطينيين، على الاقل) وتعليم وعمالة. وهم يشكلون النسبة الكبرى من الفلسطينيين الذين ما زالوا يقطنون المخيمات، والذين يرفضون أي قوة «معارضة»، كمنظمة التحرير الفلسطينية أو الجماعات الاسلامية او الاحزاب اليسارية[٨٣]. ويضاف الى ذلك ان

عامـلا رئيسيا يربـط اللاجئـين بمنظمة التحرير، علاوة على مكانتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية المتدنية، وهو علاقتهم بالضفة الغربية التي يندرجون منها، وقد جعلهم هذا الرابط بحالة صراع دائمة مع العرش.

أ ـ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

ـ الناحية الديمغرافية:

ارتفعت نسبة الفلسطينيين بين مجموع سكان الضفة الشرقية، بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى ٦٠ بالمئة تقريبا، علما ان التقديرات تختلف ويدقتها تتراوح[٨٤]. لكن ظهر اتجاهان مذاك ربما أثرا بالارقام. تمثل الاول باستمرار التدفق البشري من الضفة الغربية الى الشرقية، فبلغت الحركة السكانية الصافية ٢٨,٧٠٠ نسمة في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، و١٣٦,٥٠٠ شخص اضـافي بين ١٩٦٨ و١٩٨١، ليصبـح المجمـوع ١٦٥,٢٠٠ نسمـة[٨٥]. كما انتقل ٤٦,٠٠٠ لاجيء من قطاع غزة الى الاردن في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، علما انهم لم يحصلوا على الجنسية الاردنية، على عكس مهاجري الضفة الغربية. وقد ظلت الغالبية العظمى من لاجئي القطاع في الضفة الشرقية، بعد اعادة توطينهم في منطقة جرش ـ عجلون، ولم تشترك بالهجرة الخارجية الى الدول النفطية، بسبب افتقارهم الى جوازات السفر اساسا[٨٦].

اما الاتجاه الثاني في الحركة السكانية، فتمثل بالهجرة الخارجية نحو دول النفط العربية والدول الغربية بعد عبور الضفة الشرقية، وان اكثر المهاجرين من سكان الضفة الشرقية كانوا فلسطينيين[٨٧]. وقد شجعت القيود المفروضة من قبل الحكومة الاردنية على اقامة وعمل ابناء الضفة الغربية في الضفة الشرقية في عدم استقرارهم هناك. وقدر احد الباحثين الهجرة الصافية خارج الضفة الشرقية بمعدل ١٠,٠٠٠ سنويا في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، ممـا يعني ان الهجرة الاجمالية بلغت ١٥٠,٠٠٠ ـ ٢٠٠,٠٠٠ شخص حتى منتصف السبعينات[٨٨]. الا ان تقديرات اخرى لحجم الجـاليـات الاردنية ـ الفلسطينية التي تقطن في الدول النفطية تشير الى ان المجموع أعلى من ذلك: ٤٠٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ شخص، اكثرهم غير مشمول في الاحصاءات الرسمية للاردن (الضفة الشرقية) أو الضفـة الغربية (الاحصاءات الاسرائيلية)[٨٩]. ويضاف الى ما سبق،

ايضـــا، رحيـل ١٥ الى ٣٠ الف شخص، غالبـا من حملة الجـوازات الاردنية، الى منفى حركة المقاومة في سورية ولبنان[٩٠]، اثر احداث عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

ويرجح ان العنصر الفلسطيني في سكان الضفة الشرقية قد استقر عند نسبة ٦٠ بالمئة منذ اوائل السبعينات. ويعني ذلك التقدير، ان صح، وجود ١,٣ مليون فلسطيني في الضفة الشرقية بنهاية السبعينات، منهم ٧٠٠,٠٠٠ من اللاجئين المسجلين[٩١]. ولن تؤدي اية حركة سكانية معاكسة، اي عودة العمال المهاجرين وذويهم الى الاردن، الا الى تبدل هذه الاحصاءات وزيادة نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية، وهو نمط ابتدأ في وسط الثمانينات[٩٢]. واذا تعززت هذه الظاهرة، فانها ستؤدي الى ارتفـاع نسبـة الفلسـطينيـين بحيث تتجـاوز ٧٠ بالمئـة، اثر اندماج العائدين، الا اذا لجأت الحكومة الى اجراءات إدارية تشجع العودة الى الضفة الغربية.

ـ التوزيع الجغرافي:

يتركز الجزء الاكبر من الجالية الفلسطينية، من حيث التوزيع السكاني، جغرافيا في محافظة عمان (التي تشمل الزرقاء). وقد تم تقدير نسبة الفلسطينيين في مجمع عمان ـ الزرقاء، والذي يضم اكثر من ٦٠ بالمئـة من سكـان الضفـة الشرقيـة، بأنها ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة[٩٣]. وتوجد تجمعات فلسطينية اخرى في مدن اربد وجرش والسلط وبلدات «تابعة» لعمان كصويلح والرصيفة وماركة. ولكن عدد الفلسطينيين منخفض في الجنوب، بسبب غياب روابط القرابة وفرص العمل، اضافة الى النظرة المحلية السلبية عموما تجاه الفلسطينيين. وقد تعزز هذا الاتجاه خلال مواجهة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين شارك بعض اهل الجنوب الجيش في ازالة الوجود الفدائي وقمع المناصرين له ـ فبلغ مجموع القتلى ٢٣٠ والجرحى ٤٦٠[٩٤].

ولم يكن هذا التوزيع الجغرافي الفلسطيني بجديد، كما ذكر سابقا، بل انـه استنـد الى انمـاط ثابتـة منـذ الخمسينات. فاتجه اللاجئون القادمون الى الضفة الشرقية، في صيف ١٩٦٧، نحو المراكز الموجودة اسـاسـا قرب عمان والزرقاء واربد، علما ان الجاليات الفلسطينية في

البلدات الصغرى وكان هذا يعني ان غالبية السكان الفلسطينيين في الضفة الشرقية هم من اهل المدن. وقد ساهمت عوامل مباشرة وغير مباشرة في تشجيع عملية النمو المديني خلال السبعينات. فاشتدت جاذبية المراكز المدينية خصوصا نتيجة توسع الخدمات الحكومية بدفع قوي من خطط التنمية الثلاث المتلاحقة. وكذلك، فقد تعززت الكثافة الفلسطينية في مجمّع عمان ـ الزرقاء استجابة لنمو الصناعة الانتاجية الخفيفة هناك (وشجع ذلك النمو توفر الايدي العاملة والمياه). لكن الهيمنة الشرق اردنية في مجال العقارات وملكية الاراضي ادت بالمقابل، الى ردع الفلسطينيين عن الاستيطان في المناطق الزراعية والريفية عموما ـ وبرز هذا الاتجاه خاصة في الجنوب، حيث قويت المشاعر المعادية للفلسطينيين بين البدو[٩٥]. وقد عمل العديد من الفلسطينيين كعمال زراعيين مياومين او موسميين في المنطقة الوسطى، حول مخيمات البقعة وسوف وغزة والكرامة. وأدت وفرة الفرص للعمل في الزراعة والقطاعات الاخرى الى تشجيع بقاء تلك المراكز السكانية الفلسطينية الريفية وشبه الريفية قرب المدن الرئيسية في المنطقة الوسطى[٩٦]. كما شجعت وفرة العمالة الرخيصة، بدورها، الاستثمار الخاص في المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وفي زراعة المحاصيل المربحة.

ـ التقسيمات الاجتماعية ـ الاقتصادية:

اشتركت المجموعة السكانية الفلسطينية في الاردن، في شتى مجالات النشاط الاقتصادية. وقد ظهر اتجاهان ميّزا تلك المشاركة. فأولا، انقسمت المجموعات الفرعية من الفلسطينيين، اي المقيمين منذ ١٩٤٨ والنازحين واللاجئين، فيما يخص الثروة والوظائف والمهارات العلمية والمهنية. وثانيا، تركز الفلسطينيون في مجالات محددة من الحياة الاقتصادية للاردن، وتميزت انماط حياتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية عن أنماط المجموعة الشرق اردنية. وتفسر اسباب تاريخية، في الحالتين، وجود الفروقات الاساسية فيما بين المجموعات الفرعية والفلسطينية الثلاث وايضا فيما بين الشرق اردنيين والفلسطينيين على صعيد التعليم والتدريب التقني وحيازة مختلف انواع الثروة والمهارات. وقد وضع

النظام السياسي كل مجموعة سكانية بموقع خاص مال إما نحو تعميق سلبياتها او التعويض عنها، وكانت تلك نتيجة سعي ذلك النظام الى دمج جماعات بشرية متباينة ضمن مجتمع واحد. فنتج عن تلك المحاولة، بالتالي، اختلال عضوي بالتوازن الاجتماعي والسياسي لكل جماعة: فعانى اللاجئون والنازحون من سلبية مسبقة لأن بنية النظام استهدفت كبحهم، بينما تمتع المقيمون بحصة داخل النظام لقاء توسطهم بين العرش والقاعدة الفلسطينية. اما الشرق اردنيون، فأتيح لهم توجيه النظام السياسي بحيث يخدمهم ويعوض عن اية نواقص في مهاراتهم العلمية والفنية.

وقد اتجه اللاجئون، عموما، الى القيام بأعمال تتطلب ادنى مستوى من المهارة والرأسمال. وقدمت هذه المجموعة العمال والحرفيين شبه المهرة وغير الماهرين في القطاعات الانتاجية والخدماتية ـ العمال، المزارعين، سائقي الاجرة، موظفي الفنادق ـ اضافة الى العمال المهرة في مجالات محددة ـ كاصلاح السيارات واعمال الحدادة والنجارة ـ أكان ذلك في الاردن ام وسط القوة المهاجرة. اما النازحون، ومعهم مهاجرو الضفة الغربية، فمالوا نحو الوظائف الاعلى بمرتبة واحدة: الحرفيين والعمال المهرة والكتبة، والمشرفين على المصانع، والمدرسين، والاداريين لدى وكالة الغوث، وصغار الموظفين في قطاعي الخدمات والادارات الحكومية. وتمتعت مجموعة المقيمين قبل ١٩٤٨ بأعلى المستويات المعيشية، واستفادت اكثر من غيرها من فرص الحصول على الثروة والوظائف السائغة. ويأتي الكثير من اصحاب المهن المتوسطة والعليا ـ المهندسين والاطباء والمحامين ورجال المصارف ـ من هذه الفئة، ويشاركهم الآن افراد الطبقة الفلسطينية الوسطى القادمين من الضفة الغربية بعد ١٩٤٨، والذين يضمون ايضا التجار المتوسطين. ويحتل الفلسطينيون المقيمون منذ ١٩٤٨ المواقع القيادية في المهن الحرة والتجارة والمؤسسات المصرفية/ المالية.

ولا تعكس هذه الملاحظات، بالطبع، سوى اتجاهات عامة تتخللها استثناءات عديدة. فيلاحظ، مثلا، ان الشرائح المتدنية الدخل قد شهدت صعودا اجتماعيا واقتصاديا وارتفاعا في مستوى معيشتها، نتيجة للتحسينات التي ادخلت في مجالات الصحة والتعليم وبفضل العائدات

المالية المرسلة من الاقرباء في الخارج والمنافع الناجمة عن مشاريع التنمية المحلية. كما أتاح التوسع السريع للجامعات الاردنية ومعاهد التعليم العالي، وتقديم المنح الدراسية في البلدان الاوروبية الشرقية، للآلاف من ابناء وبنات مجموعتي اللاجئين والنازحين ان يحصلوا على الشهادات الجامعية، علما ان عدد الخريجين قد تجاوز قدرة الاقتصاد الاردني الاستيعابية الأمر الذي ساهم في استفحال البطالة[٩٧].

ب . الحكومة والفلسطينيين: الاتجاهات الاجتماعية ـ الاقتصادية

أدى أحد جوانب التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في الاردن الى التأثير على التوزيع الاقتصادي والجغرافي للفلسطينيين[٩٨]. وقد تأثر سكان المخيمات بشكل خاص، اذ جرت عدة محاولات منذ ١٩٧٢ لنقلهم واعادة توزيعهم على المدن والبلدات في مناطق متفرقة [٩٩]. كما جرت محاولة اخرى لتطوير المخيمات، في مواقعها الاصلية، من خلال مشاريع اسكانية واعادة التنظيم المديني لتوزيع المنازل والطرق في داخلها[١٠٠]. وقد تركزت هذه الخطط غالبا في محافظة عمان، حيث توجد مخيمات عديدة سواء داخل او خارج العاصمة، وشملت المشاريع التنموية ايضا محاولة نقل الصناعة الخفيفة الى مناطق أبعد، والسعي لتطوير وادي الاردن، كل ذلك بهدف جذب العمال الى خارج المدن الرئيسية[١٠١]. وكانت احدى النتائج الجانبية لخطط التنمية المتعاقبة تشجيع المستثمرين الزراعيين الصغار، ومعظمهم فلسطيني ايضا[١٠٢]. وكان لا بد لهذه الناحية التنموية من ان تتطور كلما ازداد تدفق العمال العائدين الى الاردن، والذين سينضمون الى الاعداد المتنامية من خريجي الثانويات والجامعات.

اما النمط الثاني، فتمثل بميل الفلسطينيين نحو التمركز في القطاع الخاص، بينما اتجهت الجالية الشرق اردنية نحو التوظف في القطاع الحكومي والعام. ويعود اساس ذلك الى الرؤية المشتركة المبكرة للشرق اردنيين والدولة، بحيث تؤمن هذه الاخيرة مصدرا للحماية الاجتماعية ـ السياسية وللدخل المادي. وقد كان العمل في الدوائر الحكومية (المدنية)، خلال الخمسينات، مغريا لانه ضمن الامن المالي، وذلك في الوقت الذي وجد فيه الفلسطينيون، وخصوصا لاجئي ما بعد ١٩٤٨، بعض

الصعوبة في الحصول على الوظائف الحكومية[١٠٣]. وجاء الاستثناء الرئيسي لذلك في الضفة الغربية، حيث تم توظيف غالبية افراد الدوائر الحكومية محليا[١٠٤]. واشتدت الصعوبات امام الفلسطينيين الراغبين بالعمل في الادارات المدنية منذ اوائل السبعينات، وخصوصا في وزارات معينة (كوزارتي الداخلية والشؤون الخارجية، على سبيل المثال)[١٠٥]. غير ان هناك فارق اساسي بين العمل الحكومي في الخمسينات وبينه في الوقت الحاضر، وهو يتمثل في زيادة مربحية العمل في القطاع الخاص، مما يخفض الحوافز على الانضمام الى القطاع العام من قبل الشرق اردنيين المنتفعين منه تقليديا[١٠٦].

وقد شابه وضع الفلسطينيين في المؤسسة العسكرية الاردنية وضعهم في الادارات المدنية، اذ انخفضت نسبتهم داخل الجيش عن نسبتهم ضمن مجموع السكان. ويرجح ان اعلى نسبة للعسكريين الفلسطينيين لم تزد عن ٤٥ بالمئة، علما ان ثلثي سكان المملكة في منتصف الستينات كانوا فلسطينيين[١٠٧]. وقد انخفضت نسبة الفلسطينيين، وعددهم الاجمالي ايضا، باستمرار في صفوف الجيش النظامي[١٠٨]. بحيث لا تتجاوز هذه النسبة حاليا عن الربع، على الارجح، بل ولعلها ادنى من ذلك ـ وقد كانت نسبة الفلسطينيين في بعض وحدات المشاة ١٥ ـ ٢٠ بالمئة عام ١٩٦٨، وانخفضت الى اقل من ذلك في أعقاب الحرب الاهلية[١٠٩].

الا ان هذه التقديرات الاجمالية لا تنقل الصورة الكاملة حول طبيعة عمل الفلسطينيين في الجيش. فقد جرت العادة على وضع الفلسطينيين في الوحدات اللوجستية ووحدات الاسناد وفي المواقع الادارية والفنية العادية، بدلا من الوحدات القتالية الرئيسية (الدروع والمشاة). وتراجعت نسبة الفلسطينيين الى ما دون نسبتهم الاجمالية داخل الجيش، كلما ارتقوا في هرم المسؤولية صعودا الى مستويات قيادية فاعلة. ونادرا ما تم تعيين فلسطيني في موقع القيادة الشاملة لوحدة عسكرية ما، فاذا حصل ذلك كان الميل نحو تسليمهم وحدات هندسة او مشاة، على سبيل المثال، او توزيعهم على اركان الوحدات. في الواقع يلاحظ، ان نسبة الضباط الفلسطينيين الكبار قد تراجعت اكثر منذ ١٩٧٠[١١٠]. ويجدر الذكر اخيرا، انه تم قبول الفلسطينيين المتحدرين من

مجموعات سكانية فرعية مختلفة بكل حقبة تاريخية في الجيش بحيث جاء الجيل الاول من الضباط اصلا من فلسطين نفسها او من مهاجري ما قبل ١٩٤٨، بينما قدم الجيل الثاني من الضفة الغربية، علما ان غالبية هؤلاء لم يترقوا الى اعلى من رتبة قائد كتيبة. وشكل النازحون ومهاجرو الضفة الغربية، حتى ١٩٦٧، غالبية المجندين الجدد. وكانت المشاركة الادنى، على الدوام، للاجئين وسكان المخيمات عموما، مما يوحي بأن المتطوعين الفلسطينيين منذ ١٩٧٠ كانوا من مجموعة النازحين غالبا[١١١].

وتعني الاتجاهات المذكورة، والتي تظهر المساهمة المتدنية للفلسطينيين في القطاعين الحكوميين المدني والعسكري، ان الوظائف الحكومية لا تشكل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة الى المجموعة الفلسطينية في المملكة الاردنية. ولا يملك الفلسطينيون بالتالي مصلحة مباشرة في الحفاظ على بنية السلطة الحالية، علما انهم يرون مصلحة كبيرة ببقاء نظام يتيح لهم البحث بحرية عن المعيشة والرزق في القطاع الخاص وفي الخارج.

٣ ـ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢):

أ. التعامل بين الدولة والفلسطينيين:

اضطرت الحكومة الاردنية، منذ العام ١٩٦٧، الى التعامل مع مؤسسات سياسية فلسطينية تتمتع بتأييد واسع في اوساط المجموعة البشرية الفلسطينية في المملكة. فلم تتمكن الحكومة من التعامل مع حركة المقاومة او (م.ت.ف) دون ان يثير ذلك انعكاسات معينة داخل البلاد، علما ان المؤسستين كانتا «خارجيتين»، تشكلان شبه دولة تمتد الى خارج الحدود الاردنية. لكن هذه العلاقة السببية بين السياسة الخارجية وبين الاستقرار الداخلي للمملكة تجاوزت الحساسية المعتادة للوضع الداخلي الاردني ازاء ضغوط الدول العربية الاخرى (كما حصل خلال الصراع بين عبد الناصر والملك حسين في الخمسينات). ويلاحظ، فيما يعني نظام الحكم في الاردن، ان ارتباط فلسطينيي المملكة بالناصرية او البعثية كان عقائديا الى حد بعيد، بينما جاء ارتباطهم بحركة المقاومة و(م.ت.ف) عضويا، جسديا. وقد شكل فلسطينيو الاردن جزءا من

جمهور حركة المقاومة و(م.ت.ف)، فلم تستطع الحكومة الاردنية بالسيطرة عليهم في الامد الطويل الا اذا نجحت باثارة القضايا التي تهمهم وتحركهم. وقد احتاجت الحكومة، تحديدا، الى المحافظة على علاقتها بالقضية الفلسطينية ككل وبمصير الضفة الغربية، اذا ما ارادت ان تسيطر على درجة وطبيعة انخراط ٦٠ بالمئة من سكان الضفة الشرقية بالمسألتين اياهما. اما الفشل في هذا المجال، فكان سيؤدي الى تباين في المصالح والاهداف بين الفلسطينيين وبين المؤسسة الاردنية الحاكمة ـ وهو تباين من شأن اية هيئة فلسطينية مستقلة (كحركة المقاومة او م.ت.ف) العمل على تقويته. يبقى اذن، الى جانب مناقشة مقترب النظام الاردني (العرش والحكومة) في التعامل مع حركة المقاومة و(م.ت.ف)، مراجعة الاساليب المحددة التي تبناها النظام لتحقيق السيطرة الداخلية.

لقد استخدمت السلطات الاردنية، منذ ١٩٦٧، ثلاث وسائل رئيسية للسيطرة على البعد الفلسطيني، وهي: الاستيعاب، والحوافز المادية، والقمع.

ـ الاستيعاب:

يعني الاستيعاب، اولا، منح الفلسطينيين مكانة في النظام السياسي. فقد احتل اربعة فلسطينيون منصب رئاسة الوزراء، منذ ١٩٦٧، عدا المناصب الوزارية الاخرى. لكن ذلك لم يعن ان الاسرة الفلسطينية تمتعت بأية سلطة حقيقية او انها اثرت مباشرة على عملية صنع القرار. فيلاحظ، بداية، ان استلام المناصب الوزارية لم يكن له اي تغير في نسبة تمثيل الفلسطينيين داخل الادارات المدنية او القوات المسلحة. فقد ظلت الحقيبة الوزارية تمثل تعيينا سياسيا اكثر منها موقعا فعليا. وعكست التغييرات السياسية والوزارية هذه الحقيقة. ولم يعن ما سبق ان الوزراء الفلسطينيين لم يتمتعوا بأية سلطة في مجالات عملهم واختصاصهم، بل ان سلطتهم لم تكن تشمل اتخاذ القرارات السياسية المستقلة او التصرف كجماعة ضغط تعمل داخل الحكومة لصالح المجموعة الفلسطينية ككل ـ فلم يتمتع هؤلاء الوزراء بالقدرة على فرض التبدلات في السياسة الحكومية او في التعيينات وما شابهها، تحت

التهديد بالاستقالة مثلا. ويعني الاستيعاب، ثانيا، ارضاء المجموعة الفلسطينية من خلال تعيينات لا تنطوي على سلطة فعلية. فيلاحظ ان الفلسطينيين لم يتولوا غالبا الحقائب الحساسة، بل استلموا وزارات الاقتصاد والمالية وشؤون الوطن المحتل والشؤون الخارجية ـ ويجدر الذكر ان السياسة الاقتصادية ترسمها هيئة استشارية برئاسة ولي العهد، الامير حسن، بينما يشرف الملك نفسه على السياسة الخارجية في كافة مجالاتها.

وقد خدم اسلوب الاستيعاب هدفين اثنين. تمثل الاول بطمأنة الاسرة الفلسطينية بنوايا العرش، وذلك من خلال شمول الفلسطينيين في الحكومة. وامتد هذا الاسلوب ليضم اجراء تعيينات معينة لمجرد كونها مقبولة لدى الفلسطينيين، وذلك في محاولة مقصودة لارضائهم وتمرير سياسات قد يحتجون عليها. وكان اوضح مثال على ذلك تعيين عبد المنعم الرفاعي، الذي اعتبر متعاطفا مع الفدائيين، رئيسا للوزراء في اواخر الستينات وفي صيف ١٩٧٠، من اجل تخفيف حدة التوتر بين حركة المقاومة والحكومة الاردنية. وكذلك، فقد استخدم فلسطينيون آخرون لتخفيف معارضة الاسرة الفلسطينية، كما حصل في ايلول (سبتمبر) حين عين ضابط فلسطيني متقاعد، العميد محمد داوود، رئيسا للحكومة العسكرية التي اشرفت اسميا على ادارة الحرب الاهلية. كما عين فلسطيني آخر كان يشغل منصب وزير دفاع سابق ويتمتع باحترام وثقة المجموعة الفلسطينية وقيادة حركة المقاومة على حد سواء، هو احمد طوقان، رئيسا للوزراء في الحكومة المدنية التي تولت مسؤولياتها عند انتهاء الاقتتال[١١٢]. فكان الهدف في كل حالة تقديم إشارة الى الاسرة الفلسطينية مفادها ان الاجراءات المتخذة ليست موجهة ضدها او ضد مصالحها، بل ان الاسرة الفلسطينية ممثلة بالواقع وتستطيع ان تؤثر على السياسة المرسومة.

اما الهدف الثاني الذي خدمه الاستيعاب، فتمثل باشراك الشريحة الفلسطينية العليا صاحبة المصالح المرتبطة بالبنية القائمة، بالنظام، مما يقويه ويؤمن الدعم للسياسات الحكومية[١١٣]. ويتضح ذلك من خلال مشاركة فلسطينيين متعددين في الحكومات المختلفة، حتى حين لم تكن توجد سياسات تحتاج الى «التمرير» لدى الجمهور العريض او اطراف

تنظيمية تحتاج الى التطمين والارضاء. وربما يصح التوقع ان سياسة العرش، قبل ١٩٧٠، بتعيين الفلسطينيين في المناصب الحكومية او العالية عامة. فارتبط تعيين الفلسطينيين، اذن، بالحاجة الدائمة الى الاحتفاظ بدرجة من التمثيل والمشاركة (ولو الرمزيين) في النظام السياسي، وبالتطورات الخارجية المتعلقة بالضفة الغربية و(م.ت.ف). وهكذا، فقد ضمت كل حكومة منذ ١٩٦٧ عددا من الفلسطينيين، لكن اعدادهم واصولهم تميزت حسب التطورات الخارجية. فكان نصف الوزراء تقريبا فلسطينيين قبل صدور قرار القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ باعتبار (م.ت.ف) الممثل الفلسطيني الوحيد، لكن هذه النسبة انخفضت، في كانون الاول (ديسمبر)، اي بعد القمة ببضعة اسابيع فقط، الى الخمس[١١٤]. وكذلك، فقد انضم بعض ابناء الضفة الغربية الى الحكومة ومجلس النواب قبل قرار عام ١٩٧٤، وثم في الثمانينات، لكنهم استثنوا من الهيئتين في الفترة الفاصلة.

وقد جاء معظم المسؤولين الفلسطينيين، اذن، من مجموعة المقيمين منذ ١٩٤٨ وما قبل في الاردن. واشترك بعض سكان الضفة الغربية السابقين ايضا، كما ذكر سابقا، لكن اكثرهم كانوا قد دخلوا الخدمة الحكومية في اولى سنوات توحيد الضفتين او على الاقل غادروا الضفة الغربية قبل ١٩٦٧[١١٥]. ويعكس هذا النمط حقيقتين. تتمثل الاولى بأن المؤسسة الفلسطينية تمتعت بموقع مهيمن في اقتصاد الاردن، علما أن ذلك لم يترجم الى قوة سياسية مبلورة او منظمة. وتتمثل الحقيقة الثانية بأن مجموعة المقيمين القدامى اعتبرت نفسها مهددة من قبل النزوع الوطني الفلسطيني المستقل. فشجعت هاتان الحقيقتان، نمو المصالح المشتركة فيما بين المؤسسة الفلسطينية والعرش الهاشمي، وخدمة التعيينات السياسية والادارية لتجسيد ولاء الفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ ولاستغلاله.

وقد تحدى انتشار حركة المقاومة داخل المدن الاردنية، في ١٩٦٨، عمليا احتكار الحكومة للسلطة، وهدد العناصر الفلسطينية صاحبة المصلحة في النظام. كما ادى الانتشار غير المنتظم للفدائيين وأفراد الميليشيا المسلحين، وكذلك الولادة غير المقيدة للتنظيمات الفدائية الجديدة، الى خلق الفوضى وفقدان الامن والاستقرار في المناطق المدينية،

مما أثار مخاوف بعض شرائح الطبقة الوسطى الفلسطينية. وقد قابل ذلك الاتجاه انضمام اعداد غفيرة من لاجئي العام ١٩٦٧ الى حركة المقاومة كأعضاء ومؤيدين نشيطين، ورافق هؤلاء نازحو العام ١٩٤٨، الذين نشطوا ايضا وقدموا العديد من الكوادر غير العسكرية في حركة المقاومة واشتركوا بالمنظمات الشعبية[١١٦]. وهناك من يذهب بعيدا في تفسير النفور العام لبعض اطراف المؤسسة الفلسطينية من حركة المقاومة و(م.ت.ف)، هو امكانية فقدان السيطرة الاجتماعية ـ السياسية واحتمال التراجع الاقتصادي بسبب عودة الفدائيين وتجدد الصدامات مع اسرائيل. لكن لم يكن للفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ تصور ومصلحة موحدة تجاه النظام، وبالتالي الرؤية السياسية اياها. وقد انعكست هذه الحقيقة في لجوء الملك حسين عادة، عند اتخاذ اية خطوة مثيرة للجدل كاطلاق مشروع «الاتحاد الوطني» او اقتراح المملكة العربية المتحدة، الى استشارة واشراك الشخصيات البارزة ومنها المعروفة بمعارضتها السابقة للعرش او انتمائها لمنظمة التحرير.

ـ الحوافز المادية:

استخدم العرش الهاشمي الوسائل غير المباشرة لكسب رضا اكثرية الجالية الفلسطينية، او لحملها على القبول بالنظام القائم، بالاضافة الى الاسلوب المباشر المتبع باستيعاب فلسطينيي ما قبل ١٩٤٨ في البنية السياسية. فكان النظام قد قدم للفلسطينيين، قبل ١٩٦٧، الفرصة لتأمين الدخل، فنشأت حاجة بعد حرب ١٩٦٧ الى استعادة استقرار الاقتصاد وزيادة فاعليته، من اجل تحسين مستوى المعيشة عموما. بل وتمثل هدف اساسي لخطط التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية الاردنية، منذ ١٩٧١، بتعزيز الاستقرار الداخلي وأمن العرش[١١٧]. وتركزت الجهود على تنمية البنية التحتية (الكهرباء، المجارير، الطرق، الاتصالات، السكن) والتوسيع الانتاجي (الصناعة والزراعة والمعادن) وتحسين المستويات العلمية والتعليمية والمهارات الفنية[١١٨]. وتجسد امل المخططين في ان تخلق هذه المشاريع الوظائف الاضافية وتزيد الدخل، مما يعطي الفلسطينيين، حصة في الاقتصاد وبالتالي المصلحة باستمرار النظام السياسي.

وقد ساهمت الهجرة الى دول النفط العربية في انجاح هذه السياسة، من خلال تخفيض البطالة داخل الاردن وتوفير العائدات (والعملة الصعبة). كما ادت تطورات اخرى الى تقوية الوضع الاقتصادي والمالي الاردني، واهمها تحويل الموارد المالية من لبنان بعد وقوع الحرب الاهلية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ هناك، وتخصيص المبالغ الضخمة لدعم الاردن من قبل القمة العربية في بغداد في نهاية ١٩٧٨، وازدهار ميناء العقبة نتيجة احداث حرب الخليج العراقية ـ الايرانية. كما نمت القدرة الشرائية للمواطن العادي في الاردن، نتيجة لذلك، مما شجع على نمو ملموس في الصناعة الانشائية والسكن والصفقات العقارية والنزوع نحو الاستهلاك الكمالي.

ولم تستفد كافة المجموعات الفرعية الفلسطينية في الاردن بالتساوي من هذا الازدهار. ويعود ذلك جزئيا الى موقع الفلسطينيين ككل ضمن النظام، والى الفروقات الاساسية بين المجموعات الفرعية. وتمثل احد الفروقات بقدرة كل مجموعة على الاستفادة من التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. فقد سبق للفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ وما قبل ان احتلوا موقعا قياديا في الاقتصاد، بمعيار الثروة والمهارات. فتمكنوا من استغلال مشاركتهم بالنظام السياسي على مستوى رفيع (وان كان مستوى بلا سلطة سياسية فعلية). اما نازحو ١٩٤٨، فجاء العديد منهم من مدن وبلدات فلسطين الرئيسية، وحملوا معهم الخبرات الفنية والادارية، وكذلك جاء اكثرية مهاجري الضفة الغربية في فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧ من المدن والبلدات فتمتعوا بمستويات تعليمية وتدريبية افضل. وهكذا، استطاع النازحون والمهاجرون مجتمعين ان يجمعوا بعض الثروة في حقبة ما قبل ١٩٦٧، وان يرفعوا نسبة الوجود الفلسطيني في المراتب الدنيا من الخدمة الحكومية في القطاعين العسكري والمدني، رغم انهم لم يتمتعوا بالمستوى ذاته من التعليم والتدريب المهني. وقد فقد هؤلاء ممتلكاتهم خلال حرب ١٩٦٧، ولم يجدوا سوى العمل الهامشي في الضفة الشرقية.

على هذا الاساس يمكن استخلاص، اذن، ان النازحين كسبوا اكثر من غيرهم من الدفق المالي منذ اوائل السبعينات، اذ شكلوا غالبية العمالة المهاجرة وامتلكوا اصلا بعض المهارات والرساميل اللازمة لاقامة

المشاريع والمؤسسات التجارية والاقتصادية الصغيرة الجديدة. وجاء التوسع الرئيسي في التجارة (كالمتاجر التي تبيع السلع الاستهلاكية والتي تهتم باستيرادها واستيراد الكماليات)، والعقارات (للتعمير الخاص)، والانتاج الصغير (كبيوت الزجاج الزراعية وزراعة المحاصيل المربحة، والعمل كوسطاء وسماسرة لبيع وتصدير المحاصيل، ومزارع الدواجن، والمشاغل الانتاجية الخفيفة للملابس والاثاث وما شابهها). ونتج عن ذلك ظهور طبقة وسطى ذات تطلعات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنامية، لكنها في الوقت نفسه طبقة تستند الى نشاطات اقتصادية موجهة نحو الاستهلاك (الخدمات، التجارية الصغيرة، الاستيراد، الانتاج السلعي الخفيف) وليس نحو زيادة الانتاج. وقد شهد اللاجئون ايضا تحسنا عاما في مستوى معيشتهم، لكن الزيادة الحقيقية في مواردهم الاقتصادية بقيت محدودة، وحتى فردية. وفي مقابل ذلك، وجد بعض الفلسطينيين المقيمين قبل ١٩٤٨ انفسهم في وضع يسمح لهم بالانتفاع من التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، وذلك من خلال التزام المشاريع الانشائية العامة كالطرق والمساكن. وأعاد هؤلاء استثمار ارباحهم في المؤسسات المالية او في مشاريع اقتصادية خاصة كشراء العقارات الكبيرة واستثمارها زراعيا بعد تأمين المياه والكهرباء والطرق لها.

وقد أتضح اتجاهان في التطور الاقتصادي لفلسطينيي الاردن خلال السنوات القليلة الماضية، مما يحمل دلالات هامة حول فرص نجاح السياسة الحكومية في المدى الطويل. ويتمثل الاتجاه الاول في ان مجموعتي النازحين واللاجئين (ومعهم مهاجري الضفة الغربية) تؤلفان عمليا اسرة اقتصادية مكتفية ذاتيا تخدم نفسها بنفسها. فعندما تتركز الاكثرية الساحقة من الفلسطينيين في بضعة تجمعات سكانية رئيسية، يقوم غالبية التجار الصغار والمدرسين وموظفي المشاغل الصغيرة والعمال بخدمة احتياجات اخوانهم الفلسطينيين، وتصبح مساهمة هذا الجانب من الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد المملكة ككل مساهمة هامشية، بالمقارنة مع مشاركة كبار رجال الاعمال الفلسطينيين. ومما يؤكد ذلك الاتجاه الثاني، أي توجه الحكومة نحو ضبط الزيادة السريعة في المؤسسات الصغيرة من خلال تحديد الاسعار والانتاج وفرض القيود على

الاستيراد. ويعني ذلك موضوعيا، ويغض النظر عن سلامته بالمنطق الاقتصادي، ان الحكومة المركزية تميل الى استبدال عدد كبير من المنتجين والتجار الصغار والمتوسطين. وتتوضح نقاط الضعف الكامنة في توجه الفلسطينيين نحو الاستهلاكية والنشاط الانشائي/ العقاري اكثر فاكثر كلما عاد المزيد من العمال المهاجرين وانخفض مستوى العائدات والمعونات المالية العربية. اما مكامن الضعف فهي تدني السيولة والعجز عن اعادة دمج العمال العائدين داخل الاقتصاد المحلي، اذ انه لم يتم وضع الاسس للقطاع الانتاجي الخاص في فترة الازدهار والثراء الظاهر.

ـ القمع:

استخدمت الحكومة الاردنية وسائل متنوعة لردع وقمع النشاطات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية منذ ١٩٥٠، وذلك بموازاة الاثر غير المباشر للحوافز المادية في اقناع الفلسطينيين بتقبل الامر الواقع الداخلي[١١٩]. ويذكر اولا ان المملكة قد خضعت غالبا للاحكام العرفية خلال السنوات الثلاث والعشرين الماضية، والتي جعلت من الممكن اعتقال الاشخاص اداريا، دون توجيه التهم اليهم، ومثول المعتقلين امام المحاكم العسكرية بدلا من المدنية، دون أن يتمتع هؤلاء بحقوق كالزيارات العائلية او حتى استقبال المحامين. ويمتد وقع الاحكام العرفية الى الادارات المدنية، حيث يتولى كبار المسؤولين، من رئيس الوزراء نزولا الى مرتبة رئيس دائرة، لقب «الحاكم العسكري» للاقسام التابعة لهم ويحق لهم صرف الموظفين بالطريقة التي يرونها مناسبة. وتسيطر السلطات العسكرية ايضا، كما هو معتاد في الكثير من الدول، على حرية التجول والتنقل في مناطق معينة ذات اهمية عسكرية او اقتصادية.

ويذكر ثانيا ان الوسائل الاخرى لفرض السيطرة بواسطة القمع توزعت بين الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، او عبر نشاط الشرطة، والمراقبة الامنية. وتمثلت هذه الحالات بشكل اوضح في استخدام الجيش لضبط الاضطرابات المدنية، كما جرى في حقبة ما قبل ١٩٦٧، وخلال احداث ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ في الضفة الشرقية ومظاهرات ١٩٦٦ في الضفة الغربية. غير ان الاعتماد على الوحدات العسكرية قد تراجع منذ

ذلك الوقت، نظرا الى ندرة حالات العصيان المدني المكشوف (تمييزا عن حالة الصدام مع حركة المقاومة الفلسطينية بصفتها تمثل تهديدا مسلحا). فاقتصرت مشاركة الجيش في اعمال حفظ النظام الداخلي على الظهور دعما لنشاطات قوى الامن العام، خلال المناسبات الوطنية المثيرة للمواجهات (تطوع الشبان للقتال الى جانب الفدائيين في لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨)، وحادثة جامعة اليرموك الدامية في أيار (مايو) ١٩٨٦. اما عدا ذلك، فلم ينشغل الجيش بالقضايا الداخلية منذ ١٩٧١ سوى التي تعنيه مباشرة، كإنهاء «مظاهرات السكّر» في ثكنة الزرقاء عام ١٩٧٤، واعتقال او تسريح المتهمين بالمؤامرات المفترضة عام ١٩٧١ و١٩٧٩. وقد ظل الدور الداخلي الرئيسي للجيش منذ ١٩٦٧، اذن، محدودا بحقبة الصراع الدامي مع الفدائيين.

وقد تولت قوى الامن الداخلي التي تتألف من الشرطة والامن العام (قوة درك شبه عسكرية) ومديرية المخابرات العامة مهام القمع حين لم تكن الحالة تدعو الى المواجهة المسلحة المكشوفة[١٢٠]. ويقدر ان مجموع العاملين في هذه الدوائر الثلاث يبلغ ٣٠,٠٠٠ شخص، منهم ٥,٠٠٠ او اكثر من كل من الشرطة والامن العام، علما انه لا تتوفر اية احصاءات رسمية[١٢١]. كما قدر احد المصادر عدد افراد المخابرات العامة بحوالي ١٧,٠٠٠[١٢٢]. ويلاحظ ان نسبة الضباط الفلسطينيين في قوى الامن الداخلي منخفضة جدا، علما انه اسهل لهم الانتساب للشرطة، بدلا من الجيش. ويصح ما سبق خصوصا لدى المخابرات، حيث ينسدر الفلسطينيون (باستثناء شبكات المخبرين العاملين في الاوساط السكانية الفلسطينية، كالمخيمات والمعاهد التعليمية)[١٢٣].

وقد نشطت قوى الامن العام اساسا في البحث عن المطلوبين ومخابيء الاسلحة، اغلاق الاحياء، ومراقبة المسيرات والاجتماعات العامة[١٢٤]، في حين عملت المخابرات العامة، بالمقابل، على جمع المعلومات (من خلال استجواب المعتقلين والمقابلات الروتينية مع المسافرين) ومراقبة نشاطات شخصيات وجماعات سياسية او نقابية معينة (من خلال الرصد والملاحظة الامنيين والاختراق التنظيمي) ودعم عمليات قوى الامن العام. كما قامت المخابرات باعتقال واستجواب وسجن المشبوهين السياسيين في مراكزها الخاصة. وتولت المخابرات والامن العام معا،

اخيرا، مهام مراقبة المسافرين من والى الاردن عند كافة المعابر الحدودية.

ويضاف الى الدور القمعي المباشر لقوى الامن الداخلي المختلفة، وجود وسائل غير مباشرة لتأمين السيطرة المركزية على السكان. وتتألف هذه الوسائل من اجراءات وقائية واستباقية اساسا، كتقييد اصدار الوثائق الرسمية على سبيل المثال. فقد خسر عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين خارج الاردن جوازات سفرهم (دون فقدان الجنسية) نتيجة لنشاطهم السياسي، بينما عجز عدد آخر منهم يقيم في المملكة عن الحصول على وثائق السفر اللازمة، مما حال دونهم والسفر الى الخارج بحثا عن العمل او الدراسة او السياحة.

وكذلك، يصعب على اقارب هؤلاء الاشخاص، أي الزوجات والاولاد، ان يحصلوا على «الدفاتر العائلية» وغيرها من الاوراق الثبوتية. واخيرا، يستحيل ان يلقى اي مواطن العمل بصورة شرعية كاملة الا بعد الحصول على شهادة «حسن سلوك» من مديرية المخابرات العامة، وتحجب هذه الشهادة عادة عن الكثيرين من اصحاب السجلات السياسية، وخاصة عند التقدم للوظائف في القطاع العام ومجالات التعليم والادارة. وبما ان غالبية المتأثرين بهذه التدابير هم من اعضاء او مناصري حركة المقاومة و(م.ت.ف)، فانها تصيب بالاساس المواطنين الفلسطينيين، خاصة وان مجالات المصالحة والاستيعاب اوسع امام المعارضين من ابناء الاسرة الشرق اردنية. ويتجاوز العديد معضلة العمل بلا شهادة حسن سلوك، عبر التوظف لدى صاحب عمل لا مصلحة له بالاصرار على تلك الشهادة بسبب الصداقة او القرابة او كسب الربح، وغالبا ما يكون ذلك في القطاع الخاص. وتشمل قائمة الاجراءات والقيود الرسمية ايضا تحديد سفر الشبان المقبلين على خدمة العلم (علما ان الخدمة العسكرية نفسها تشكل وسيلة ضبط)، ووضع اولئك المنتهين منها في لوائح الاحتياط. ويصح القول، ان ما يضفي القوة والمصداقية على نظام الكوابح والضوابط هذا هو قدرة واستعداد الحكم على استخدام الجيش لفرض الامن والاستقرار الداخليين.

والخلاصة ان السياسة الحكومية الاردنية تجاه الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ تضم نوعين من السلوك التوجيهي، فقد طبق النمط السلوكي الاول في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ في حين طبق الثاني في فترة ١٩٧٢ ـ

١٩٨٢. وتوجه النمط الاول، عموما، نحو تأمين «البقاء على قيد الحياة»، مما شمل استخدام التنازلات السياسية والقوة العسكرية بالتناوب. اما النمط الثاني، فشهد توجها نحو تعزيز السيطرة الداخلية، من خلال اعتماد سياسة «الترغيب والترهيب» المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والضبط الامني، ونحو ادارة العلاقات «الدبلوماسية» مع (م.ت.ف) ومع الضفة الغربية. وكان التعامل الاردني في الحالتين يتشكل من عنصرين، هما الارضاء والمجابهة، اللذين تجسدا في السياسة الحكومية منذ ١٩٦٧ بدرجات ونسب متفاوتة ومتقلّبة وباشكال متغيّرة. ويكمن التمييز الاهم بينهما في طبيعة العلاقة بين مواطني الاردن الفلسطينيين وبين بقية الشعب الفلسطيني ومؤسساته السياسية. لقد ارتبط فلسطينيي الاردن، كعامل داخلي، وحركة المقاومة/ (م.ت.ف)، كعامل خارجي، ارتباطا وثيقا في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١، لكن الحرب الاهلية اتاحت للعرش ان يعزل الاول عن الثاني، وان يعالج كل منهما على حدة في المرحلة التالية. ولم يعد الارتباط الى الظهور بقوة سوى بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢. فقد هدد خروج (م.ت.ف) من بيروت بإعادة طرح المسألة الفلسطينية كقضية داخلية اردنية وهو تهديد عززته خطة وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، آرييل شارون، لتحويل الاردن الى دولة فلسطينية، مما دفع ذلك الملك حسين الى اتباع سياسة دبلوماسية نشطة بحثا عن حل نهائي للمسألة الفلسطينية قبل أن تبتلع هذه الاخيرة المملكة وانجازاتها الاجتماعية والاقتصادية منذ نكسة ١٩٦٧.

ب . صعود وهبوط حركة المقاومة الفلسطينية (١٩٦٧ ـ ١٩٧١):

ادت الهزيمة الساحقة التي لحقت بالجيوش العربية على ايدي اسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الى تغيرات جذرية في البيئة الجغرافية ـ السياسية لمنطقة الشرق الاوسط. وقد تأثر الاردن اكثر من غيره، اذ فقد جزءا كبيرا من سكانه وأرضه ومورداً اقتصاديا رئيسيا حين احتل الجيش الاسرائيلي الضفة الغربية[*١٢]. وتعرضت الضفة الشرقية الى طوفان بشري حين لجأ اليها حوالي ٢٦٥,٠٠٠ شخص من سكان الضفة الغربية، واكثرهم من لاجئي عام ١٩٤٨. وقد أضاف قدوم هؤلاء عبئا كبيرا جديدا على القدرات المالية والبنية التحتية والادارات الاردنية،

وتغير الميزان الديمغرافي الاردني ـ الفلسطيني المحلي. كما ادى كل ما سبق الى نقلة نوعية وكمية في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، نظرا الى رزوح كامل التراب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي والى قيام اكثرية سكانية فلسطينية مطلقة في الضفة الشرقية (حيث تواجدت، ولا تزال تتواجد، اكبر جالية فلسطينية بالمنفى ام بالوطن).

وتمثل الانعكاس الاهم الذي تولد عن حرب ١٩٦٧ بنمو حركة المقاومة الفدائية الفلسطينية اذ خلقت الحرب الظروف المناسبة للتطور السريع لمثل هذه الحركة من خلال التحولات السياسية والمعنوية والعسكرية والجسدية (كوجود مجموعات سكانية اسيرة او لاجئة وارض محتلة) التي احدثتها[١٢٦]. فكان الفدائيون يتقدمون، حتى منتصف ١٩٦٧، بخطوات بطيئة صغيرة وبمعيار كسب التأييد والاعضاء بين فلسطينيي المنفى. ويعود ذلك الى تعرض نشاطهم العسكري والتنظيمي للقمع الامني العربي والمنافسة التي ابدتها (م.ت.ف) واحزاب المعارضة العربية[١٢٧]. غير ان هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ لم تضعف قدرتها الفعلية على مطاردة الفدائيين فحسب، بل انها قلصت الرصيد السياسي والمعنوي للحكومات العربية لدى شعوبها، مما اضطرها الى توسيع هامش الحرية لحركة المقاومة[١٢٨]. وقد عبر مؤلفان عربيان عن الوضع الجديد الناشيء آنذاك بالتاكيد على ان الحركة الفلسطينية «اصبحت... طرفا من اطراف النظام العربي في اعقاب حرب ١٩٦٧، ومنذ الايام الاولى لانضمامها احدثت آثارا في تفاعلات النظام العربي تفوق بكثير امكاناتها الحقيقية»[١٢٩].

ونجم فراغ في السلطة السياسية العربية في الضفة الغربية بسبب انسحاب الجيش الاردني (كما كان الحال في قطاع غزة) وهو فراغ عمل الفدائيون على ملئه. كما اتاحت الهزيمة الجسدية والمعنوية للجيش الاردني للفدائيين فرصة ان ينشطوا بحرية متزايدة في الضفة الشرقية[١٣٠]. وبلغت موجة التأييد الشعبي لحركة المقاومة حدودا منعت الحكومة الاردنية من التحرك ضدها، رغم استمرار التفوق الكمي للجيش. بل تمتع الفدائيون بالتأييد الواسع داخل الجيش نفسه، فكان يعني وجود العدد الكبير من الجنود والضباط الفلسطينيين ان الوحدات الحدودية كانت مستعدة لتقديم الغطاء الناري للفدائيين المتسللين الى

الاراضي المحتلة او المنسحبين منها (وحصل ذلك تلقائيا ام خلافا للاوامر، على حد سواء). كما قدم هؤلاء العسكريون اشكالا اخرى من العون للفدائيين، كالمساعدة اللوجستية والمعلومات الاستخباراتية[١٣١]. ويضاف الى ما سبق حقيقة هامة هي قيام بعض الجنود والضباط الصغار بدعم الفدائيين بشكل نشط (كتقديم الدعم الناري او الاشارات والمعلومات حول توزيع حقول الالغام والمخافر) او ضمني (كتجاهل الاوامر العليا والقاضية باعتراض سبيل المتسللين الى الارض المحتلة)[١٣٢].

لم ينف كل ما سبق وجود تناقض شديد، بل واساسي، بين السياسات والمصالح البعيدة المدى لكل من الحكومة الاردنية وحركة المقاومة الفلسطينية. ففي الوقت الذي سعى فيه الفدائيون الى بناء القواعد «الارتكازية» المتحركة في الضفة الغربية والتي تتلقى الدعم اللوجيستيكي (التمويني والتسليحي) من السكان المحليين والقواعد الثابتة شرقي نهر الاردن، بهدف خلق حالة تمرد وانتفاضة هناك، كان الجيش الاردني يعمل ناشطا ليعيد تنظيم وتسليح نفسه[١٣٣]. وقد اراد الفدائيون، علاوة على ذلك، تصعيد درجة التوتر العسكري ومهاجمة الجيش الاسرائيلي بلا هوادة، بينما توجهت الحكومة الاردنية للبحث عن حل سياسي، غير عسكري للصراع مع اسرائيل[١٣٤]. فانكب الجيش الاردني، في حقبة ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على تنفيذ ثلاث عمليات رئيسية، هي: إعادة بناء قوته، التعويض عن المعدات المفقودة، ومجابهة العمل العسكري الاسرائيلي على طول الحدود المشتركة. وقد أرادت قيادة الجيش، من جهة، تجنب صدام مفاجىء مع الجيش الاسرائيلي غير مهيأة له، لكنها أدركت، من جهة اخرى، ان الرأي العام وحتى الشعور في صفوف الجيش نفسه يؤيد النشاط الفدائي الذي كان يجلب عادة ردود فعل اسرائيلية عسكرية. وهذا الامر قيد امكانية التحرك ضد حركة المقاومة. وقد عقد حسابات القيادة الاردنية، العسكرية والسياسية على حد سواء، الاعتقاد بأن اسرائيل ربما ستحتل اجزاء من الضفة الشرقية بهدف فرض التفاوض والوصول الى حل سلمي مع الاردن[١٣٥]، وشجع ذلك الاعتقاد، على تقييد العمل العسكري

الفلسطيني الذي قد يقدم المبرر لاسرائيل لتجتاز نهر الاردن، وعلى تصليب الموقف السياسي وتعزيز الوضع العسكري الاردني تجاه اسرائيل.

وعلى أية حال، ففي حين حجب نمو الحركة الفدائية امكانية اعادة فرض سيطرة الحكومة المركزية على الاحداث، اتبعت هذه الاخيرة سياسة مرنة تجاه حركة المقاومة، فيما تبنى الجيش سياسة مزدوجة شملت الرد النشيط على كل اعتداء اسرائيلي في المنطقة الحدودية (مما يعزز المظهر الوطني للجيش امام الجمهور)، وتعجيل اعادة التنظيم والانتشار داخليا[١٣٦]. لكن القيادة السياسية الاردنية بدأت بدورها زيادة ضغوطها على حركة المقاومة بشكل تدريجي، كلما استعاد الجيش عافيته واستقراره الداخلي. وانعكست جهود الحكومة المركزية بعدة محاولات جرت لنزع سلاح الفدائيين او لحملهم على تفكيك ونقل قواعدهم، او على الاقل دفعهم الى اخضاع عملهم تحت اشراف الجيش الاردني. وقد تحركت وحدات اردنية مرتين، خلال شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٦٨، لتحاصر بلدة الكرامة في جنوب وادي الاردن حيث اقيمت قاعدة التموين والتدريب والانطلاق الرئيسية للفدائيين. لكن الرغبة بتجنب السخط الشعبي وكذلك تدخل بعض الضباط في المراكز القيادية الميدانية والاركان، ممن عارضوا المجابهة وطالبوا بنوع من التعاون مع الفدائيين، أديا الى منع حدوث اي صدام مفتوح[١٣٧]. لكن التوتر استمر متصاعدا خاصة وان فشل حركة المقاومة في محاولاتها التي استهدفت اقامة «قواعد محررة» في الضفة الغربية خلال النصف الثاني من ١٩٦٧، جعلها تعود الى تركيز رجالها وثقل نشاطها في الضفة الشرقية، مما ضاعف الهجمات والغارات الاسرائيلية على الاراضي الاردنية.

وفي آذار (مارس) ١٩٦٨، وقع حادث ادى الى تفجير سلسلة من التطورات التي كان من شأنها دفع حركة المقاومة والحكومة الاردنية في نتيجة الامر الى الاصطدام[١٣٨]. هذا الحدث كان معركة الكرامة، حيث قاوم الجيش الاردني والفدائيون معا هجوما بريا اسرائيليا لمدة ٣٢ ساعة، تكبدوا خلالها خسائر جسيمة، لكن بعد ان انزلوا اصابات عديدة غير متوقعة في صفوف المهاجمين[١٣٩]. وقد دشنت المعركة نقطة تحول في

مسيرة الحركة الفدائية وفي طبيعة العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. فمن جهة، اكتسب الفدائيون شعبية جماهيرية واسعة، مما وفرّ لهم آلاف المتطوعين الجدد[١٤٠]. اما من الجهة الثانية، فقد غيّبت شعبية الفدائيين الجديدة الدور الرئيسي الذي لعبه الجيش الاردني في القتال، الامر الذي اشاع استياء لدى العديد من الضباط والجنود الاردنيين نتيجة «اختطاف» المقاومة الفلسطينية للرصيد الاعلامي والسياسي، في الوقت الذي اعادت فيه معركة الكرامة للجيش الثقة بذاته كقوة مقاتلة وكشريك في الصراع ضد اسرائيل[١٤١].

وقد لعبت معركة الكرامة ايضا الدور الرئيسي في تشجيع قيام دولة فلسطينية داخل الدولة في الاردن. فقد اضطر الفدائيون الى ابعاد قواعدهم عن المنطقة الحدودية مع اسرائيل واعادة نشرها الى الشرق، في مناطق اربد وعجلون والسلط، نظرا لاستحالة اعادة بناء القاعدة الارتكازية في الكرامة ووادي الاردن، بسبب مدى الدمار وهروب السكان. وكانت احدى النتائج غير المتوقعة لهذا التحرك هي تواجد الفدائيين بقوة في المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية، علما ان نتيجة ذلك كانت تقييد قدرتهم على اطلاق العمليات العسكرية ضد اسرائيل. وشهدت التنظيمات الفدائية مرحلة نمو سريع، حيث ارتفع عدد مقاتلي حركة «فتح» مثلا خلال اسابيع معدودة، الى ٢,٠٠٠، فيما اخذ رجالها يعودون الى وادي الاردن وبدأوا يقيمون المنظمات والنقابات والميليشيا الشعبية في المدن والمخيمات والقرى. واستمر النمو حتى وصل عدد الفدائيين الى ٣,٠٠٠ تقريبا، في صيف ١٩٦٨، وعدد المناصرين الى ١٢,٠٠٠. وقد عزز الفدائيون وجودهم العسكري في المنطقة الوسطى حول مدينة السلط خاصة، حيث وجدت ١٢ قاعدة رئيسية (قتالية وتدريبية وادارية وتموينية) تضم ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ مقاتل. كما تمتع الفدائيون بحرية انتشار وتحرك كاملة في المنطقة، فارضين اجراءاتهم الامنية وخاضعين لاحكامهم الذاتية فقط.

أثار هذا النمو السريع والكبير لحركة المقاومة، وتعزيز مكانتها وقوتها في انحاء البلاد ووسط قطاعات بشرية واسعة، قلق العرش ومخاوف شرائح من المؤسسة السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية الحاكمة[١٤٢]. وعبر احد المؤلفين عن ذلك بالقول: «ان اطلاق فكرة

الهوية الوطنية الفلسطينية المنفصلة من قبل الجماعات الفدائية قد هزّ أسس الشرعية السياسية للنظام الاردني اذ طرح نفسه مصدرا بديلا للولاء والهوية السياسيين بين سكان الاردن الفلسطينيين... وقد ضاعفت العمليات العسكرية الفدائية ضد اسرائيل متاعب الاردن الداخلية، وخصوصا ان اسرائيل باشرت سياسة هجمات انتقامية ضد المراكز السكانية والاقتصادية الاردنية»[١٤٣].

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، اعلنت الحكومة الاردنية، ردا على ذلك، سلسلة من التدابير الهادفة الى تقليص حرية الفدائيين. غير ان هؤلاء رفضوا الانصياع لها ونجحوا في تعبئة الرأي العام الى جانبهم. وتوصل الجانبان، اخيرا وبعد اشتباكات محدودة في المنطقة الوسطى، الى اتفاق قدمت بموجبه الحكومة عدة تنازلات وأضفت صفة الشرعية على درجة اكبر من حرية الحركة والنشاط للفدائيين[١٤٤]. وقد تلت ذلك فترة هدوء نسبي طويلة، واصلت فيها حركة المقاومة بناء مؤسساتها السياسية والادارية، فيما زادت الحكومة قوتها العسكرية ونظمت جبهتها الداخلية. تبادل الطرفان خلال هذه الفترة اللوم والاتهام حول المسؤولية عن احداث وتجاوزات معينة، لكنهما أكدا رغبتهما بالتعايش والتعاون في «المعركة المشتركة»[١٤٥]. وهكذا، استقر نمط العلاقات، من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ حتى أوائل ١٩٧٠، على شكل صراع سياسي كان يتوقف دون الوصول الى حد المجابهة المسلحة المفتوحة بينهما. وقد ظلت التناقضات الكامنة الاردنية ـ الفلسطينية تتعمق وتزداد توترا خلال ١٩٦٩، بسبب استمرار نمو حركة المقاومة، حيث امتدت منظماتها وخدماتها الى غالبية مناطق المملكة وظهرت كصاحبة القرار في المراكز السكانية الفلسطينية. ورأت المؤسسة الحاكمة في الضفة الشرقية في صعود القوة السياسية للفدائيين في المدن تهديدا للحكم الهاشمي، علاوة على الخطر الذي مثلته القوة العسكرية الفدائية. ويعود هذا الاعتقاد من جهة، الى قدرة الفدائيين على فرض شروطهم على الحكومة فيما يخص الانتشار والتنقل والتجنيد والنشاط السياسي والاجتماعي (والنقابي). ومن جهة اخرى، الى حقيقة تمركز الفدائيين في اوساط اللاجئين الفلسطينيين، الذين اكتسبوا «وزنا» سياسيا مضاعفا بفضل انضمامهم الى حركة المقاومة. ومما قوّى المخاوف الاردنية

والهاشمية (ومخاوف شرائح من الفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ وما قبل والحائزين على مصالح اقتصادية معينة) كان الدعوات العلنية التي اطلقتها بضعة تنظيمات فدائية، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لاحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وإقامة حكومة «وطنية» تتعهد بخوض الحرب ضد اسرائيل[١٤٦].

وازدادت الضغوط، في اواخر ١٩٦٩، لفرض قيود صارمة على الفدائيين، وذلك كلما ازداد الجيش قوة وكلما علت شكاوى الاسرة الشرق اردنية من عجز الحكومة المركزية عن ضبط الامور[١٤٧]. فأعلنت الحكومة في شباط (فبراير) ١٩٧٠، استجابة لهذه الاصوات، اجراءات جديدة قضت بإجلاء الفدائيين عن المراكز السكانية وبنزع سلاح المليشيا الفلسطينية وحلها وبعدم السماح الا لقوى الجيش والامن الداخلي بالتواجد في المدن[١٤٨]. وقد أثار هذا القرار اشتباكات عنيفة في العاصمة، وهي المرة الاولى التي تنتقل فيها الصدامات المسلحة الى عمان، فسارعت الدول العربية للتوسط، وقد لعبت الحكومتان المصرية والعراقية دورا بارزا لانتهاء الازمة. وهدأت الاحوال مؤقتا، اذ تجاهلت الحكومة قرارها السابق، واستقال احد واضعيه، وهو وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني، المعروف بعدائه لحركة المقاومة. لكن الاوضاع انفجرت مجددا، في حزيران (يونيو)، بعد اشهر من المناورات السياسية والاستفزازات المتبادلة، حيث احرز الفدائيون خلال هذه الجولة مكاسب هامة كان ابرزها إرغام الملك على إقالة خاله، الشريف ناصر بن جميل، وابن عمته، الشريف زيد بن شاكر، من منصبيهما كقائد للجيش وقائد للقوات المدرعة على التوالي.[١٤٩]. واضيف الى ذلك إلغاء قانون التجنيد الاجباري، الذي عارضته حركة المقاومة عام ١٩٧٠، بعد ان كان مطلبا شعبيا رفعته احزاب المعارضة في اواسط عقد الستينات[١٥٠].

ابتدأ الجزر لحركة المقاومة في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين أطلق الجيش الأردني هجومه الشامل على معاقل الفدائيين في انحاء المملكة[١٥١]. وكان الملك قد توصل الى قرار استخدام القوة بعد تعرضه الى ضغوط شديدة من أفراد عائلته ووجهاء المجموعة الشرق اردنية، وبعد تفاقم الاستياء والشعور التمردي داخل الجيش. وقد نجح الجيش في

استعادة السيطرة على أجزاء كبيرة من مدن وريف المملكة، خلال عشرة ايام من القتال الضاري، علما ان حركة المقاومة احتفظت بغالبية مخيمات اللاجئين وبوسط أهم مدينتين اردنيتين، هما عمان وإربد[١٥٢]. واسفرت الحرب عن مقتل ٣,٥٠٠ الى ٥,٠٠٠ شخص، بين جندي وفدائي ومدني، علما ان الجيش فقد حوالي ٥ آلاف جندي وضابط اضافي بعد ان التحقوا بالفدائيين أو هجروا وحداتهم[١٥٣]. ويظهر من مراجعة اماكن وقوع غالبية الاصابات انها تركزت في المناطق السكنية الفلسطينية، كما تشير الاحصاءات الى وجود اكثرية فلسطينية ساحقة بين مجموع الاصابات العام. ويشمل ذلك قتلى وجرحى الجيش الاردني نفسه، ولو بنسب ادنى مقارنة بالفدائيين. ثم واصل الجيش، خلال الاشهر العشرة التي تلت توقف قتال ايلول (سبتمبر)، تطبيق استراتيجية «الهجوم التدريجي»، والتي استعادت الحكومة المركزية بواسطتها السيطرة على بقية المدن والقرى الاردنية، وبقي جيب رئيسي للفدائيين يصل بين جبال عجلون وجنوب وادي الاردن. وقد خاض الجيش الاردني آخر معاركه للسيطرة على هذا المعقل الفدائي في تموز (يوليو) ١٩٧١، مما أدى الى قتل أو أسر نصف عدد الفدائيين المتبقين في الأردن، والبالغين ٣,٠٠٠ تقريبا، فيما انسحب النصف الاخر والتحق بمراكز حركة المقاومة في سورية ولبنان. وبهذه العملية العسكرية، انتهت الحقبة التاريخية التي شهدت نمو الظاهرة الفلسطينية المسلحة في الاردن في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

يبدو، عند مراجعة التاريخ السياسي الاردني بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠، ان الملك حسين كان يخوض معركة دفاعية «تأخيرية» شبيهة بتلك التي خاضها في منتصف الخمسينات ضد المعارضة المتمثلة بالاحزاب «العقائدية» وضباط الجيش الناصريين. وقد لجأ الملك في البداية الى مزيج من المناورات المقصود منها تطمين حركة المقاومة وقطاعات من المواطنين، نظرا الى عجزه معنويا، في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، عن نقض وإدانة النموذج المقاتل للحركة الوطنية الفلسطينية، وثم عجزه ماديا عن فرض ارادته عليها. لكنه انتقل تدريجيا الى تشديد الضغط على حركة المقاومة كلما تعزز له تأييد الجيش والجالية الشرق اردنية المستاءة[١٥٤]. وتجدر الملاحظة في هذا السياق الى غياب أي تأييد شرق اردني حقيقي لحركة

المقـاومة بسبب النفور الاردني ـ الفلسطيني التقليدي وبسبب المكانة الهـامشية لاحزاب المعارضة المؤيدة لحركة المقاومة في مناطق التواجد البشري الشرق اردني الرئيسية (الريفية والجنوبية اساسا)[١٥٥]. وهكذا، نجحت سياسة الملك السابقة في كبت المعارضة السياسية المبلورة وقمع الاحزاب، اذ أدت الى خلق فراغ سياسي داخل الجالية الشرق اردنية، مما ترك العرش وحده كنقطة تمحور وموضع ولاء.

وأدت مجموعة من العوامل شهدها عام ١٩٧٠، الى حدوث الصدام الشـامل بين الدولة والحركة الفدائية في الاردن، كان من اهمها تهور التنظيمات الفلسطينية الصغرى واستفزازاتها المتعمدة للسلطة، وتردد القيـادة الوسطية العريضة لحركة المقاومة برئاسة ياسر عرفات، وعزم الملك حسين على حسم مسألة السلطة في الاردن. وقد وضع الملك خططه واسس التحرك المستقبلي بدقة، خلافا لحركة المقاومة. وظهر ذلك خلال الفـاصـل الزمني بين جولة حزيـران (يـونيو) ١٩٦٧ ومواجهة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، اذ نجح الملك في تحسين وضعه السياسي ـ العسكري كثيرا بعد حزيران (يونيو) على حسابات لم تكن سوى مؤقتة.

ج ـ تتمة الحرب الاهلية: الحرب السرية (١٩٧١ ـ ١٩٧٣)

عمـل الملك حسـين، بين آب (اغسطس) ١٩٧١ وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على تمتين سيطرته داخل مملكته، من خلال سياسة مزدوجـة اعتمـدت «عصا» الاجراءات العسكرية ـ الامنية و «جزرة» التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. وعملت حركة المقاومة، بالمقابل على اعـادة تركيز نفسها في سورية ولبنان، فيما تبنت عدة تنظيمات شعار «النضـال من اجـل اقـامـة حكـومـة وطنيـة في الاردن» في برامجهـا الرسمية[١٥٦]. بل ولحقت «فتح» بهذا الاتجاه ايضا، اذ انشأت جهازا خاصـا لغرض العمل التنظيمي والعسكري في الاردن[١٥٧]. وقد تركزت الاستراتيجية الفدائية على بناء الشبكات التنظيمية السرية داخل المملكة (وخصوصا في مخيمات اللاجئين ومناطق الكثافة البشرية الفلسطينية الاخـرى) وبين المهاجرين من الشرق اردنيين (كالطلاب)، وعلى خوض حملة غارات ضد الاهـداف العسكرية والاقتصادية الاردنية[١٥٨]. كما لقيت هذه الحملة دعم مجموعة سرية جديدة برزت في ذلك الوقت هي منظمة «ايلول الاسود»، التي كشفت النقاب عن وجودها يوم ٢٨ تشرين

الاول (اكتوبر) ١٩٧١، حين اغتال رجالها رئيس الوزراء الاردني، وصفي التل، في القاهرة[١٥٩].

غير ان اجهزة الامن الاردنية نجحت في إفشال اكبر عملية فلسطينية ضمن هذه الحرب السرية في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٢، حين اعتقلت مجموعة مؤلفة من ١٦ عضوا في حركة «فتح» كانوا قد دخلوا الاردن بواسطة جوازات سفر مزورة. واكدت الحكومة الاردنية ان هدف المجموعة كان مهاجمة القصر الملكي والبرلمان ومحطة الاذاعة بغرض إبادة القيادة السياسية للبلاد، علما ان «فتح» اصرت على ان رجالها كانوا في طريقهم للتسلل الى اسرائيل لتنفيذ عمليات عسكرية هناك[١٦٠].

وقد كان رد الحكومة الاردنية على استراتيجية التنظيمات الفدائية شديدا. فأصدرت المحاكم العسكرية احكاما قاسية بالسجن لمدد طويلة او حتى بالاعدام، خلافا للاتجاه الذي ساد، خلال عشرة اشهر من الحرب الاهلية، والمتمثل بإطلاق سراح آلاف من الاسرى والمعتقلين بعد فترات محدودة. وبلغت موجة الاعتقالات عقب اغتيال وصفي التل، على سبيل المثال، ١,٧٠٠ شخص[١٦١]. كما تم اغلاق اثنين من مكاتب «فتح» المتبقية في الاردن بعد خروج حركة المقاومة من الاردن، هما مكتب الشؤون الاجتماعية الذي كان يوزع المعونات المالية والمخصصات على ٥,٠٠٠ من عائلات الفدائيين الشهداء والاسرى، ومكتب الوطن المحتل الذي كان يشرف على النشاطات السرية في الاراضي المحتلة[١٦٢]. كما جددت الحكومة الاحكام العرفية، التي كانت قد اعلنت في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠[١٦٣].

واتضح في اواخر ١٩٧٢، ان مختلف الاستراتيجيات الفلسطينية المناهضة للحكومة، بما فيها حرب الغارات والتحريض السياسي، كانت قد فشلت. بل ودلت «العملية الخاصة» التي حاولت «فتح» تنظيمها في عمان على انهيار كافة الاساليب الاخرى وغياب القاعدة التنظيمية - العسكرية المحلية. وقد بلغ عدد المعتقلين من افراد حركة المقاومة في السجون الاردنية ٨٠٠ شخص، فيما وصل عدد المتهمين بالتخريب والذين نفذ بهم حكم الاعدام الى ١٥[١٦٤]. اما بالنسبة الى المجموعة المعتقلة في شباط (فبراير) والمعروفة باسم «مجموعة ابو داود»، فقد صدر حكم الاعدام بافرادها يوم ٤ آذار (مارس) لكن الملك خفضه الى السجن

المؤيد يوم ١٤ آذار (مارس)، بعد تدخل عدة رؤساء وملوك عرب[١٦٥]. وتم اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والامنيين تقريبا، بموجب عفو ملكي عام أعلن في ١٨ ايلول (سبتمبر)، اي قبل اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بقليل[١٦٦]. وقد شمل العفو «مجموعة أبو داود» لكنه استثنى المعتقلين المتهمين «بجريمة القتل». وبذلك، انتهت الحلقة الاخيرة من مسلسل المجابهة الاردنية ـ الفلسطينية المسلحة بشكلها السري والعلني.

٤ ـ الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

كادت (م. ت. ف.) ان تغيب كتنظيم سياسي عن الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، بسبب بروز حركة المقاومة كإطار رئيسي للسياسة الفلسطينية. وقد عاد هذا التحول الى عاملين اثنين، تمثل احدهما بالنكسات التي تعرضت لها (م. ت. ف.) عام ١٩٦٧، اذ تم منعها عمليا في الاردن خلال النصف الاول من السنة، ثم فقدت قاعدتها العسكرية والبشرية الرئيسية في غزة حين احتل الجيش الاسرائيلي القطاع اثناء حرب حزيران (يونيو)، كما فقدت هناك اكبر الوحدات التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، واخيرا تعرض الشقيري الى الانتقاد، حين قدمت حركة «فتح» شكوى رسمية حول ادارته للشؤون الفلسطينية الى اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر)[١٦٧]. اما العامل الثاني، فتمثل بالمكاسب السياسية والمعنوية الهامة التي حققها الفدائيون الذين برزوا كالقوة العربية الوحيدة الجاهزة لمباشرة النشاط المسلح ضد اسرائيل في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو). وقد ازداد عدد مناصري وممثلي التنظيمات الفدائية في داخل هيئات (م. ت. ف.) بسرعة، وخصوصا في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية، مما أتاح لمنظمات المقاومة بنتيجة الامر إقالة الشقيري وانتخاب رئيس جديد للجنة، هو يحيى حمودة. وأخيرا، قام المجلس الوطني الفلسطيني، بدورته الخامسة والمنعقدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، بانتخاب ياسر عرفات زعيم حركة «فتح» رئيسا للمنظمة.

وقد عكس انتخاب عرفات السيطرة التي نجحت المقاومة في تحقيقها على (م. ت. ف.)، لكن حركة المقاومة ومؤسساتها حرصت على الاحتفاظ بهذه السيطرة على المنظمة، بدلا من الانحلال بداخلها. وظل اطار العلاقات بين التنظيمات، أكانت سياسية أم عسكرية، مقتصرا على الروابط الثنائية فيما بين جماعات محددة. ولم تنظر جميع التنظيمات الفدائية الى (م. ت. ف.) على انها الاطار القائد والممثل الجماعي الشرعي والوحيد. وهكذا، فقد عمل الفدائيون اساسا، خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، من خلال الهيئات التنسيقية المتنوعة غير الخاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو التي لم تخضع لها سوى إسميا.

تكمن أهمية علاقة (م. ت. ف.) بحركة المقاومة، في هذه الحقبة التاريخية، في تأثيرها على طبيعة وآلية العلاقات الرسمية الاردنية ـ الفلسطينية. فقد اقتصرت الاتصالات بين السلطات الاردنية والحركة الفلسطينية، حتى اواخر ١٩٧٠، على المحادثات الثنائية بين الحكومة واحد التنظيمات («فتح» غالبا) أو جرت من خلال أية هيئة تنسيقية فلسطينية قائمة آنذاك. وقد كانت تلك الهيئة خلال عام ١٩٦٨ هي «المكتب الدائم» الذي أسسته «فتح» في القاهرة في كانون الثاني (يناير)[١٦٨]. وفي العام ١٩٦٩، اصبح الاطار الاساسي للاتصالات «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني» وهي هيئة تأسست أصلا للتنسيق العسكري بين التنظيمات الفدائية. ويجدر بالذكر ان هذه القيادة لعبت دورا هاما رغم رئاسة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولته تعزيز سيطرة «فتح» على حركة المقاومة من خلال ذلك الموقع. واخيرا، فقد انشأ الفدائيون «اللجنة المركزية» في حزيران (يونيو) ١٩٧٠، كجسم قادر على معالجة الموقف المتدهور مع الحكومة الاردنية، بعد اندلاع الصدامات المسلحة مع الجيش الاردني. وكانت قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني واللجنة المركزية هيئتين تابعتين رسميا لاشراف (م. ت. ف.) لكنهما تجاوزا منظمة التحرير عمليا لأنهما ضمّا ممثلين عن تنظيمات فدائية رفضت الاشتراك باللجنة التنفيذية للمنظمة. ولم تتولّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الدور الرئيسي في التعامل مع الحكومة الاردنية الا بعد ان إدت مواجهة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ الدامية الى إضعاف التنظيمات الصغيرة الراديكالية وتقليص نفوذها[١٦٩].

وقد عادت (م. ت. ف.) الى الظهور كمؤسسة فلسطينية رئيسية واضطر الاردن الى التعامل معها، في أعقاب طرد حركة المقاومة من الاردن كليا في تموز (يوليو) ١٩٧١. ولم يعن ذلك ان حركة المقاومة قد اختفت من الوجود، ولا ان الحكومة الاردنية منحت (م. ت. ف.) وجودا ونفوذا ملموسا داخل البلاد، بل ان تلك الحكومة كانت مضطرة للتعامل مع (م. ت. ف.) حين معالجتها القضية الفلسطينية، كما كانت المنظمة المنافس الرئيسي للاردن حين بحث هذا الاخير عن الشرعية الفلسطينية والعربية. ويعود نمو أهمية (م.ت.ف) الى حد كبير، الى استيعابها العملي لحركة المقاومة بفعل سياسة ياسر عرفات والتنظيم الذي ترأسه، «فتح». فقد تضاءل نفوذ الجماعات الفدائية الصغرى بعد الحرب الاهلية الاردنية، اذ فقد بعضها الرجال والقادة فيما انضم الاخر الى تنظيمات اكبر وخصوصا «فتح». واشتركت بقية التنظيمات العاملة في الساحة في أطر (م. ت. ف.) بحيث لم تعد توجد جماعات خارجة عن المؤسسة المركزية (علما ان تنظيمين لم يتمثلا في اللجنة التنفيذية). فاستطاعت (م. ت. ف.) اخيرا، في حقبة ما بعد الاردن، ان تؤكد كونها المتحدث الفلسطيني المستقل الرئيسي، ويكون لجنتها التنفيذية الهيئة الفلسطينية الاساسية للتنسيق وصنع القرار.

أ ـ الاردن و (م. ت. ف.) (١٩٧٢ ـ ١٩٨٢)

غادرت القيادة الفلسطينية بكاملها الاردن في أعقاب الحرب الاهلية، وجعلت من سورية ومن ثم لبنان قاعدتها السياسية والعسكرية الرئيسية. ولم تسمح الحكومة الاردنية الا لمؤسستين فلسطينيتين بالبقاء في البلاد وهما مكتب (م. ت. ف.) (التي تتمتع بمكانة سفارة دبلوماسيا) وكتيبة نظامية واحدة تابعة لجيش التحرير الفلسطيني. وقد أُغلق رسميا مكتب الشؤون الاجتماعية التابع لحركة «فتح» والذي كان يوزع المخصصات المالية والاغاثة لعائلات الفدائيين الشهداء والاسرى والجرحى. انما ظل العاملون فيه يتابعون نشاطهم من مكتب (م. ت. ف.)[١٧٠]. واعترض بعض المسؤولين في (م. ت. ف.) وبعض التنظيمات الفدائية على استمرار عمل هذه المكاتب والمؤسسات في الاردن، مطالبين بسحب قوات جيش التحرير الفلسطيني على اساس ان وجودها هناك

يمنعها من المساهمة في المعركة ضد اسرائيل[١٧١]. لكن رأي الاكثرية، والذي أعتبر ان بقاءها يؤكد حق (م. ت. ف.) بالوجود في الاردن فيما يخدم سحبها خطة الملك بوحدانية تمثيله لفلسطينيي المملكة، تغلب في نهاية المطاف. وقد سبق للملك ان أثار مسألة التمثيل الفلسطيني خلال مقابلة صحفية، حين اكد ان التنظيمات الفدائية محدودة التأثير ولا تمثل جميع ابناء القضية[١٧٢]. فبقيت المؤسسات الثلاث في الاردن، بل انها ما تزال تعمل هناك حتى يومنا الحاضر (ولو كان ذلك ضمن حدود وظيفتها الرسمية)، الامر الذي يمكن اعتباره عمليا بمثابة استمرارية معينة في علاقات الاردن و (م. ت. ف.)

وقد كان للاردن اسبابه الخاصة ليتحمّل هذا الوجود الرسمي الفلسطيني، احدها الرغبة في التقيد بالسياسة العربية الجماعية والتي كرّست مكانة (م. ت. ف.)[١٧٣]. وتمثل دافع آخر بالرغبة في عدم ايقاف المساعدة التي كانت تقدمها هذه المؤسسات الفلسطينية، وخصوصا الخدمات الاجتماعية والطبية، والعمل والوظائف، الى عدد كبير من العائلات الفلسطينية (وخصوصا في مخيمات اللاجئين).

ولا تتوافر احصاءات رسمية بشأن التواجد العسكري الفلسطيني الذي بقي في الاردن، لكنه يرجح ان تعداد كتيبة جيش التحرير التي ظلت هناك بلغ حوالي ٦٠٠ فرد خلال السبعينات[١٧٤]. وكان جيش التحرير الفلسطيني في الاردن يدير العيادات الطبية ومستشفى وجمعية تعاونية وعددا من البرامج الاجتماعية لرجاله ولذويهم. ومما يؤكد كون الدوافع الاجتماعية والاقتصادية سببا هاما وراء الرضى الاردني النسبي تجاه هذا الوجود الفلسطيني، هو السماح لمكتب الشؤون الاجتماعية بمواصلة العمل رغم كونه تابعا لحركة «فتح» وليس لمنظمة التحرير. فكان هذا المكتب يوزّع المعونات الشهرية لاكثر من ٥,٠٠٠ عائلة عام ١٩٧١، فيما اقترب الرقم من ١٠,٠٠٠ عائلة عام ١٩٧٥[١٧٥]. وقام المكتب كذلك بتحويل المخصصات عبر الاردن الى العائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة تلك التي كانت قد فقدت أحد افرادها نتيجة نشاطه في مقاومة الاحتلال. لكن، على عكس استمرار عمل مكتب الشؤون الاجتماعية، منعت الحكومة الاردنية نشاط مؤسستين فلسطينيتين اخريين بعد ١٩٧١، وهما جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، وجمعية

معامل ابناء الشهداء ـ صامد، فاقتصرت الخدمات الطبية على تلك التي قدمها جيش التحرير الفلسطيني.

المنافسة المفتوحة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)

اتسمت الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ بالصراع السياسي النشيط بين الاردن و (م. ت. ف.) اذ واصلت الحكومة الاردنية حملة هجومية على المنظمة في سياستها الخارجية، إضافة الى العداء الناجم عن الحرب الاهلية اصلا. وقد انفجرت أزمة مبكرة في آذار (مارس) ١٩٧٢، حين اعلن الملك حسين مشروعا لاقامة مملكة عربية متحدة تجمع الضفتين الشرقية والغربية[١٧٦]. وسعى الملك بذلك الى الاحتفاظ بالمبادرة التي اكتسبها عقب رحيل المقاومة عن الاردن، من خلال محاولة علنية لاعادة تأكيد حقه وحصته بالضفة الغربية خصوصا وبالقضية الفلسطينية عموما. ويضاف الى ما سبق ان الوضع الداخلي الاردني تطلب من الملك ان يخلق الحقائق السياسية الجديدة ليعزز ما حققته العملية العسكرية التي اتبعها في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وخطة التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أعلنت في اواخر ١٩٧١[١٧٧]. واتسمت هذه المحاولة بأهمية خاصة، اذ اراد العرش ان يعيد دمج فلسطينيي الاردن داخل النظام الاجتماعي ـ السياسي. وانعكست هذه الرغبة في تشكيل حزب سياسي بدعم حكومي، في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١، هو «الاتحاد الوطني» والذي أكد شموله «لجميع ابناء البلد»[١٧٨]. كما اراد العرش، على المستوى الخارجي، تطوير امكانية عقد تسوية سلمية مع اسرائيل، مما كان يفترض به ان يقلّص حسب اعتقاده من قدرة المسألة الفلسطينية على تقويض الاستقرار الداخلي للمملكة[١٧٩].

وقد جاء الرد الفلسطيني على مشروع الملك حسين فوريا[١٨٠]. اذ هاجم عدد كبير من المجموعات والشخصيات الفلسطينية الاقتراح، متهمين الملك بمحاولة «تصفية القضية الفلسطينية» وبالطموح التوسعي[١٨١]. وقدمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ردها في ١٧ آذار (مارس) مؤكدة ان الصراع التاريخي مع العرش يخص مسألة التحرير... [لكن] فيما يتعلق بالعلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاردني... فيهددها النظام الاردني والملك نفسه[١٨٢]. ثم عقدت (م.ت.ف) جلسة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني (وهو هيئة موسعة تضيف ٥٣٤ عضوا الى الاعضاء الـ ١٥٤

في المجلس الوطني الفلسطيني) في نيسان (ابريل)، وأقرّ رفض مشروع المملكة العربية المتحدة ودعا المؤتمر الى «إعادة تشكيل وحدة الضفتين... تحت نظام ديمقراطي وطني»[١٨٣]. كما قام فدائيون ينتمون الى عدة تنظيمات، بما فيها «فتح»، بعدد من الغارات على مواقع الجيش الاردني انطلاقا من قواعدهم في سورية[١٨٤]. وقد ادت هذه الاعتبارات وغيرها الى تراجع الملك حسين نهائيا عن مشروعه، دون نقضه علنا بعد ان واجه هذه المقاومة الفلسطينية العنيفة، وبعد ان قوبل بمواقف عربية رسمية سلبية غير متوقعة، شملت قرار مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية بالاردن[١٨٥]. وكذلك، فقد أدى غياب التأييد الشعبي وفقدان الفرصة الحقيقية لتشكيل جسم سياسي بديل يمثل الفلسطينيين (كمواطنين اردنيين)، بالحكومة الى اسدال الستار على فكرة «الاتحاد الوطني» المخطط له والذي كان لا يزال في مرحلة تحضيرية[١٨٦].

واستمرت المجابهة الاردنية ـ الفلسطينية بعد إخفاق مشروع المملكة المتحدة، لكن بدرجة أدنى من الحدة. فقد واصلت الشبكات الفلسطينية السرية في الاردن بعض نشاطها العسكري والتنظيمي، فيما ردّت الحكومة بالعمليات الخاصة وبالنشاطات التخريبية ـ التحريضية ضد التنظيمات الفدائية في لبنان[١٨٧]. كما نشرت بيانات في الصحافة اللبنانية بأنها صادرة عن جماعات سرية من «الضباط الاحرار» في كل من «فتح» والجيش الاردني، هاجمت فيها سياسات قادة الطرفين[١٨٨].

وقد أعقب ذلك مرحلة تراجعت فيها حدة المواجهة العسكرية شيئا فشيئا، فتحول الصراع سياسيا بالغالب، وتمحور حول قضية التمثيل. وقد لجأت (م. ت. ف.) اكثر فاكثر في أثناء الجلسات المتلاحقة للمجلس الوطني الفلسطيني، الى المعادلة التي صاغتها خلال جلسة المجلس الثامنة (المنعقدة في القاهرة في ١٩٧١)، الا وهي "ان (م. ت. ف.) هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني"[١٨٩]. وقد شككت القيادة الاردنية في هذا الزعم، مؤكدة انها وحدها تمثل فلسطينيي الضفتين، فأعلن مجلس النواب الاردني: "ان كل زعم او ادعاء بتمثيل الشعب الفلسطيني مؤامرة [لقتل] الوحدة الوطنية... ان المملكة الاردنية الهاشمية بضفتيها تضم شعبا واحدا بدولة واحدة يمثلها الملك"[١٩٠].

الا ان الجانبين الاردني والفلسطيني تقيدا بحدود معينة. فامتنعت

(م. ت. ف.) عن إقامة بنية دولة منافسة تمثل الفلسطينيين معيشيا ووجوديا وقانونيا وليس سياسيا فحسب، مما يفسر رفض المنظمة للاقتراح الذي عرضه الرئيس المصري السابق أنور السادات لها بإنشاء حكومة في المنفى كرد على مشروع المملكة العربية المتحدة[١٩١]. كما امتنعت (م. ت. ف.) ايضا عن نفي العلاقة الاساسية التي تربط الاردنيين والفلسطينيين او التي تربط بين الضفتين، كما اتضح في البيان الختامي للجلسة الحادية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣) والذي أعاد تأكيد الدعوة «لانشاء نظام ديمقراطي وطني في الاردن... يجدد ويصحح وحدة الضفتين على أساس المساواة الوطنية الكاملة... للحقوق الدستورية والقانونية والثقافية والاقتصادية»[١٩٢]. اما الحكومة الاردنية، فقد حصرت خلافها مع (م. ت. ف.) في مسألة تمثيل فلسطينيي الاردن، لكنها قبلت ضمنيا حجج المنظمة بتمثيل الفلسطينيين الاخرين، كما تبين من امتناع الحكومة عن اطلاق حملة خارجية لتقويض المكانة الرسمية العربية للمنظمة[١٩٣].

وقد وصل الخلاف حول التمثيل الى الذروة، فالحسم، في السنة التي تلت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وكان مؤتمر القمة الرابع لحركة دول عدم الانحياز (المنعقد في الجزائر في ايلول/سبتمبر) قد أقرّ رسمياً، قبل الحرب بقليل، بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني»، وهو الاعتراف غير العربي الاول من نوعه[١٩٤]. ثم أقرّ مؤتمر القمة العربية السادس (٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر) بالمنظمة ممثلا «وحيدا» للفلسطينيين، في واحد من مجموعة قرارات سرية[١٩٥]. وقد سجل الاردن تحفظه على القرار دون ان يثير القضية علنيا[١٩٦]. بل اشارت التصريحات الاردنية الرسمية خلال الاشهر التي اعقبت المؤتمر الى القبول التدريجي بوحدانية تمثيل (م.ت.ف) [١٩٧] وعاد احد اسباب هذا الموقف الى قلة جدوى مجابهة الاعتراف العربي والدولي المتنامي بمنظمة التحرير مباشرة. والى سبب آخر هام هو تقليص النفوذ الاردني الاقليمي نتيجة اشتراك الاردن رمزيا في حرب ١٩٧٣[١٩٨]. ولم تنجح القيادة الاردنية عمليا بتحسين موقفها الاقليمي إلا من خلال إرضاء الاجماع العربي المتبلور والالتزام بالخط السياسي والدبلوماسي الذي تبنته دول المواجهة خلال الحرب وبعدها.

لا يعني ما سبق ان الملك حسين لم يبذل جهدا لاستعادة مواقعه. فقد أطلق حملة دبلوماسية في الضفة الغربية لتعزيز مكانته هناك، اذ دعا رؤساء البلديات والشخصيات لزيارة عمان للتباحث كما قدّم المعونة المالية لبعض المدن[١٩٩]. غير ان الرفض الاسرائيلي (خلال مباحثات سرية اسرائيلية ـ اردنية) بالتفكير بمشروع المملكة المتحدة أضعف موقف ونفوذ الملك في المناطق المحتلة[٢٠٠]. ثم جاءت المحاولة الاردنية الاخيرة في تموز (يوليو) ١٩٧٤، حين التقى الملك حسين الرئيس المصري انور السادات في الاسكندرية. وكان الملك يستغل الخلاف الناشيء بين مصر وبين سورية و (م. ت. ف.) حول مباحثات فك الارتباط المصرية ـ الاسرائيلية الجارية آنذاك. وأعلن الجانبان المصري والاردني، في البيان المشترك الصادر في نهاية المحادثات، ان «(م. ت. ف.) هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، باستثناء المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية» (ويرجح ان ذلك التعبير شمل سكان الضفة الغربية)[٢٠١]، فثارت الاحتجاجات العربية، بقيادة سورية و (م. ت. ف.) واضطر السادات الى التراجع عن «بيان الاسكندرية» خلال لقاء وزراء خارجية مصر وسورية و (م. ت. ف.) في القاهرة في ٢٠ـ٢١ ايلول (سبتمبر)[٢٠٢].

وجاءت الضربة النهائية لموقع الاردن في مسألة التمثيل الفلسطيني في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، حين أعلن مؤتمر القمة العربية السابع (المنعقد في الرباط) اعترافه الصريح بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للفلسطينيين اينما كانوا[٢٠٣]. وتبع ذلك صدور اعتراف دولي شبه شامل بالشيء ذاته بعد ايام معدودة، حين أقرت الجمعية العمومية للامم المتحدة ايضا بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للفلسطينيين. لكن لم تكن هذه الضربة المزدوجة مفاجئة تماما بالنسبة الى الملك حسين، كما اتضح من خطابه أمام مؤتمر القمة العربية، حيث ابلغ المجتمعين بان الاردن هو في حل عمليا من مسؤوليته السياسية تجاه القضية الفلسطينية، اذ انها مسؤولية طالبت بها (م. ت. ف.) لنفسها[٢٠٤]. وأجرى الملك بعد ذلك تغييرا وزاريا وعددا آخر من الاجراءات الداخلية بهدف «اعادة ترتيب امور البيت الاردني.. واعطاء قرار [مؤتمر القمة] مضمونه ومعناه» أي تخفيض المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد وإرغام المواطنين على تحديد ولائهم[٢٠٥].

ـ الهدنة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨)

عكس الموقف الاردني تجاه (م.ت.ف)، خلال السنوات الثلاث التالية، ذلك الموقف المتخذ في مؤتمر الرباط. فقد التزمت الحكومة الاردنية، على المستوى الرسمي، بمكانة (م.ت.ف) العربية، ولم تصدر اي تصريح يناقض ذلك. لكن الاتصالات بين الطرفين ظلت محصورة باللقاءات الجانبية بين المندوبين الاردنيين والفلسطينيين في الامم المتحدة والهيئات الاخرى المشابهة. كما أبقى الاردن بعدا معينا بينه وبين (م.ت.ف) فيما يخص المسألة الفلسطينية والسياسة الاقليمية. وقد عبرت عن ذلك المواقف الاردنية تجاه الضفة الغربية وسورية ولبنان. وفي مقابل كل هذا، ألمحت التصريحات الاردنية بين حين وآخر الى استمرار جدوى مشروع المملكة العربية المتحدة وحق الاردن بتمثيل الفلسطينيين جزئيا[٢٠٦].

وفي هذه الاثناء، تبنت الحكومة الاردنية عددا من المواقف داخل الضفة الغربية. وتابعت دعمها بحذر وتشجيعها لمؤيديها التقليديين، وذلك نظرا الى النمو السريع للمشاعر المؤيدة لمنظمة التحرير. واضطرت في النهاية الى دعم (م.ت.ف) هناك عمليا، بعد تحول الهيئات المعروفة بتأييدها للمنظمة (من سياسية واجتماعية ونقابية) الى قوى رئيسية في الاراضي المحتلة. وقد قوي هذا الاتجاه عام ١٩٧٦، حين فاز المرشحون المؤيدون لمنظمة التحرير بجميع المقاعد (سوى واحد) في جولة الانتخابات البلدية الثانية (والاخيرة حتى الآن) التي جرت في ظل الاحتلال الاسرائيلي[٢٠٧]. ولجأ الملك حسين، ازاء هذا التطور، الى حل مجلس النواب والغاء حصة الضفة الغربية من مقاعده. كما اتخذت الحكومة الاردنية عدة اجراءات اثرت على معيشة وتحرك سكان الضفة الغربية، وكان أحدها اقرار التجنيد الالزامي الذي شمل شباب الضفة. وقد اضيف بند خاص الى قرار التجنيد يعفى بموجبه أبناء الضفة الغربية من خدمة العلم، لكن فقط بشروط تحدد قدرتهم على العيش والعمل في الضفة الشرقية.

وتحرك الاردن كذلك لاستغلال مأزق (م.ت.ف) خلال الحرب الاهلية اللبنانية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. فمن جهة، قدمت الحكومة الدعم المادي

بطريقة غير علنية للفئات اللبنانية المعارضة لوجود المقاومة بينما قامت علناً، من الجهة الاخرى، بتأييد السياسة السورية في لبنان. وكانت الفئة اللبنانية التي تلقت الجزء الاكبر من الدعم الاردني هي حزب الوطنيين الاحرار بقيادة رئيس الجمهورية الاسبق كميل شمعون والميليشيات التابعة له والمعروفة باسم «النمور»[٢٠٨]. ثم قام الجيش الاردني، عند انتهاء الحرب الاهلية، بتزويد الجيش اللبناني، بعد اعادة تشكيله، بدعم تسليحي ولوجستي، بما في ذلك مدّه بعدد من الدبابات والمصفحات[٢٠٩]. وجاء الدعم الاردني للسياسة السورية في اعلان الملك حسين تأييد مشروع «الوثيقة الدستورية» الذي تبنته دمشق كاساس لتسوية الازمة اللبنانية سياسيا في مطلع ١٩٧٦، ولاحقا في تأييد القرار السوري بالتدخل عسكريا في الحرب في ربيع وصيف العام نفسه[٢١٠]. لكن الاردن لم يتمكن، رغم كل تأييده لسورية ورغم الضغوط السورية الشديدة، من حضور القمة العربية المصغرة المنعقدة في الرياض، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، والتي حضرتها (م.ت.ف)، اضافة الى لبنان وسورية ومصر والعربية السعودية والكويت[٢١١].

وقد سادت اجواء «التضامن» في الساحة السياسية الاقليمية العربية عام ١٩٧٧، مما وفر لمنظمة التحرير «غطاء» عربيا اقوى. وعمل الملك حسين على تحسين علاقاته العربية، فالتقى ياسر عرفات خلال مؤتمر القمة العربية في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٧٧، وهو اللقاء الاول للرجلين منذ انتهاء الحرب الاهلية الاردنية عام ١٩٧١، ثم التقيا ثانية خلال القمة العربية ـ الافريقية في ٨ آذار (مارس)[٢١٢]. وذهب الملك الى أبعد من ذلك في آذار (مارس) ١٩٧٨، حين مدح الفدائيين الفلسطينيين علنا لموقفهم «الشجاع» في مواجهة الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان ـ علما ان ذلك لم يمنع اجهزة الامن الداخلي الاردنية من ملاحقة او اعتقال مئات الشبان الذين حاولوا التطوع في (م.ت.ف)[٢١٣]. كما انعكس التضامن العربي قبل ذلك، اي في ١٩٧٧، بالاتصالات الدبلوماسية العربية المنسقة مع الغرب، فاستفادت (م.ت.ف) من ذلك بتوسيع علاقاتها الدولية وكسب المزيد من الاعتراف بدورها من جانب اطراف دولية رئيسية مثل الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية وبعض الهيئات الدولية. وقد بلغ هذا الاتجاه اوجه في البيان الاميركي ـ

السوفياتي الصادر في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، والذي نادى بتحقيق سلام شامل يضمن الحقوق الفلسطينية. غير ان صورة التضامن العربي هذه تغيرت كليا حين أعلن السادات عن نيته زيارة القدس، فكان لهذا الحدث وللتوقيع على اتفاقيات «كامب دافيد» للصلح المصري ـ للاسرائيلي المنفرد في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ الاثر الكبير على مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية.

ـ التعاون (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢):

اذا كان لقاء الملك حسين وياسر عرفات في العام ١٩٧٧ قد جاء كخطوة مبكرة لتحسين علاقات الجانبين، فان مبادرة السادات ساهمت في دفع عجلة التحسن بسرعة وقوة اكبر. وقد ظهر المثال الاول على ذلك خلال مؤتمر القمة العربية الطارئة التي انعقدت في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ بهدف الخروج بموقف عربي جماعي موحد تجاه مصر. فخصصت القمة، كجزء من استراتيجيتها المضادة، مبلغ ١٠٠ مليون دولار لصندوق يديره الاردن و(م.ت.ف) مشتركين (رغم التحفظات الشديدة التي أبدتها (م.ت.ف) حيال هذا الترتيب) لدعم سكان الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديا ومعيشيا[٢١٤]. وشكل وزراء اردنيون واعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» لجنة مشتركة اردنية ـ فلسطينية مقرها عمان لادارة الصندوق، مما جعل العلاقة بين الطرفين مؤسسية ومنتظمة للمرة الاولى، وعاد قادة (م.ت.ف) الى العاصمة الاردنية للمرة الاولى منذ ١٩٧١. كما عقدت اجتماعات على مستوى رفيع، بين الملك وعرفات، بموازاة ذلك الاطار «الوزاري». فتم اللقاءان الاولان قرب الحدود الاردنية ـ السورية وكانت تلك زيارة عرفات الاولى للاراضي الاردنية منذ (١٩٧١) في آذار (مارس) و٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩[٢١٥]. ثم كرر عرفات زياراته وأطال مدتها، كما زار عمان للمرة الاولى، خلال السنوات التالية[٢١٦]. وعبرت الحكومة الاردنية تعبيرا اوضح عن مدى تحسن العلاقات في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، حين أعلن رئيس الوزراء عبد الحميد شرف تعهد حكومته بالتعاون مع (م.ت.ف)[٢١٧].

وازدادت ايضا مصلحة كل من الجانبين في الحفاظ على العلاقات وفي

تحسينهـا، كلمـا تعمقت تلك الروابط. وعلى سبيل المثال، رأى العرش الاردني ان القرار العربي بدعم التعاون الاردني ـ الفلسطيني تضمن اقرارا عربيا بدور الاردن وبالتالي بحصته في الضفة الغربية. كما تمتع الاردن بامكانية توجيه بعض الاموال العربية نحو المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي قدمها الى مناصريه في الاراضي المحتلة، علما ان كافة المساعـدات كانت تحتاج الى الموافقة المشتركة[٢١٨]. اما على الصعيد الداخلي، فقد ادى تحسن علاقات الحكومة بمنظمة التحرير الى تحسين علاقـات العرش بالجالية الفلسطينية وضمن ذلك الى حد بعيد امتناع (م.ت.ف) عن مهاجمة اسرائيل عبر الاراضي الاردنية. واخيرا، فقد ساعد الاتصال بمنظمة التحرير الاردن على تجنب بعض الفوضى والاستقطاب المحوري اللذين سادا المنطقة العربية.

الا ان التعـاون لم يعن التنسيق، وخصـوصـا في مجالي السياسة الخـارجيـة (العـربية والدولية) وكيفية حل القضية الفلسطينية. فقد احتفـظ الاردن، اولا، بمـوقفـه المؤيد للغرب اساسا، علما ان علاقته بالاتحـاد السوفياتي كانت ودية نسبيا. كما اعتمد الاردن و(م.ت.ف) مواقف متنـاقضـة تمـامـا تجاه الثورة الايرانية التي قامت في اواخر السبعينات، وتجاه التدخل السوفياتي في افغانستان. وكان الاردن قد رفض سابقا، الانضمام لجبهة الصمود والتصدي التي تزعمتها سورية عمليـا، وامتنـع عن قطع علاقاته الدبلوماسية بمصر بعد عقد صلحها المنفرد مع اسرائيل. وثانيا، لم يتبن الاردن و(م.ت.ف) الموقف ذاته حيال تسـويـة القضية الفلسطينية ـ فقد وافق الطرفان على مبدأ التفاوض والحل السلمي، لكن (م.ت.ف) رفضت القبول بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كأساس صـالح للمباحثات (لأنه عالج النزاع كمسألة لاجئين فقط ولم يذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية)، بينما كان الاردن قد وافق على القـرار ذاته فور صدوره عام ١٩٦٧. وكذلك، احجمت (م.ت.ف) عن التصريح، علنا، بانها مستعدة للاعتراف باسرائيل كجزء من التسوية، على عكس الموقف المعلن للمسؤولين الاردنيين وللملك حسين نفسه.

ولم تؤد هذه الخلافات الى نزاع علني، وخصوصا انه وجدت عناصر للاتفاق في المجالات ذاتها. فقد نادى الطرفان، على سبيل المثال، بعقد مؤتمر سلام دولي يحضره الاتحاد السوفياتي، كما أيدا مشروعي السلام

المعروفين «بمشروع فهد» و«مشروع بريجنيف» (علما ان (م.ت.ف) لم تتمكن من اعلان تأييدها لاقتراح الملك فهد بسبب الضغوط الشديدة التي مارستها الحكومة السورية عليها). وقد ساعد وجود هذا الحد الادنى من اللقاء في الرؤية، ومعه المصالح المشتركة السياسية والمالية للطرفين، في الابقاء على علاقة عمل سليمة نسبيا. وجاء تعبيرحي عن ذلك عدم تأثر العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية سلبيا رغم مقاطعة (م.ت.ف) لمؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، تحت التهديد السوري. كما ظل الاردن يدعم (م.ت.ف) في المحافل الدولية، وأصر المسؤولون الاردنيون، في جلساتهم العامة والخاصة، على وجوب اشراك (م.ت.ف) في اية عملية سلمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وعلى ضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية[٢١٩].

ـ التنسيق (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦):

اذا كانت العلاقات بين الاردن و(م.ت.ف) قد احتاجت الى حدث ضخم يكون كفيلا بتدشين مرحلة جديدة فيها، فان ذلك الحدث كان الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، والذي انتهى الى تفكيك القاعدة الفلسطينية المستقلة الرئيسية هناك وترحيل قيادتها. وقد ساهمت الحرب في لبنان والنتائج التي آلت اليها على الصعيد الفلسطيني في اعادة الاردن الى وسط المسرح الاقليمي، كما انها دفعته الى بذل جهد جاد لصياغة سياسة مشتركة مع (م.ت.ف) من اجل ايجاد طريقة ناجعة لحل القضية الفلسطينية. وقد تمثل احد الدوافع الرئيسية للتحول الاردني، في حقبة ما بعد حرب ١٩٨٢، بخطة وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، آرييل شارون، والتي اعتبرت ان الاردن هو الوطن الفلسطيني البديل[٢٢٠]. فاستعجل الملك حسين عملية البحث عن حل للصراع، خصوصا وأنه واجه حملة اعلامية نظمتها جماعات اسرائيلية وصهيونية في انحاء مختلفة من العالم تحت شعار «الاردن هو فلسطين»[٢٢١] وقد ادى قلق الملك به الى السعي نحو تعميق التعاون مع (م.ت.ف)، نظرا الى كونها المحادث الفلسطيني بلا منازع والى تمتعها بتأييد عام في الاراضي المحتلة، وهو تأييد كان سيحتاجه أي مفاوض يدعي التحدث باسم هذه

الاراضي. وقد عادت السياسة الاردنية الجديدة ايضا الى الخوف الضمني من عملية «تجذير» جديدة للاكثرية الفلسطينية في المملكة، نتيجة لهزيمة (م.ت.ف) عسكريا في لبنان[٢٢٢].

غير ان الحاجة المشتركة لم تعن اتفاق الاردن و(م.ت.ف) على جميع النقاط. بل ادى فشل عرفات، في النهاية الى اقناع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» بتبني مسودة الاتفاق الذي كان قد صاغه مع الملك في ربيع ١٩٨٣، والى قيام الثاني بتجميد المباحثات المشتركة في ١٠ نيسان (ابريل). وقد ادى القرار الاردني الى فتور في العلاقات، دون ان ينعكس ذلك بعودة الى حالة المنافسة او الخصومة بين الطرفين. وأعاد الملك حسين، في هذه الفترة مجلس النواب الى العمل وأقر مناصفة عضويته بين الاردنيين والفلسطينيين، كما اكد استمرار اهتمامه بشؤون الضفة الغربية وعدم تخليه عن سكانها، علما انه ترك لمنظمة التحرير مهمة العثور على «طرق ووسائل مؤاتية يتمكنون من خلالها من انقاذ انفسهم وارضهم وتحقيق اهدافهم المعلنة بالطريقة التي يرونها مناسبة»[٢٢٣]. لكن فشل الاردن في العثور على اي مخرج، في وجه اللامبالاة الاميركية والرفض الاسرائيلي، دفعه الى تجديد الاتصالات بمنظمة التحرير. وكانت (م.ت.ف) من جهتها مستعدة لمواصلة الحوار بعد الانشقاق الذي تعرضت له خلال ١٩٨٣. وقد كان «للحرب الاهلية» الفلسطينية، التي انتهت برحيل عرفات ومقاتليه عن مدينة طرابلس اللبنانية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، وبالتالي، زوال قدرة الضغط السورية المباشرة على (م.ت.ف)، الأثر الكبير في تغيير مواقف الجانب الفلسطيني، وفي زيادة هامش مناورته. فتجددت المحادثات الهادئة وغير العلنية خلال ١٩٨٤، حتى جاء عقد المجلس الوطني الفلسطيني بدورته السابعة عشر في عمان في تشرين الاول (اكتوبر)، وموافقته على صيغة التعاون الاردني ـ الفلسطيني، ليتيح لعرفات ان يسير قدما في مباحثاته مع الملك حسين. فكان ان وقع الطرفان على «اتفاق عمان» في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، ودشنا بذلك مرحلة من الجهد الدبلوماسي المشترك والتشاور الوثيق، بعد نجاحهما في الاتفاق على الكثير من النقاط المستعصية بخصوص التمثيل اثناء المفاوضات السلمية ومستقبل العلاقات بين الاردن وبين اية دولة فلسطينية قد تقوم مستقبلا.

وقد تمثلت اهم جوانب التقارب في وجهات النظر الاردنية والفلسطينية بثلاث مسائل، هي: تشكيل وفد مشترك للمفاوضات، ربما ضم فلسطينيين ليسوا اعضاء في (م.ت.ف) رسميا، والتفاوض على اسس تشمل القرار ٢٤٢ و«خطة ريغان» التي كان الرئيس الاميركي قد اعلنها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وتبني نمط كونفدرالي للتعايش بين المملكة الاردنية والدولة الفلسطينية المستقبلية. وقد استخدمت (م.ت.ف) الحكومة الاردنية كقناة اتصال بالادارة الاميركية لتقديم اسماء المشاركين المحتملين عن الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك ولطرح مبادىء التفاوض. وفي المقابل، فقد استمر التمايز في موقف الطرفين الاردني والفلسطيني، وخصوصا مع تردد (م.ت.ف) بتوكيل الملك حسين متحدثا عنها وبقبول خطة ريغان والقرار ٢٤٢ اساسا صالحا للتسوية، وبشكل صريح وعلني، لكن الارضية المشتركة للتعاون كانت موجودة نتيجة لموافقة (م.ت.ف) على مبدأ التفاوض وقناعة الملك حسين بأن تنازلاتها كافية لتحقيق التقدم في المفاوضات. غير ان هذا الجهد المشترك عاد وتعثر من جديد امام الرفض الاميركي والاسرائيلي، وأمام الضغوط السورية، وتدهور الموقف العربي الاقليمي عموما، واستمرار الخلافات الفلسطينية الداخلية خصوصا. وقد انعكست هذه الحالة بجمود الاتصالات الدبلوماسية الاردنية ـ الفلسطينية في النصف الثاني من العام ١٩٨٥، ثم في تراجع المكانة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد سلسلة من العمليات الارهابية الخارجية التي حملت المنظمة المسؤولية عنها، كما دل على ذلك ضعف الاحتجاجات على الغارة الاسرائيلية على مقر (م.ت.ف) في تونس في تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه.

عودة الصراع

في مطلع العام ١٩٨٦، تبنى الملك حسين ما يمكن اعتباره بمثابة سياسة جديدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وهي سياسة اتسمت دون شك بطابعها السلبي مقارنة بالمرحلة التي أعقبت غزو لبنان مباشرة. وقد نتج ذلك عن تراجع فرص النجاح للمسعى السلمي الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وتعزز الشعور بأن المنظمة لن تكون قادرة على

يم تنازلات اضافية او على تنظيم وضعها الداخلي واستعادة عافيتها.
ظهرت البادرة الاولى في هذا الاتجاه يوم ١٩ شباط (فبراير)، حين
ن الملك انهاء العمل باتفاق عمان، واضعا اللوم الكامل لفشل
صالات الدبلوماسية بالولايات المتحدة ولتراجع الامل باستعادة
فة الغربية على عاتق (م.ت.ف). وجاء رد المنظمة على خطوة الملك
ن صادر عن لجنتها التنفيذية، حين نفت هذه الاخيرة انها لعبت دورا
بيا في الاتصالات الدبلوماسية بل واستغربت موقف الملك نظرا الى
فته الشخصية بحقائق الامور ـ لكن البيان لم يتجاوز حد التعبير عن
سف، اذ شدد على الامل باستمرار التعاون والتزام المنظمة بمبادىء
فاق المشترك[٢٢٤]. وقد اذيع البيان الفلسطيني عبر اجهزة الاعلام
سمية الاردنية، مما عكس نوعا من الليونة في الموقف الاردني، وهي
نة كانت ناجمة بدورها عن حدة المواقف المؤيدة للمنظمة في الاراضي
حتلة والى استياء الراي العام الفلسطيني في الضفة الشرقية كذلك
[٢]. بل لقد أشيع لاحقا بأن برقيات التأييد التي جاءت الى القصر الملكي
داخل الضفة الشرقية ومن بعض الشخصيات المجهولة في الضفة
ربية كانت مفتعلة وهزيلة الى حد انها احرجت الملك، ودفعته في
تيجة الى تغيير وزير شؤون الوطن المحتل، والى طرح وصياغة
باسات جديدة موجهة الى سكان المناطق المحتلة[٢٢٦].
وفي هذه الاثناء، راوحت العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية مكانها
سابيع عدة دون تغير جديد واضح، علما ان عدة مكاتب فلسطينية تم
لاقها، لكن دون المساس بمكاتب «فتح» الاساسية ولا بوجود الكوادر
قادة الفلسطينيين. وانعكس جمود المواقف ايضا باعتدال لهجة
حافة (م.ت.ف) التي امتنعت عن انتقاد الاردن مباشرة، رغم التخوف
اضح من مغازي تحسن العلاقات الاردنية ـ السورية والذي تزامن
، تدهور علاقات الاردن بالمنظمة. ثم جاءت خطوة تصعيدية اردنية،
ين استغل احد اعضاء قيادة «فتح»، وهو الضابط السابق في الجيش
ردني العقيد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) دعم السلطات الاردنية
علن عن «حركة تصحيحية» في «فتح». ورافق ذلك وقف نشاط ضابط
رتباط الفلسطيني العامل بين (م.ت.ف) والاجهزة الاردنية المختصة،
تشديد الرقابة على انتقال اعضاء ومناصري (م.ت.ف) من والى المملكة.

هذا، والتقى وسط هذه الاجواء الملك حسين والرئيس السوري حافظ الاسد، مما زاد التخوف الفلسطيني من بروز خطة مقصودة لاضعاف (م.ت.ف) تتقاطع مع السياسة السورية[٢٢٧]. واخيرا، انتهى هذا المسلسل حين طلبت السلطات الاردنية من نائب عرفات، خليل الوزير (ابو جهاد)، الرحيل عن عمان، واغلقت المكاتب المتبقية هناك لحركة «فتح». واكد الاعلان الاردني ان هذا التصرف كان بمثابة الرد على البيان الذي كان قد اصدره المجلس الثوري لحركة «فتح» قبل اسبوعين تقريبا والذي اعترض على حل اتفاق عمان، علما ان صدور البيان لم يثر الاحتجاج الاردني في حينه. كما صرح الملك نفسه لاحقا بان الخطوة الاردنية ارتبطت ايضا بنشاطات تنظيمية غير مشروعة قامت بها «فتح» في البلاد، والمح الى تورط (م.ت.ف) في الاضطرابات الطلابية الدامية التي جرت في جامعة اليرموك في مدينة إربد بالتعاون مع الشيوعيين والاسلاميين الاصوليين[٢٢٨].

اقتصر الوجود الرسمي الفلسطيني في عمان خلال اواسط العام ١٩٨٦، اذن، على ممثلية (م.ت.ف) ومقر المجلس الوطني الفلسطيني وكتيبة جيش التحرير الفلسطيني ومكتب الشؤون الاجتماعية ـ تماما كما كانت الحال عام ١٩٧١ بعد طرد حركة المقاومة (باستثناء زيادة مبنى المجلس الوطني الجديد) ـ فيما اغلقت كافة المؤسسات والمكاتب الاخرى. وتهيأ المسرح لمرحلة جديدة ظهرت علاماتها الاولى على الفور. فقد اكدت مصادر غربية ان الملك حسين تقدم من العربية السعودية طالبا منها قطع المساعدة المالية عن (م.ت.ف) ومن العراق طالبا منه قطع الدعم السياسي، بهدف تقويض مكانتها الاقليمية والفلسطينية[٢٢٩]. غير ان ما اثار ارتياب وقلق (م.ت.ف) حقيقة كان الاعلان الاردني عن تنظيم مشروع دعم اقتصادي منفرد للضفة الغربية تبلغ قيمته المرتقبة ١,٢ مليار دولار على امتداد فترة خمس سنوات. وقد رافق ذلك فتح فرع لمصرف اردني في نابلس وفتح اعتمادات قرضية بقيمة ٤ ملايين دولار على الفور، اضافة الى عقد الاجتماعات بمندوبين اميركيين وممثلين عن صندوق النقد الدولي لتأمين الدعم المالي للمشروع[٢٣٠]. وكانت العبرة الواضحة هي ان الاردن يسعى الى استعادة دوره الخاص في الضفة الغربية من خلال دعم ومكافأة مناصريه اقتصاديا، بهدف اكتساب

التأييد السياسي والحلول مكان (م.ت.ف) هناك، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون موافقة اسرائيلية ضمنية، نظرا الى سيطرة سلطات الاحتلال على حركة المال والتجارة من والى الضفة الغربية. ولا يزال المسؤولون الاردنيون يؤكدون علانية على الالتزام بمكانة (م.ت.ف) ووحدانية تمثيلها، بل ويبدو ان الاردن يفضّل استمرار تحمل (م.ت.ف) للمسؤولية العلنية عن القضية الفلسطينية ومتاعبها، فيما يتحرر هو للبحث عن ترتيباته الخاصة في المنطقة التي تهمه. لكن هدف الاجراءات الاردنية بالتخطيط لانقاذ الضفة الغربية اقتصاديا في غياب (م.ت.ف) وبوقف العمل باللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، هو عزل (م.ت.ف) عمليا عن مجريات الامور[٢٣١].

الا ان الكلمة الاخيرة التي تقال عن تطورات العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية منذ شباط (فبراير) ١٩٨٦، وعن مستقبلها في الامد المنظور، تتلخص في التأكيد بأن الملك حسين قد دخل مغامرة لا يضمن نتائجها، وإن كانت (م.ت.ف) عاجزة نسبيا عن قلب الموازين. فمن جهة، لم تقدم الدول العربية المناخ الاقليمي المناسب لتحرك الاردن منفردا او لعزل (م.ت.ف) اذ فشلت الاتصالات الاردنية بالعراق لحمله على عزل (م.ت.ف) أو على الاقتراب من سورية، مما قيّد حرية المناورة الاردنية وقلّص حماياتها الاقليمية. كما استمر الدعم السعودي للمنظمة، رغم استمرار الفتور النسبي بين الطرفين. وربما كان الاهم من ذلك تراجع العلاقة الاردنية ـ المصرية بموازاة تحسن العلاقة الاردنية ـ السورية، وحدوث الزيارة المفاجئة التي قام بها رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك شمعون بيريز الى المغرب، مما أوحى باطلاع الاردن بمبادرة سرية وباحراج الملك حسين[٢٣٢]. وقد عزز من ارتباك المبادرة الاردنية الجديدة امتناع الادارة الاميركية عن تقديم أية تنازلات الى الملك خلال زيارته الى واشنطن في تموز (يوليو)، وتتردد الاجهزة الاميركية والدولية في توفير المبالغ المطلوبة لانجاح مشروع التنمية الاردني للضفة الغربية.

اما من الجهة الاخرى فقد اثارت خطوات الملك والحكومة الاردنية المتعاقبة غيظ ومخاوف الفلسطينيين في كل مكان، وخصوصا في الضفتين الشرقية والغربية على حد سواء. وحصل ذلك ليس للاسباب الواضحة فحسب، اي محاولة إضعاف (م.ت.ف) وإلغاء دورها، بل وبسبب

الشعور بأن العرش الاردني قد فجّر الصراع مع (م.ت.ف) بدون مبرر حقيقي وفي وقت غير مناسب، وكأنه يقصد إضعاف الفلسطينيين كمجموعة سياسية وسكانية[٢٣٣]. وقد عزز هذا الشعور قرار ادخال الوحدات العسكرية الاردنية الى حرم جامعة اليرموك في أيار (مايو)، مما أدى الى قتل وجرح واعتقال العشرات من الفلسطينيين المحليين وأبناء الضفة الغربية، حيث بدا وكأن العملية كانت تهدف اساسا الى تأديب وتنبيه الجالية الفلسطينية، او على الاقل الى إظهار عدم الاهتمام بآرائها ومصالحها. لكن يبقى السؤال، اذا لم تكن ثمة اسباب موجبة تدفع الاردن الى التحرك ضد (م.ت.ف) او الجالية الفلسطينية، فلماذا هذا التفجير ولماذا مهاجمة الطرف الوحيد الذي لا يهدد الاردن بل والذي يساعد في تنفيس المشاعر الفلسطينية على المستوى الجماهيري؟

قد توجد ملامح الاجابة على هذا السؤال في جانب ثالث أثارته الاجراءات الاردنية، الا وهو التناقضات الداخلية في مجتمع الضفة الشرقية وخصوصا الطرف الشرق اردني فيه. فقد أدت خطط التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية والازدهار الناجم عن تدفق اموال النفط وعائدات العمال المهاجرين وانتقال الرساميل من بيروت، وما رافق ذلك من نزوع استهلاكي وصفقات عقارية، الى إضعاف الروابط العشائرية والى زيادة الطموحات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي السياسية للاسرة الشرق اردنية[٢٣٤]. كما زادت مشاعر المنافسة والغيرة بين الشرق اردنيين الذين يعانون من ارتباطهم في القطاع العام وبين الفلسطينيين المتمتعين بفوائد موقعهم المتميز في القطاع الخاص، من حدة الصراع الداخلي الخفي. فجاءت عودة الصراع بين العرش الهاشمي و (م.ت.ف) انعكاسا للتناقض الاجتماعي، أو بالاحرى كوسيلة تهرب منه. وقد أدى شعور العرش ايضا باستحالة إيجاد حل قريب للقضية الفلسطينية ولوضع الضفة الغربية به الى محاولة حسم العلاقة مع الفلسطينيين، شعبا ومنظمة، قبل ان يفلت زمام الامور وتنشأ الذرائع لاسرائيل كي تتدخل مباشرة في الاردن، او تحرك أهل المناطق المحتلة نحوه. وظهرت الدلائل على هذه الخلفية في قيام عدد من الشخصيات السياسية الاردنية، بزعامة رئيس الوزراء السابق احمد عبيدات، بتوجيه رسالة الى الرئيس المصري حسني مبارك يحتجون فيها على لقائه ببيريز[٢٣٥]. وقد عارض هؤلاء

وغيرهم في مناسبات عدة استعداء (م.ت.ف) أو الدخول بترتيبات خاصة مع اسرائيل، او اية اجراءات تؤدي الى التوطين الدائم للفلسطينيين في الضفة الشرقية. وكان الرد المباشر على ذلك إقالة عبيدات من منصبه في مجلس النواب وكبت الموضوع برمته في الصحافة المحلية. واذ تدل هذه الامور على شيء، فهي تشير الى وجود تناقض حاد في وجهات النظر بين مستشاري الملك وأعضاء الحكومة الحالية وبين اركان اخرى في المؤسسة السياسية الاردنية، والى تململ متنامي لدى الشرق اردنيين حيال طريقة ادارة العرش للعلاقة بالفلسطينيين وبمنظمتهم وبقضيتهم[٢٢٦]. وإذا كانت السياسة الحكومية في الاردن مرشحة للاستمرار كما هي، متجاهلة (م.ت.ف) عمليا، فإن التوتر مرشح للازدياد بدوره في علاقات النظام بالاسرتين الفلسطينية والشرق اردنية على حد سواء، وذلك في وقت لا يملك فيه العرش على الارجح عناصر النفوذ الاقليمي السياسي ـ الاستراتيجي والقوة المالية ـ الاقتصادية الضرورية لضمان نجاح رهاناته وخططه وطموحاته المستقبلية.

المراجع والهوامش

١ ـ لا تناقش هذه الدراسة علاقة الاردن بفلسطين بحد ذاتها ولا بالقضية الفلسطينية او وضع الضفة الغربية، بل علاقته بالفلسطينيين كعنصر داخلي وعنصر خارجي.

٢ ـ يقدم محمد المحافظة مسحا للعلاقات بين شرق الاردن وفلسطين في عهد الانتداب. انظر: العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥١، عمان: دار الفرقان ودار عمار، ١٩٨٣.

٣ ـ حول هذه القبائل وانماطها السكنية والاجتماعية ـ الاقتصادية، انظر مصطفى الدباغ، القبائل العربية في فلسطين، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢. انظر ايضا شرح تفصيلي للقرابة بين العشائر الشرق اردنية والفلسطينية في محمد المحافظة، مصدر سابق، الجدول رقم ٢، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٩. انظر ايضا خارطة الهجرة الموسمية للرحل في:

Raphael Patai, The Kingdom of Jordan, Princeton: Princeton University Press

٤ ـ قدر احد الباحثين عددهم بحوالي ٣٠,٠٠٠، من اصل قوة عاملة تبلغ ٦٠ ـ ٧٥ الف. انظر جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٧٥، ص ٢٧.

٥ ـ

R.T. Antoun, Arab Village: A Social Structural Study of a Transjordanian Peasant Community, Bloomington: Indiana University Press, 1972, p. 27.

٦ ـ P.J. Vatikiotis, Arab and Regional Politics in the Middle East, London: Croom and Helm, 1984, p. 81

٧ ـ انظر الوصف في:

Brig S.A. el-Edroos, The Hashemite Arab Army, 1907-1978, Amman: The Amman Publishing Committee, 1980.

وحول اساليب الاقناع والارغام التي اتبعها الملك عبد الله، انظر فاتيكيوتيس، الذي يقول ان الملك حكم القبائل من خلال المصالحة والقهر.

Conflict in the Middle East, London: George Allen & Unwin, 1971, p.77

٨ ـ حول قوة حرس الحدود، انظر:

Colin Barnes, The Trans-Jordanian Frontier Force

وايضا يوسف رجب الرضيعي، ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٣، ص ٨٤ و ٩٨ ـ ٩٩

٩ ـ علي المحافظة، العلاقات الاردنية البريطانية، من تاسيس الامارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١ ـ ١٩٥٧)، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ١٤٧ ـ ١٤٨

١٠ـ فاتيكيوتيس، مصدر سابق (١٩٧١)، ص ٦٠

١١ـ Alan R. Taylor, The Arab Balance of Power, New York: Syracuse University Press, 1982, p. 25.

١٢ـ توجد رواية عربية لسير المعارك في: الادروس، مصدر سابق، ورواية غربية في:

T.N. Dupuy, Elusive Victory: The Arab Israeli Wars, 1947-1974, London: Macdonald & Jane's, 1978

والرواية الإسرائيلية الرسمية في: حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤ (الترجمة العربية). وقد ساعدت القوة العراقية الفيلق العربي على الاحتفاظ بالجزء الشمالي من الضفة الغربية.

١٣- Rosemary Sayigh, Palestinians: From Peasants to Revolutionaries, London: Zed Press, 1979, p.99

١٤- يؤكد محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٢٩٦، انه وجد ٦٥٩ , ٤٣٣ شخصا في الضفة الشرقية عام ١٩٤٦ ، لكن تشير غالبية المصادر الاخرى الى وجود عدد اقل من ذلك. انظر مثلا:
Francois Rivier, Croissance Industrielle, dans une Economie Assistee: Le Cas Jordanien, Beirut: CERMOC, 1980, p. 8.

١٥- قانون الادارة العامة رقم ١٧ ، الجريدة الرسمية، العدد ٩٧٥، ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٩.

١٦- الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٣، ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩

١٧- الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٤، ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ . وكانت خطوة قد اتخذت نحو منح المواطنين في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، حين صدر قانون الجوازات رقم ١٩٤٨/٠١، مما اتاح للحكام العسكريين الاردنيين في الضفة الغربية ولمدير دائرة الجوازات في عمان إصدار وثائق سفر صالحة لسنة واحدة للفلسطينيين المتنقلين بين الضفتين. الجريدة الرسمية، العدد ٩٦٣، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

١٨- حول تركيب البرلمان الجديد، انظر ماضي وموسى، تاريخ الاردن، عمان، ص ٥٤٠. يوجد نص قرار الوحدة في مذكرات الملك عبد الله بن حسين، الآثار الكاملة، عمان، ص ٢٤٦.

١٩- ماضي وموسى، مصدر سابق، ص ٥٤٠

٢٠- المجاميع للضفتين من هلال، مصدر سابق، ص ٨٣

٢١- Mordechai Nisan, in Elazar, D.J. (ed), Judea, Samaria, and Gaza: Views on the Present and Future, Washington and London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982, p. 195.

وهلال، مصدر سابق، ص ٨٢ – ٨٣. يرجح هلال، استنادا الى الاحصاءات الرسمية وتوقعات معدلات النمو الطبيعية، ان اجمالي الهجرة من الضفة الغربية بلغت ١٦٩ , ٠٠٠ وبعض هؤلاء غادر الاردن كليا. ويؤكد صحة هذه المقاربة باحث اقتصادي غربي:
Michael Mazur, Economic Growth and Development in Jordan, London: Croom Helm, 1979, p.34, ff 14 and 15.

وقد اجرت دائرة الاحصاءات الاردنية تحليلا مشابها. انظر «تحليل الاحصاءات السكانية، التقرير الثالث». انظر ايضا مازور، مصدر سابق، ص ٨٧.

٢٢- مازور، مصدر سابق، ص ٨٧. نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٥، يؤكد انتقال ٤٠٠ , ٠٠٠ شخص من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧.

٢٣- لا يوجد تقدير دقيق لعدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية قبل ١٩٤٨. فقد قويت الهجرة الفلسطينية بتشجيع من إقامة إمارة شرق الاردن وجاذبية عمان كمركز اداري واقتصادي، وايضا بسبب شدة الانتداب البريطاني وتصاعد الصراع مع اليهود في فلسطين. وتتراوح التقديرات غالبا بين ٤٠ و ٦٠ الف شخص. ويمكن تخمين حجم الجالية الفلسطينية المقيمة انطلاقا من القفزة السريعة في عدد سكان عمان، حيث توجه غالبية المهاجرين، اذ زاد عددهم من ٤٠٠ , ٦ عام ١٩٢١ الى ٦٦,٠٠٠ عام ١٩٤٦. ولم تشكل الهجرة الريفية الشرق اردنية عنصرا هاما في هذا النمو. الارقام الاخيرة من محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٢٩٦. لم نحسب حساب الهجرة من الغرب الى الشرق بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢، لكنها تبلغ على الارجح حوالي ٣٠ , ٠٠٠ شخص، استنادا الى اسقاطات النمو الطبيعي لكلا الضفتين. فيعني ذلك التقدير ان فلسطينيي الضفة الشرقية عام ١٩٥٢ بلغوا ٢٠٠ , ٠٠٠، اي ١ , ٣٤ بالمئة من سكانها، ليصبح مجموعهم العام ٢٨٩ , ٩٤٢ نسمة، اي ٩ , ٧٠ بالمئة من سكان المملكة. ويكتسب ذلك التقدير المصداقية عند مقارنته بعدد الفلسطينيين الموجودين في الضفتين الشرقية والغربية عام ١٩٤٨، اي ٨٩٥ , ٠٠٠ شخص. انظر صايغ، مصدر سابق، ص ٩٩.

٢٤- هلال، مصدر سابق، ص ٢٠، هامش رقم ١٢، يذكر نسبة ٤٠ بالمئة، استنادا الى تقدير اولي اعلى لعدد السكان الشرق اردنيين.

٢٥- Statistical Bulletin, UNRWAPR, May/June 1951, p. 17

٢٦- تتراوح تقديرات عدد سكان عمان. محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٢١٧، يذكر ٥٠,٠٠٠ لكن يذكر ايضا ٦٥,٧٥٤ في ١٩٤٦ (ص ٢٩٦). اما هلال، مصدر سابق، ص ٤٩، هامش رقم ٨، فيقدم الرقم لعام ١٩٤٣. وقد اظهرت دراسة حكومية عام ١٩٦٠ ان ٣٠ بالمئة من سكان عمان ولدوا في المناطق التي باتت تشكل اسرائيل. فاذا اضيف اليهم مهاجرو الضفة الغربية والسكان القدامى والمولودون بعد ١٩٤٨، ترتفع نسبة الفلسطينيين في عمان الى اكثر من ذلك بكثير.

٢٧- هلال، مصدر سابق، ص ٨٩.

٢٨- هلال، مصدر سابق، ص ٨٩، وايضا ص ٨٩، هامش رقم ٢١.

٢٩- خصصت الحكومة الاردنية ميزانية لعون اللاجئين.

٣٠- مازور، مصدر سابق، ص ٢٥ و ٢٣.

٣١- تم قبول الفلسطينيين في الجيش بعد قرار الضم عام ١٩٥٠، لكن ظل التشديد في التجنيد على غير الفلسطينيين (وخاصة البدو)، كما يرجح احد الباحثين:

Shaul Mishal, West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan, 1949–1967, New Haven and London: Yale University Press, 1978.

انظر:

P.J. Vatikiotis, Politics and the Military in Jordan, London Frank Cass, 1967, pp. 17, 26–29.

وحول تجنيد النازحين في القوات المسلحة، انظر:

Avi Plascov, The Palestinian Refugees in Jordan, 1948–57, London: Frank Cass, 1981, Chapter V.

حول القطاعات الاخرى انظر مازور، مصدر سابق، ص ٣٠ و ٣١

٣٢- إن اكبر مصرف في الاردن هو البنك العربي الذي اسسه عبد الحميد شومان في القدس. ويلعب الفلسطينيون دورا مهيمنا في المؤسسات المالية والمصرفية الاردنية، استنادا الى عدة مقابلات مع شخصيات بارزة في هذا القطاع

٣٣- مازور، مصدر سابق، ص ١٧. حول مهارات المهاجرين ومستويات دخلهم، انظر هلال، مصدر سابق، ص ١٠٠ و ١٢٩. وقدر ملحق صحيفة النهار التنموي (بيروت) في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ حجم هجرة الادمغة نحو اميركا الشمالية وحدها بـ ٩,٦٩٧ شخص في فترة ١٩٦٢ – ١٩٦٨.

٣٤- حسب هلال، مصدر سابق، ص ١٠٦، وصلت حصة الضفة الشرقية من الهجرة الى الخارج من ٢٠ بالمئة في الخمسينات الى ٦٠ بالمئة في الستينات.

٣٥- مازور، مصدر سابق، ص ٢٩ و ٣٠ – ٣١. هلال، مصدر سابق، ص ١٣٠.

٣٦- حددت الاحصاءات الرسمية عدد المهاجرين في ١٩٦١ بحوالي ٦٣,٠٠٠ شخص، منهم ٣٦ بالمئة من النشيطين اقتصاديا. ويؤكد مازور، مصدر سابق، ص ٩١، ان ٤٠,٠٠٠ شخص آخر كان قد هاجر قبل حرب ١٩٦٧ • لكن يشير طرح الاحصاءات لعدد الاردنيين الوافدين الى البلاد من عدد المغادرين بين ١٩٦١ و ١٩٦٦/١٩٦٧ الى بلوغ اجمالي التدفق الى الخارج ٣٠٠,٠٠٠ شخص. ويشير ذلك الى مغادرة ٣٧٥,٠٠٠ شخص من الاردن في فترة ١٩٥١ –١٩٦٧، نصفهم بغرض العمل او الدراسة ونصفهم من التابعين العائليين.

٣٧- نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٥

٣٨- عكس ضم الفلسطينيين الى الادارات المدنية رغبة الملك عبد الله بتقوية الروابط بين قادة الضفتين، • ميشال، مصدر سابق، ص ٢٨.

٣٩- مازور، مصدر سابق، ص ٩.

٤٠ـ هلال، مصدر سابق، ص ١٣٣. ويطور نقاشه في الفصل الثالث.
٤١ـ بلاسكوف، مصدر سابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.
٤٢ـ وزعت غالبية اراضيها المزروعة او القابلة للزرع تحت الاحتلال الاسرائيلي.
٤٣ـ كما يعتقد ميشال، مصدر سابق، ص ٢٢. ويناقش باحث آخر اساليب اخرى لتأمين السيطرة لجأت إليها السلطات. انظر:
Moshe Ma'oz, Palestinian Leadership on the West Bank:
The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel,
London : Frank Case, 1984, Chapter 2.
٤٤ـ علما ان مجموعة سكانية فريدة حكمت البلاد، هي العائلة الهاشمية نفسها التي اعتبرها بعض شرق الاردنيين عنصرا خارجيا. كما توجد جاليات صغيرة اخرى في الاردن، ابرزها الشركس/الشيشان.
٤٥ـ ماؤوز، مصدر سابق، ص ٨، يؤكد وجود «فراغ كبير في التحديث فيما بين شرق الاردن وعرب فلسطين. فكان العرب الفلسطينيون ابناء مدن، مختلطين بالخارج، او اكثر تعلما من عرب شرق الاردن».
٤٦ـ محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨، وهو شرق اردني، يذكر نواحي التفوق الفلسطيني في المجالات التعليمية والسياسية والثقافية والطبية (كعدد الاطباء ونسبة موت الاطفال). ميشال، مصدر سابق، ص ٤ ـ ٥، يقيم مقارنة مشابهة. ويذكر بلاسكوف، مصدر سابق، ص ٣٥، الشعور بالغبن والاستياء. اما ان الفلسطينيين قد نافسوا السكان المحليين بنجاح للحصول على المواقع الاقتصادية والسياسية، فيؤكده:
Charles D. Creameans, The Arabs and the World,
New York: 1963, p. 103
٤٧ـ ميشال، مصدر سابق، ص ٢٨
٤٨ـ ماعوز، مصدر سابق، ص ٩ ـ ١٠
٤٩ـ هذا هو رأي أحد ابناء عشيرة شرق اردنية هامة من منطقة إربد، هو سعيد التل، وهو وزير سابق وشقيق رئيس الوزراء السابق وصفي التل. انظر «الاردن وفلسطين»، عمان، دار الجليل، ١٩٨٤، ص ٣٧.
٥٠ـ لدراسة تفصيلية للمساهمة السياسية الفلسطينية في الاردن، انظر بلاسكوف، مصدر سابق. وحول النشاط الحزبي في الضفة الغربية، انظر:
Amnon Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967, Ithaca and London: Corenll University Press, 1982.
٥١ـ ماعوز، مصدر سابق، ص ٢٥، يؤكد ذلك بصورة غير مباشرة حين يكتب ان «احد التهديدات للشرعية السياسية جاء من الفلسطينيين المقهورين».
٥٢ـ انظر فاتيكيوتيس، مصدر سابق (١٩٦٧) و Eliezer Beieri, Jordan, in Army officers in Arab Politics and Society, Jerusalem: Israel Universities Press, 1969
٥٣ـ بلاسكوف، مصدر سابق، ص ٩٧، يذكر ان فلسطينيين كثيرين تحمسوا للخدمة العسكرية بسبب المعاش المنتظم، لكنهم لم يقبلوا في الجيش بسبب التمييز ضد سكان المدن والفلسطينيين (كما اكد قائده آنذاك الجنرال جون غلوب باشا).
٥٤ـ ربما وصلت نسبتهم الى ٤٥ بالمئة في ١٩٦٧، لكنها لم تزد عن ١٥ ـ ٢٠ بالمئة حتى في وحدات المشاة (وكانت وحدات الدروع شرق اردنية/بدوية بالكامل تقريبا). انظر العقيد سعد صايل، «شهادات من معركة الكرامة»، شؤون فلسطينية، العدد ٨، ص ٢٠٧
٥٥ـ ميشال، مصدر سابق، ص ٦٣
٥٦ـ ماؤوز، مصدر سابق، ص ١١١
٥٧ـ نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٤، يكتب ان ضم الضفة الغربية اضاف السكان والارض والمكانة الى

الاردن. فاتيكيوتيس، مصدر سابق (١٩٦٧)، ص ١٠، يذكر ان ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني انضم الى قوة العمل الاردنية في ١٩٤٨.

٥٨- سميح شبيب، «م. ت. ف. - التطور وصراع الارادات»، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٢/١٥٣، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٣٠

٥٩- لمناقشة حول السياسات العربية الاقليمية في هذه الفترة، انظر:

Malcolm Kerr, The Arab Cold War: Jamal 'Abd al-Nasir and His Rivals 1958-1970, New York: Oxford University Press, 1978 (Third Edition)

و تايلور، مصدر سابق.

٦٠- يعبر كير، مصدر سابق، ص ١١٥، عن هذا الرأي

٦١- يرى مراقب ان انشاء م. ت. ف. كان طريقة العرب للتهرب من مشكلة المياه. انظر:

John Cooley, The War Over Water, Foreign Policy, Washington, D.C. Winter 1983, p. 15

٦٢- انظر رسالة تكليف وصفي التل رئيسا للوزراء، في «الوثائق العربية، ١٩٦٥»، بيروت: الجامعة الاميركية في بيروت، لا تاريخ، ص ٦٠ - ٦٣. وشرح الملك رأيه لاحقا في رسالة الى عبد الناصر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٦، مؤكدا ان م. ت. ف. كانت ستملأ «الفراغ في الهيئات الدولية وتبقي القضية الفلسطينية حية في عقول الناس، وستنظم وتعبىء طاقة الفلسطينيين خارج الاردن». «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٤/٥، ص ٢٣٩

٦٣- انظر روايات المواقف الاردنية في كوهين، مصدر سابق، وبلاسكوف، مصدر سابق.

٦٤- المادة ٢٤ من الميثاق القومي لمنظمة التحرير. النص في «الوثائق العربية، ١٩٦٤»، ص ٨٠. وتم تعديل هذه المادة لاحقا. انظر النص الكامل في:

Richard Nyrop (ed), Jordan: A Country Study, Washington, D.C.: The American University, 1980, Appendix D.

٦٥- «من القمة الى الهزيمة مع الملوك ورؤساء الدولة»، بيروت: دار العودة، ١٩٧١. انظر أيضا عيسى الشعيبي، «عشر سنوات من الصراع بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٥

٦٦- انظر نص رسالتين سريتين من الحسين الى عبد الناصر في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ و ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٦. كما اصدرتهما وكالة الانباء الاردنية. «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٤/٥، ص ٢٣٨ - ٢٣٩

٦٧- تصريحات رسمية في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٤/٥ حول القمع. انظر ميشال، مصدر سابق، ص ٧١

٦٨- قدم امين عام الامم المتحدة يوثانت تقريرا اوليا في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، اشار فيه أن الخسائر المدنية بلغت ٨ قتلى وتدمير ١٢٥ منزلا ومدرسة وعيادة. «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٤/٥، ص ٢١٩

٦٩- حول موقف م. ت. ف. انظر تصريح الشقيري، اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢١٩ وحول الاعتقالات انظر المصدر السابق، ص ٢٤٨

٧٠- صدر القرار في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، بعد حادثة السموع بعشرة ايام. نص القانون المؤقت رقم ١٩٦٦/١٠٢ في الجريدة الرسمية، ص ٢٤٦٤

٧١- تقرير «يو. بي. آي.» في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، ذكر ان القنابل انفجرت في مكتب رئيس الوزراء وصفي التل وفي اماكن اخرى. لكن الناطق الحكومي نفى ذلك. اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٨٧. وانفجرت عبوات اخرى في القدس في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، وفي عمان في اليوم التالي. المصدر السابق، ص ٢٩١ و ٢٩٢

٧٢- اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٩٦. ذكر وجود فرق الاغتيال السورية للمرة الاولى في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧. المصدر السابق، ص ٢٩٥

٧٣ــ حول هذا السبب الذي دفع العرب الى تاسيس م. ت. ف. انظر
Riyad Rayyes and Dunia Nahhas, Guerillas for Palestine, London:
Croom Helm, 1976, pp. 16-17
وقد علق احد القادة «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد) في مقابلة ان «م. ت. ف. ظلت مشلولة لسنة بعد تاسيسها، وتم منعت من اتخاذ خط مستقل»، مقابلة مع احمد سيف، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٢/١٥٣، ص ٦. ويؤكد سعيد التل، مصدر سابق، ص ٤٤، ان رئيس الوزراء الاردني السابق قاسم الريماوي اكد له ان القيادة العربية الموحدة قدرت انها لن تكون مستعدة للحرب سوى في بداية السبعينات.

٧٤ــ حسب احد قادة «فتح»، خالد الحسن (ابو السعيد). انظر:
Helena Cobban, The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics, Cambridge: Cambridge University Press, 1983, p. 30

٧٥ــ مقابلات مع اعضاء في م. ت. ف.

٧٦ــ مقابلة مع مسؤول فلسطيني كبير سابق في حزب البعث. انظر ايضا كوبان، مصدر سابق، ص ٣٢

٧٧ــ and Yuval Arnon-Ohanna, PLO Strategy and TacticsAryeh yodfat
Anthony Cordesman, Jordanian Arms and the Middle East Balance, Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983, p. 38

٧٨ــ انظر مثلا المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء وصفي التل في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، حيث هاجم عبد الناصر. اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٩٦

٧٩ــ آرييه ويودفات، مصدر سابق، ص ٢٣

٨٠ــ مقابلة مع محرر صحيفة اردنية.

٨١ــ يتضح ذلك من قراءة أسماء كبار المسؤولين منذ ١٩٥٠. ويشير ميشال، مصدر سابق، ص ٦٣، الى هذه النقطة، وكذلك نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٦ و ١٩٧.

٨٢ــ كما يتضح من تصريحات اشخاص قياديين في هذه المجموعة، ومن نقاش نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٦، حيث يتحدث عن «التماسك الثابت الذي نشأ في الدوائر الحاكمة الاردنية بين القوى التقليدية في الضفة الشرقية والعناصر الفلسطينية». لكن انضم العديد من شبان هذه المجموعة الى الفدائيين، حسب مقابلات عدة مع بعضهم. ويوجد مثال بابنة الزعيم محمد داود، الحاكم العسكري ورئيس وزراء الحكومة العسكرية خلال مواجهة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، التي ناشدت والدها بواسطة اذاعة «فتح» ليستقيل من منصبه ــ وذلك ما فعله بعد بضعة ايام. انظر:
Black September, Beirut: PLO Research Centre, 1971, pp 77-8

٨٣ــ يتضح ذلك، اولا، من حقيقة ان الكثير من الذين اعتقلتهم قوى الامن الاردنية كانوا في المخيمات، في اوائل السبعينات، حسب مقابلات مع بعض العاملين في التنظيمات، وحسب البيانات الفلسطينية لتلك الفترة. ويتضح ذلك، ثانيا، من حقيقة ان اثنين على الاقل من المعارضين الإسلاميين انتخبوا الى مجلس النواب في ربيع ١٩٨٤ بقوة اصوات المخيمات، حسب مقابلات مع نقابيي واعوان احد المرشحين، وحسب تحليل صحفي.

٨٤ــ هلال، مصدر سابق، ص ٢٠، هامش رقم ١٢

٨٥ــ Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A Study of Israel's Policies, Washington and London: The American Enterprise Institute Studies in Foreign Policy, 1984, Table 3, p. 4

٨٦ــ الرقم من مازور، مصدر سابق، ص ٨٧

٨٧ــ يقترح ذلك الاستنتاج ايضا تقرير دائرة التطوير الحضري لعمان، عام ١٩٨٤، ص ٧ (بالانكليزية)، الذي يؤكد ان المناطق الريفية (الشرق اردنية اساسا) قد احتفظت بغالبية نموها السكاني الطبيعي.

٨٨ــ مازور، مصدر سابق، ص ٩١

٨٩ــ يوجد حوالي ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني في الكويت، و ١٠٠,٠٠٠ في السعودية، اكثرهم من حملة

الجوازات الاردنية. ويؤكد صحة الرقم الاعلى لعدد المهاجرين كونه يفسر إسقاطات الزيادة الطبيعية لسكان الضفة الغربية.

٩٠ـ تقترح روزماري صايغ هذا الرقم، استنادا الى دراسة غير منشورة حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بناء على كشف ميداني. ولمح السفير الاردني الى الكويت، بشكل غير مباشر، الى صحة الرقم الاعلى حين نفى خبر إلغاء جوازات ٢٥ الف اردني. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٦

٩١ـ ارقام وكالة الغوث في:

UNRWA in Jordan: Current Situation and Suggested Course of Action,
Amman: Royal Scientific Society, Economics Department, May 1980, p. 2, ff 1

٩٢ـ مقابلات مع المسؤولين الاردنيين والفلسطينيين ومع المهاجرين. وقد لاحظ ولي العهد، الامير حسن (في مقابلة في آذار/مارس ١٩٨٤) نمو حركة العودة، لكن لم يتأكد هل كانت تلك حركة دورية ام انها عكست ثقة سياسية.

٩٣ـ مقابلة مع خبير في دائرة التطوير الحضري لعمان.

٩٤ـ حول العلاقات والمجابهة، انظر محجوب عمر، «ايلول في جنوب الاردن»، شؤون فلسطينية، العدد ٧١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧. ومقابلة مع مسؤول في م. ت. ف. حول الاصابات، انظر تقرير جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، في بوارشي والهندي وموسى (محررين)، «المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني»، بيروت: مركز الابحاث (م. ت. ف.)، ١٩٧١، ص ٥٠٢

٩٥ـ انحصر الوجود الفلسطيني في الجنوب غالبا في العقبة والكرك، الاولى ميناء رئيسي والثانية بلدة تجارية وزراعية مرتبطة بصناعة المعادن ايضا. توجد ملاحظات حول الجنوب في محجوب عمر، مصدر سابق، و

Peter Gubser, Politics and Change in al-Karak, Jordan
London: Oxford University Press, 1973

٩٦ـ يضم مخيم البقعة، مثلا، ٤٥,٠٠٠ نسمة، حسب تقرير دائرة التطوير الحضري، ص ٩. ويزيد ذلك بكثير عن عدد سكان المدن الشرق اردنية القديمة المنشأ كالسلط ومادبا.

٩٧ـ مقابلات. ورد في احداها مثال خريجي الجامعات من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه الذين يعملون كسائقي اجرة وحراس.

٩٨ـ حول احوال هذه المخيمات، انظر حياة ملحس باغي، «مشاكل اللاجئين في مخيمات الأردن»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٣/٥٤، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٦، ص ١٠٩، ١٢٦

٩٩ـ انظر «تقرير خاص: خطة التنمية الثلاثية في الأردن، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥»، شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩

١٠٠ـ هذا هو هدف دائرة التطوير الحضري في امانة العاصمة، عمان. انظر تقرير الدائرة ومقابلات مع بعض خبرائه.

١٠١ـ انظر Rami Khouri, Jordan Valley Development, London: Croom Helm, 1982

١٠٢ـ التقرير الخاص، مصدر سابق، ص ٢٠٦

١٠٣ـ مقابلات

١٠٤ـ حول الادارات المدنية في الضفة الغربية، انظر ماعوز، مصدر سابق

١٠٥ـ مقابلات

١٠٦ـ دفع ذلك الحكومة الى فرض القيود على الموظفين الراغبين بترك الخدمة، بهدف عدم تشجيعهم على المغادرة بل حثهم على البقاء

١٠٧ـ علما ان الملك اكد في مقابلة في اواخر ١٩٦٦ ان «اكثرية جنوده كانوا فلسطينيين». اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٣٨

١٠٨ـ مقابلات. انظر ايضا:

McLaurin and Jureidini, Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes, Washington, D.C.: Praeger, Washington Papers, No 108, 1984, p 62

اما تاكيد الملك عام ١٩٧٣ بان نصف الجيش كان فلسطينيا، فهو مستبعد. انظر «الحسين بن طلال، ٢٥ عاما من التاريخ»، (مجموعة خطب الملك)، المجلد الثالث، عمان، لا تاريخ، ص ٤٠٢

١٠٩ـ يمكن التوصل الى تقدير القوة الفلسطينية بشكل غير مباشر من خلال تقدير اجمالي القوة البشرية شرق الاردنية المتوافرة نظريا للخدمة العسكرية، ثم طرح ذلك من الحجم الثابت للجيش. اما التقدير لعام ١٩٦٨، فجاء في صفيل، مصدر سابق، ص ٢٠٨

١١٠ـ كما يتضح ذلك من اسماء كبار الضباط. وايضا مكلورين وجريديني، مصدر سابق، ص ٦١

١١١ـ دخل بعض اللاجئين الخدمة العسكرية في بعض دول الخليج العربي كعناصر عادية، وخصوصا في اتحاد الامارات العربية.

١١٢ـ ثبت ان داود لم يكن موثوقا، اذ استقال من منصبه وانضم الى عرفات في إدانة العرش بعد ايام قليلة فقط من تعيينه.

١١٣ـ كما يلاحظ ايضا نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٦

١١٤ـ D.L. Prince, Jordan and Palestinians: The PLO's Prospects, Conflict Studies, No 66, December 1975, p. 11

١١٥ـ تمثل احد الاستثناءات بمصطفى دودين، الذي اقام بالضفة الغربية بعدة سنوات بعد ١٩٦٧. لكنه مقيم دائم في عمان الان لان تصريحاته المؤيدة للأردن اثارت غيظا شديدا في الضفة الغربية، مما منع عودته اليها.

١١٦ـ يبرهن على استمرار النشاط السياسي للنازحين فرض نظام منع التجول في عمان في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، لمنع انتشار المظاهرات من الضفة الغربية. اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٣٧

١١٧ـ حسب مستشار اقتصادي للديوان الاميري في مقابلة خاصة

١١٨ـ انظر الخطط التنموية المتعاقبة.

١١٩ـ التركيز هنا هو على الردود تجاه النشاط السياسي، علما أن النقابات، والتي يتمثل فيها الفلسطينيون بقوة، تعرضت لقيود قانونية متنوعة، بما فيها شروط حكومية تحدد العضوية وحقوق التصويت.

١٢٠ـ يعتبر افراد هذه القوى، بما فيها دائرة المخابرات، اعضاء في القوات المسلحة. انظر قانون ادارة المخابرات العامة رقم ١٩٦٤/٢٤، الجريدة الرسمية، ١٩٦٤، ص ١٢٩٠

١٢١ـ تتحدث بعض المصادر (كالميزان العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن) عن ١٠ ـ ١١ الف رجل في القوى شبه العسكرية، لكن لا يشمل ذلك المخابرات. ويقترح الادروس، مصدر سابق، ص ٤٥٠، الارقام لحجم القوى عام ١٩٧٠

١٢٢ـ Jordan Special Report, Journal of Defence and Diplomacy, p. 35

١٢٣ـ استنادا الى الاسماء الواردة في المصادر العلنية المنشورة وفي المقابلات.

١٢٤ـ لعبت قوة الامن العام دورا نشيطا في دعم الجيش خلال المجابهات العسكرية، وخاصة خلال ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، بفضل تدريبها وتنظيمها وتسليحها.

١٢٥ـ بقي حوالي ٦٦٥,٠٠٠ شخص في الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧. مازور، مصدر سابق، ص ٨٧. وخسر الاردن ٤٣ بالمئة من دخله القومي، بما فيه، مثلا، ٩٠ بالمئة من دخل السياحة و ٤٥ بالمئة من المساحة المزروعة بالخضار و ٢٥ بالمئة من المساحة المزروعة بالحبوب. انظر:

Peter Mansfield, The Middle East, London: Oxford University Press, 1973 :Fourth Edition«, p. 397

١٢٦ـ تقر غالبية الادبيات الصادرة باهمية حرب ١٩٦٧ بتشجيع النمو السريع لحركة الفدائيين الفلسطينيين. انظر مثلا: كوبان، مصدر سابق، و

Bard O'Neill, Armed Struggle in Palestine: An Analysis of the Palestinian Guerilla Movement, Boulder, Co.: Westview Press, 1978

Edgar O'Ballance, Arab Guerilla Power, London:Faber and Faber, 1974

١٢٧ـ امرت القيادة العربية الموحدة (التي انشاتها القمة العربية الاولى عام ١٩٦٤) جميع الحكومات العربية باعتقال اعضاء «فتح». الريس ونحاس، مصدر سابق، ص ٣٠. واشتكت «فتح» من القمع العربي في مذكرة موجهة الى القمة العربية الثالثة عام ١٩٦٥، طالبة بانهاء ذلك الوضع. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٨٢. وذكرت «فتح» ان انهاء «القمع العربي» تحديدا بعد حرب ١٩٦٧ كان احدى نتائج الحرب الايجابية. فتح، «الثورة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، في دروس وتجارب ثورية، لا ناشر، لا تاريخ، ص ٨٥

١٢٨ـ يوجد افضل تحليل لهذه الظاهرة في اللغة العربية في جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩، ص ٨١ ـ ١٠٢ وفي اللغة الانكليزية.

Fouad Ajami, The Arab Predicament, Cambridge: Cambridge University Press, 1982

١٢٩ـ مطر وهلال، مصدر سابق، ص ٩٦

١٣٠ـ يكتب باحث اردني ان قرار الملك حسين دخول حرب ١٩٦٧ كان مسؤولا عن هذا التطور. سعد ابو ديه، صنع القرار في السياسة الخارجية الاردنية، عمان، ١٩٨٣، ص ٢٥٣

١٣١ـ انظر: Clinton Bailey, Jordan's Palestinian Challenge, 1948–1983 Boulder, Co.: Westview Press, 1984, p. 42

١٣٢ـ المصدر السابق، ص ٣٩. وتؤكد المصادر الفلسطينية الموقف المتعاطف الاولي للبدو. مقابلة مع مسؤول في م. ت. ف. انظر ايضا عمر، مصدر سابق.

١٣٣ـ حول الاستراتيجية الفلسطينية في هذه المرحلة، مقابلات مع مسؤولين في م. ت. ف.، و فتح، «الثورة الفلسطينية: ابعاد وقضايا»، لا ناشر، لا تاريخ، ص ٢٩ ـ ٣٢. انظر ايضا كوبان، مصدر سابق، ص ٣٧ ـ ٣٨، و

David Hirst, The Gun and the Olive Branch, London Faber and Faber, 1977, p. 281

١٣٤ـ عبر بيان الحكومة في ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٠، مثلا، عن السياسة الاردنية. النص في الوثائق الاردنية ١٩٧٠، عمان: دائرة المطبوعات، ١٩٧١، ص ٣١ ـ ٣٢

١٣٥ـ تقييم دوبوي، مصدر سابق، ص ٣٥٢ و ٣٥٥

١٣٦ـ كما يتضح من الروايات في كتابي دوبوي والاندروس، ومن «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية»، للاعوام ١٩٦٧، ١٩٦٨، و ١٩٦٩، بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

١٣٧ـ يتضح موقف الضباط بوضوح في رواية صايل، مصدر سابق. ومن:

Abu Iyad (with Eric Rouleau), My Home, My Land, New York: Times Books, 1981, pp. 57–8.

١٣٨ـ هذا هو ايضا راي الاندروس، مصدر سابق، ص ٤٤٢

١٣٩ـ توجد روايات حول المعركة في هادي ابو سلوان (محرر)، «شهادات من معركة الكرامة»، شؤون فلسطينية، العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص ١٩٧ ـ ٢١٠، ومنير شفيق، «معركة الكرامة»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ١٠٣ ـ ١١٠. وايضا في القسم بني ملم، «ميفتها طوفيت» (عملية طوفيت: معركة في الضفة الشرقية للاردن، آذار ١٩٦٨)، معرخوت، العدد ٢٩٢، آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٤، ص ١٨ ـ ٣٢. وايضا ابو إياد، مصدر سابق، ص ٥٧ ـ ٦٠ و دوبوي، مصدر سابق، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٦

١٤٠ـ عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ابو إياد، مصدر سابق، يؤكد ان ٥,٠٠٠ متطوع قدم خلال ٤٨ ساعة.

١٤١ـ حسب سعيد التل، مصدر سابق، ص ٥٧ ـ ٥٨، شكل هذا نقطة تحول في موقف الجيش الاردني

تجاه الفدائيين.

١٤٢ـ يعلق احد المراقبين ان سلطة م. ت. ف. وازت سلطة العرش بنهاية ١٩٦٨
ubinstein, Red Star on the Nile
ton: Princeton University Press, 1978, p. 57

١٤٣ـ
:. Sahliyeh, The PLO After the Lebanon War
r and London: Westview Press, 1986, p. 116

١٤٤ـ للمزيد حول الصراع السياسي، انظر الهندي، بوارشي، موسى، مصدر سابق، ص ٣٣ ـ ٣٧

١٤٥ـ انظر النصوص في «الوثائق الفلسطينية العربية» للعامين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و في «
العربية» ١٩٧٠

١٤٦ـ انظر مثلا.
adi, Basic Documents of the Palestine Resistance
PLO Research Centre, 1971

١٤٧ـ تذكر عدة حالات لمثل هذا الضغط في:
Snow, Husein: A Biography, London: Barrie and Jenkins, 1972

١٤٨ـ حضر الملك وولي العهد وقائد الجيش ومدير المخابرات هذا الاجتماع الوزاري. حول ال
انظر «الوثائق الاردنية» ١٩٧٠، ص ٣١ ـ ٣٣

١٤٩ـ حول مقدمات مواجهة حزيران (يونيو) ١٩٧٠، انظر الهندي وبوارشي وموسى، مصدر سا
٥٣ ـ ٥٤. التقى الملك خلال هذه الفترة باعيان القبائل وزار وحدات الجيش وخاطبها مرار
«الوثائق الاردنية» ١٩٧٠، ص ٤٤، ونصوص الرسائل الموجهة الى الجيش في المجلد ذاته

١٥٠ـ انظر عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣، بيروت: مركز الابحاث
ف.)، ١٩٧٤، ص ١٣٧ و كبر، مصدر سابق، ص ١٤٦

١٥١ـ بدأت حملة الجيش فعليا في ٤ ايلول (سبتمبر) حين طهر الجيش الجنوب من الوجود ال
انظر الهندي وبوارشي وموسى، مصدر سابق، ص ١٤٧ ـ ١٥٠، وعمر، مصدر سابق.

١٥٢ـ يقدم الادروس، مصدر سابق، ص ٤٤٩ ـ ٤٧٧، رواية مفصّلة للعمليات العسكرية، وكذا
الهندي وبوارشي وموسى، مصدر سابق.

١٥٣ـ حول الاصابات، انظر كبر، مصدر سابق، ص ١٥٠. وايضا تقرير جمعية الهلال الاحمر الفلـ
في الهندي وبوارشي وموسى، مصدر سابق، ص ١٣٧ ـ ١٣٨

١٥٤ـ خاطب الملك الامة مرارا، اضافة الى توجيه الرسائل والزيارات الى الجيش والعشائر، مـ
استحالة قبول اي فقدان اضافي للسيادة ومشددا على التزامه بالقضية الفلسطينية، فيما لا
اللاومة للفوضى العامة في البلاد. كان هذا هو التشديد في اربعة خطابات جاءت خلال ٨
سبق ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. انظر مجموعة الخطب، مصدر سابق، المجلد الثالث.

١٥٥ـ يوجد إقرار فلسطيني بذلك في مراد، مصدر سابق، ص ١٢٩

١٥٦ـ انظر مثلا افتتاحية مجلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الهدف، ١٩٧١/٧/٢٤

١٥٧ـ كان ذلك «مكتب شؤون الاردن»، الذي اسسه صلاح خلف (ابو إياد)، انظر ابو اياد، مصدر
ص ٩٥. اغلق المكتب في ربيع ١٩٨٣، وعاد ذلك جزئيا الى اشتراك مديره في انشقاق «فتح»،
الى رغبة «فتح» بتقديم بادرة حسن نية الى الاردن. سحلية، مصدر سابق، ص ١٤٣

١٥٨ـ مقابلات مع ضباط في م. ت. ف. بدأت الحملة حقيقة في اوائل ١٩٧١. انظر شكوى الملك الى
الاردني في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧١، النص في «الوثائق العربية» ١٩٧١، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢
الجيش الاردني حاجزا امنيا عند الحدود السورية لمنع التسلل. انظر الرواية الشخصية
خالد الهجوج، قائد اللواء ٤٠ المدرع، ص ٢

١٥٩ـ اتهم الناطق الرسمي الاردني «فتح» بترتيب «مخطط ارهابي» لتقويض الاردن. النص في ا
الفلسطينية العربية ١٩٧١، ص ٩١٠. حول نشأة وعمليات منظمة ايلول الاسود، انظر أبـ
مصدر سابق، الفصل السادس. وايضا الريس ونحاس، مصدر سابق، ص ٥٨ ـ ٦٣. وايضـ
lart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? London:
lick and Johnson, 1984, pp. 337-8

١٦٠ـ البيان الفلسطيني في مجلة م. ت. ف. الرسمية، فلسطين الثورة، ١٩٧٣/٢/٢١. توجد رواية كاملة في ابو اياد، مصدر سابق، ص ٩٩ ـ ١٠٢. و هارت، مصدر سابق، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٠

١٦١ـ مؤتمر صحفي عقده عرفات. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٩. وتمثل تدبير آخر بإلغاء جوازات المنتمين الى م. ت. ف. يصعب تقدير العدد المحدد، لكن اثر رقم ٢٥ الف في ١٩٧١. وجد ٢,٥٠٠ شخص على القائمة السوداء بعد مضي ١٣ سنة، حسب احد المصادر

Reinhardt Marx, Asylrecht Baden Baden: 1984, pp. 250-1

١٦٢ـ استنادا الى نشرة «فتح»، حصاد العاصفة، كما جاء في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٦٢٣

١٦٣ـ ان الاحكام العرفية مفروضة لغالبية المدة منذ ٢٣ سنة. انظر:

Country Reports on Human Rights Practices for 1983

Washington, D.C.: US Dept. of State, pp. 1306 and 1307

١٦٤ـ جاءت حالة الشنق الاولى في ٧ تموز (يوليو) ١٩٧١. ثم تبعتها ثلاث حالات اخرى في ٢٩ من الشهر ذاته. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٣٢ و ١٣٧. وشنق خمسة رجال آخرين بين ١٤ ايلول (سبتمبر) و ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١. شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٠١. كانت الحالة الخامسة عشر والاخيرة المعلنة في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٧، ص ١

١٦٥ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٣، ص ١٦٤

١٦٦ـ المصدر السابق، ص ١٦٤. اعلن عن عفو آخر في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر).

١٦٧ـ كوبان، مصدر سابق، ص ٤٢. بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩

١٦٨ـ انظر بيان فتح وقائمة التنظيمات المدعوة الى الاجتماع. الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٨، ص١

١٦٩ـ اكد ذلك مسؤول في م. ت. ف. في مقابلة خاصة.

١٧٠ـ مقابلة مع عامل في مكتب الشؤون الاجتماعية.

١٧١ـ عارض احد اعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح»، هو محمد يوسف النجار (ابو يوسف)، استمرار وجود كتيبة جيش التحرير في الاردن في اوائل ١٩٧٣. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٧، ص ٢٨

١٧٢ـ مقابلة مع الصحيفة المغربية «الانباء» في ٤ تموز (يوليو) ١٩٧١

١٧٣ـ علما ان هيئات رسمية اردنية ظلت تصر ان الاردن وحده يمثل فلسطينيي المملكة. انظر مثلا بيان البرلمان الاردني الصادر في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١. كما جاء في اذاعة عمان ونقل في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٦٢٣

١٧٤ـ مقابلات مع ضباط في جيش التحرير و م. ت. ف.

١٧٥ـ ارقام غير رسمية قدمها اعضاء المكتب في بيروت. انظر:

Rashid Khalidi, The Palestinians in Lebanon: The Social Repurcussions of Israel's Invasion, The Middle East Journal, Washington, D.C. Vol. 38, No 2, Spring 1984, p. 257

١٧٦ـ انظر نص الاقتراح في «الوثائق الاردنية» ١٩٧٢، ص ٩ ـ ١٠

١٧٧ـ اولت خطة التنمية الثلاثية اهتماما خاصا، على سبيل المثال، لنقل مخيمات اللاجئين واعادة توطين سكانها ـ وحمل ذلك دلالات امنية وسياسية واضحة. انظر التقرير الخاص، مصدر سابق، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩

١٧٨ـ صحيفة الراي الاردنية، ١٩٧١/٩/٨

١٧٩ـ كانت اسرائيل تحاول، في الوقت ذاته، ان تخلق الحقائق السياسية الجديدة في الضفة الغربية، من خلال تنظيم الانتخابات البلدية الاولى تحت الاحتلال، في آذار (مارس) ١٩٧٢. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٣٥٥

١٨٠ـ توجد تعليقات وتحليلات فلسطينية تفصيلية لمشروع الملك في شؤون فلسطينية، العدد ٩، ايار

(مايو) ١٩٧٢، ص ٢٣٦ ـ ٢٦٧، والعدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ٤٥ ـ ٧٠
١٨١ـ انظر المقتطفات في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ و ٢٨٩
١٨٢ـ اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٢٩٣
١٨٣ـ انظر نص البيان النهائي للمؤتمر في «الوثائق العربية» ١٩٧٢، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢
١٨٤ـ استناداً الى قراءة البيانات الرسمية للجانبين ولجداول العمليات العسكرية الفلسطينية في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص
١٨٥ـ ما زال المسؤولون الاردنيون يصرون على ان مشروع المملكة العربية المتحدة كان ولا يزال صائباً. مقابلات مسؤولين كبار.
١٨٦ـ ارتبط هذا القرار بموت صاحب الفكرة الرئيسي، وصفي التل. انظر هاني حوراني، «الاتحاد الوطني، وشكل السلطة الراهن في الأردن»، شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين الاول (أكتوبر)، ص ٤٩ ـ ٦٨
١٨٧ـ انظر الاتهامات الرسمية الصادرة عن م. ت. ف. اليوميات الفلسطينية، المجلدان ١٥ و ١٦
١٨٨ـ اصدر «تنظيم ثوري» مزعوم داخل الجيش الأردني بياناً في ٢ ايار (مايو) ١٩٧٢، بينما صدر بيان آخر عن تنظيم مشابه «للضباط الاحرار في فتح» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢
١٨٩ـ نص البيان النهائي في «الوثائق الفلسطينية العربية» ١٩٧١، ص ؟
١٩٠ـ اذاعة عمان، كما نقل في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٦٢٣
١٩١ـ حول الاقتراح، انظر روبنشتاين، مصدر سابق، ص ٣١٤. واكتفى عضو اللجنة التنفيذية في م. ت. ف. بالتعليق ان المنظمة «ستنظر في الامر». اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٣٨٩
١٩٢ـ انظر نص البيان النهائي في الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٣، ص ؟
١٩٣ـ علماً ان الملك وضّح في اكثر من مناسبة ان م. ت. ف. لا يمكنها التفاوض بشأن «مصير الضفة الغربية، ولا حتى مستقبل الشعب الفلسطيني».
US News and World Report, September 2, 1974
١٩٤ـ عصام سخنيني «الكيان الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤»، شؤون فلسطينية، العدد ٤١ / ٤٢، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٥، ص ٧٠
١٩٥ـ نشرت صحيفة النهار اللبنانية هذه المقررات في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣
١٩٦ـ كما يتضح، مثلاً، من خطاب الملك امام البرلمان في ٢ كانون الاول (ديسمبر)، حين امتنع عن ذكر م. ت. ف. او مسألة التمثيل. النص في «الوثائق العربية» ١٩٧٣، ص ٦٥٩ ـ ٦٦٤
١٩٧ـ اتضح ذلك في موقف الملك بانه هو الذي يتكلم باسم الضفة الغربية، وليس م. ت. ف.، علماً انه لم يعارض اشتراك م. ت. ف. بمؤتمر جنيف للسلام او تمثيلها لفلسطينيي اسرائيل نفسها والمناطق غير التابعة سابقاً للاردن. ماعوز، مصدر سابق، ص ١٢١ ـ ١٢٢
١٩٨ـ اعتبر بعض الباحثين والسياسيين الاردنيين عدم اشتراك الاردن خطأ هاماً. ويلاحظ ان الاشخاص انفسهم اعتبروا قرار دخول حرب ١٩٦٧ خطأ ايضاً. مقابلة مع وزير خارجية سابق. وابو دية، مصدر سابق، ص ٢٤٦ و ٢٥١ ـ ٢٥٤. وكيي، مصدر سابق، ص ١٢٨. رفض الملك خلال حرب ١٩٧٣، السماح لرجال م. ت. ف. بالعبور من سورية لمهاجمة اسرائيل. انظر «الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة: حقائق وتفاعلات»، بيروت: مركز الابحاث (م. ت. ف.)، ١٩٧٤، ص ١٥٨ ـ ١٥٩. وايضاً:
M. Hassanein Heikal, The Road to Ramadan, London: 1975, pp 221 and 236
١٩٩ـ ماعوز، مصدر سابق، ص ١٢١
٢٠٠ـ المصدر السابق، ص ١٢٢
٢٠١ـ البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمة، عمان: دائرة المطبوعات، ١٩٧٧، ص ٧٠ ـ ٧١
٢٠٢ـ النص في «الوثائق العربية» ١٩٧٤، ص ٥٥٢
٢٠٣ـ النص في «الوثائق العربية» ١٩٧٤، ص ٦٣٦ ـ ٦٣٨
٢٠٤ـ النص في «الوثائق العربية» ١٩٧٤، ص ٦٣٨ ـ ٦٤٦
٢٠٥ـ رسالة تكليف زيد الرفاعي، «الوثائق العربية» ١٩٧٤، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦

٢٠٦ـ ماعوز، مصدر سابق، ص ١٢٢
٢٠٧ـ المصدر السابق
٢٠٨ـ مقابلات مع مسؤولين في م. ت. ف.
٢٠٩ـ DMS Intelligence Report, 1963, Jordan, Part III, pp 2 and 5
٢١٠ـ تابلور، مصدر سابق، ص ٧٠. ايضا:
Michael Hudson, Arab Politics:
The Search for Legitimacy, New Haven: Yale University Press, 1977, p 219
٢١١ـ تابلور، مصدر سابق، ص ٧٠
٢١٢ـ صحيفة «السفير» اللبنانية، ١٩٧٧/٣/٩
٢١٣ـ غانم عريقات، «التحرك الجماهيري في الاردن خلال حرب جنوب لبنان»، شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، ايار (مايو) ١٩٧٨، ص ١٩١
٢١٤ـ منحت م. ت. ف. مبلغ ٥٠ مليون دولار لتصرفه منفردة. افترض انفاق الصندوق المشترك في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما اتيح للمنظمة توزيع المبلغ الثاني حيثما شاءت في الارض المحتلة.
٢١٥ـ «الوثائق الفلسطينية العربية»، ١٩٧٩، ص ١٠٤
٢١٦ـ حول الاجتماع الثاني، انظر «الوثائق الفلسطينية العربية»، ١٩٧٩، ص ٣٩٤
٢١٧ـ «الوثائق الفلسطينية العربية»، ١٩٧٩، ص ٥١٣
٢١٨ـ يؤكد بيلي، مصدر سابق، ص ١٠٣، ان اكثرية المساعدات المالية ذهبت الى مناصري الاردن في الضفة الغربية.
٢١٩ـ انظر مثلا مقال وزير البلاط عدنان ابو عودة:
Jordan and the Middle East Crisis, AEI, Foreign Policy and
Defense Review, New York, Vol. 3, No. 1
٢٢٠ـ انظر مقال وزير الدفاع السابق آرييل شارون: «مصادر الارهاب ومبادىء العيش» في يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٨/٩
ويطور الفكرة كاتب اسرائيلي آخر:
Oded Yinon, A Strategy for Israel in the 1980s,
Kivunim, Jerusalem, No. 14, February 1982.
وايضا نيسان، مصدر سابق، ص ١٩١ ـ ٢١٠، بطريقة مبطّنة.
٢٢١ـ حول هذه الحملة، انظر الدعاية في صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٩٨٣/٣/١٣، ورسالة مدير إحدى اللجان الصهيونية:
Ray Seidel, Jordan is Palestine, Jewish Press, November 19, 1982
٢٢٢ـ يتضح هذا الموقف في مقالات لولي العهد وفي تصريحات للملك. انظر مثلا، مقابلة الملك مع ديفيد اغناطيوس في صحيفة «وول ستريت جورنال»، ١٩٨٢/١١/١١. ومقال الامير حسن:
If the PLO leadership are eliminated, they will be succeeded by
others, perhaps more extreme, more radical, more desperate, The Times,
The Times, July 20, 1982
سحلية، مصدر سابق، ص ٣٦، يقدم الراي ذاته
٢٢٣ـ صحيفة «جوردان تايمز» الاردنية، ١٩٨٣/٤/١١
٢٢٤ـ فلسطين الثورة
٢٢٥ـ يلاحظ ذلك من قراءة الافتتاحيات واعمدة الراي في «فلسطين الثورة» في شهر آذار (مارس)
٢٢٦ـ Philip Robins, Stepping out of Line, Middle East International
No. 285, 10 October 1986, p. 9
٢٢٧ـ انظر التغطية في «فلسطين الثورة»
٢٢٨ـ Lamis Andoni, Yarmouk Erupts, Middle East International
No. 276, 30 May 1986, pp. 6-7

٢٢٩- Jordan bids for funding freeze, Jane's Defence Weekly
Vol. 6, No. 2, 19 July 1986, p. 50

٢٣٠- Daoud Kuttab, Here comes the cash, Middle East International
No. 283, 12 September 1986, p. 15, and by same author
Back in Business, Middle East International, No. 284, 26 September 1986, p. 9

٢٣١- «تشكيل لجنة اردنية ـ فلسطينية خاصة للاشراف على شؤون الاراضي العربية المحتلة خارج اطار م. ت. ف.»، التقرير، المجلد الثاني، العدد ٩، ١٥ - ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص ٢

٢٣٢- حول العلاقة الاردنية بمصر وسورية، انظر «بعد عودة الملك حسين من واشنطن»، التقرير، المجلد الثاني، العدد ١٠، ١-١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٦، ص ١-٣

٢٣٣- حول المشاعر الفلسطينية، انظر:
Daoud Kuttab, The PLO must not forget the Palestinians
Middle East International, No. 285, 10 October 1986, pp. 16-17

٢٣٤- انظر:
Paul Jureidini & R.D. McLaurin
The Impact of Social Change on the Role of the Tribes,
New York: Praeger, 1984
و The Imperatives Behind Hussein's Policies
Middle East International, No. 281, 8 August 1986, pp. 13-14

٢٣٥- روبينز، مصدر سابق، ص ٩

٢٣٦- Philip Robins, Hiding to Nothing, Middle East International
No. 286, 24 October 1986, p. 7

سلسلة قضايا راهنة

الأردن والفلسطينيون

دراسة تهدف الى تقييم التاريخ الحديث للعلاقات الاردنية - الفلسطينية من خلال تتبّع ومراجعة العلاقات المبكرة بين الجانبين من عام ١٩٤٨ الى يومنا الحاضر.

وتحاول هذه الدراسة معالجة وتوضيح طبيعة الترابط والتشابك بين القضية الفلسطينية، وولاء الفلسطينيين القاطنين في الاردن، ونشاطاتهم.